الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: بمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:

- نقاز وفاء

الأستاذة المشرفة:

- زعرور نعيمة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــــنة	الرتبة	الصـــــفـــة	الجامعة
– أ.د/ تومي ابراهيم	– أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
– أ.د/ زعرور نعيمة	– أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
– أ.د/ جودي محمد رمزي	– أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022 – 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: بمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:

- نقاز وفاء

الأستاذة المشرفة:

- زعرور نعيمة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــــنة	الرتبة	الصـــــفـــة	الجامعة
– أ.د/ تومي ابراهيم	– أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
– أ.د/ زعرور نعيمة	– أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
– أ.د/ جودي محمد رمزي	– أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022 – 2023

شكـر وعرفــان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي.

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة **زعرور نعيمة** لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاتها القيمة والتشجيع والدعم المعنوي الذي قدمته لي طوال فترة الإشراف.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ **جيلح صلاح** الذي قدم لي المساعدة بكرم وسخاء و لم يبخل عليَّ بجهوده وذلك رغم ضيق وقته.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة بتشريفهم لي وقبولهم مناقشة هذا العمل لكل من:

الأستاذ الدكتور **تومي إبراهيم**، والأستاذ الدكتور **جودي محمد رمزي** وعلى كل ما سيقدمونه من توجيهات.

الإهداء

إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة إلى الذي لا يفارق قلبي وتفكيري أبي العزيز رحمه الله.

إلى أغلى إنسانة في حياتي إلى من كان دعائها سر نجاحي وتوفيقي أمي الغالية حفظها الله.

إلى من أعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة إلى سندي في الحياة أخي نبيل.

إلى كل من عرف وفاء.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، باعتبار أن هذه القائمة تعرض التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى خزينة المؤسسة، وحسب المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 قائمة التدفقات النقدية يتوجب تصنيفها إلى ثلاث أنشطة رئيسية: تشغيلية واستثمارية وتمويلية، ويحدد المعيار أيضًا طريقتين لإعداد هذه القائمة، وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

لتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة في الجانب النظري كلا من قائمة التدفقات النقدية والتحليل المالي على حدة وبشكل مفصل من أجل إعطاء نظرة عامة حول هذين المتغيرين، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–، وقد حاولنا فيها إعداد قائمة التدفقات النقدية وتحليل أهم الأرصدة والنسب المالية المشتقة منها للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2018 للوصول إلى معرفة وضعية المؤسسة.

بعد القيام بالدراسة الميدانية تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها: أن قائمة التدفقات النقدية من أهم أساليب التحليل المالي وأنها تساعد المؤسسة في التعرف أكثر على وضعها المالي، وأن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية تسمح بحساب مجموعة من المؤشرات المالية المهمة لتقييم وضعية المؤسسة والمتمثلة في: مؤشرات جودة الأرباح، مؤشرات جودة السيولة، مؤشرات تقييم سياسة التمويل.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية، أنشطة تمويلية، تحليل مالي.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of implementing the International Accounting Standard 7 "Statement of Cash Flows" in analyzing the financial position of an economic entity, The statement presents the inflows and outflows of cash from and to the entity's treasury, According to International Accounting Standard 7 (IAS 7), the statement of cash flows is classified into three main activities: operating, investing, and financing. The standard also defines two methods for preparing this statement: the direct method and the indirect method.

To achieve this objective, we conducted a theoretical study of both the statement of cash flows and financial analysis separately and in detail, in order to provide an overview of these variables, In the applied aspect, we conducted a field study in the GUEDILA Mineral Water Company in Djemoura, Biskra, We attempted to prepare the statement of cash flows and analyze the important balances and financial ratios derived from it for the period from 2015 to 2018, to get to know the status of the company.

After conducting the field study, several results were obtained, the most important of which are: the statement of cash flows is one of the most important methods of financial analysis and helps the company to have a better understanding of its financial position. The information provided by the statement of cash flows allows for the calculation of a set of important financial indicators to assess the company's situation, including indicators profit quality indicators, liquidity quality indicators, Funding policy assessment indicators.

Keywords: Statement of Cash Flows, Operational Activities, Investing Activities, Ainancing Activities, Financial Analysis.

قائمة الجداول:

الجدول رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-1)	نبذة تاريخية عن المعيار الدولي رقم 07	11
(02-1)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقا للطريقة المباشرة	22
(03-1)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقا للطريقة غير المباشرة	24
(04-1)	أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	26
(01-2)	حالات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	58
(02-2)	حالات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية	59
(03-2)	حالات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية	30
(04-2)	تفسير حالات التدفقات النقدية الإجمالية	61
(05-2)	نتائج دراسة الرصيد "A – B"	63
(06-2)	تحليل نتائج التدفق النقدي الحر ومؤشراته	72
(01-3)	التركيبة البشرية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–	78
(02-3)	أهم الموردين لؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–	78
(03-3)	أصول الميزانية المقارنة في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–	85
(04-3)	خصوم الميزانية المقارنة في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–	87
(05-3)	جدول حسابات النتائج في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة–	89
(06-3)	كيفية حساب التحصيلات النقدية من عند الزبائن	92
(07-3)	كيفية حساب التحصيلات النقدية الأخرى	93
(08-3)	كيفية حساب المبالغ المدفوعة للموردين	93
(09-3)	كيفية حساب المبالغ المدفوعة للمستخدمين	94
(10-3)	كيفية حساب التغير في حـــ/ 42 المستخدمون والحسابات الملحقة	95
(11-3)	كيفية حساب المبالغ المدفوعة للمتعاملين آخرين	95
(12-3)	كيفية حساب الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	97
(13-3)	كيفية حساب الضرائب على النتائج المدفوعة	97
(14-3)	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	98
(15-3)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة (الأنشطة التشغيلية) حسب الطريقة المباشرة في 31-12-2018	99
(16-3)	كيفية حساب التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية	99
(17-3)	كيفية حساب التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	100

(3-18)	كيفية حساب الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	100
(3-19)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة (الأنشطة الاستثمارية) في 31-12-2018	101
(3-20)	التدفقات النقدية المرتبطة برأس المال(زيادة أو خفض)	102
(3-21)	كيفية حساب التحصيلات المتأتية من القروض	102
(3-22)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة (الأنشطة التمويلية) في 31-12-2018	103
(3-23)	قائمة التدفقات النقدية في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-	104
(3-24)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للسنوات المالية 2015 – 2018	106
(3-25)	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للفترة 2015 – 2018 حسب الطريقة المباشرة	107
(3-26)	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للفترة 2015 – 2018	110
(3-27)	يبين صافي التدفق النقدي المتاح لمؤسسة قديلة خلال الفترة 2015-2018	112
(3-28)	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للفترة 2015 – 2018	114
(3-29)	صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاث لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للسنوات 2015 – 2018	117
(3-30)	مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الثلاث خلال للسنوات 2015 – 2018	118
(3-31)	تحليل التدفقات النقدية الداخلة	119
(3-32)	تحليل التدفقات النقدية الخارجة	120
(3-33)	مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الثلاث خلال السنوات 2015 – 2018	122
(3-34)	نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي	125
(3-35)	مؤشر النشاط التشغيلي	126
(3-36)	مؤشر النقدية التشغيلية	128
(3-37)	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	129
(3-38)	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	131
(3-39)	نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي	132
(3-40)	نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	134
(3-41)	نسبة تغطية النقدية	135
(3-42)	نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون	137
(3-43)	نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة	138
(3-44)	نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات	140
(3-45)	نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة	141
(3-46)	نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	142

(3-47)	نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية	144
(3-48)	نسبة التوزيعات النقدية	145
(3-49)	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	147
(3-50)	مؤشر التدفق النقدي الحر	148

قائمة الأشكال:

الشكل رقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-I)	نموذج الدراسة	ح
(01-1)	آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية	19
(02-1)	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	20
(01-2)	نظام التحليل المالي	34
(02-2)	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	40
(03-2)	مراحل التحليل المالي	48
(04-2)	أسس تبويب أنواع التحليل المالي	49
(01-3)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-	84
(02-3)	يوضح تطور صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة قديلة	108
(03-3)	يوضح تطور التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن والمبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	110
(04-3)	يوضح تطور صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لمؤسسة قديلة	111
(05-3)	يبين قيمة الحيازة عن التثبيتات العينية و المعنوية لمؤسسة قديلة خلال السنوات 2015 – 2018	111
(06-3)	يبين تغطية صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية خلال سنة 2015، 2016، 2017، 2018.	113
(07-3)	يوضح تطور صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة قديلة	115
(08-3)	يوضح تطور التغير في الخزينة الإجمالية خلال الفترة لمؤسسة قديلة	116
(09-3)	يبين التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الثلاث خلال السنوات 2015 – 2018	123
(10-3)	تطور نسبة كفاية التدفق النقدي	125
(11-3)	تطور مؤشر النشاط التشغيلي	127
(12-3)	تطور مؤشر النقدية التشغيلية	129
(13-3)	تطور نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	130
(14-3)	تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	131
(15-3)	تطور نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي	133
(16-3)	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	134
(17-3)	تطور نسبة تغطية النقدية	136
(18-3)	تطور نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون	137
(19-3)	تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الإلتزامات المتداولة	139
(20-3)	تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الإلتزامات	140

(3-21)	تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الإلتزامات المتداولة	141
(3-22)	تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	143
(3-23)	تطور نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية	144
(3-24)	تطور نسبة التوزيعات النقدية	146
(3-25)	تطور نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	147
(3-26)	تطور مؤشر التدفق النقدي الحر	149

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	ميزانية الأصول لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2015
(02)	ميزانية الأصول لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2018
(03)	ميزانية الخصوم لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2015
(04)	ميزانية الخصوم لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة–لسنة 2018
(05)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2015
(06)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2018
(07)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2015
(08)	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2015
(09)	ميزان المراجعة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2015
(10)	ميزان المراجعة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة– لسنة 2018
(11)	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)
(12)	بطاقة تقنية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة – بسكرة–

مقدمة

شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين تطورًا مستمرًا في الأنشطة الاقتصادية، حيث تميز هذا التطور بفتح الأسواق العالمية وتوسع نطاق التجارة والاستثمار عبر الحدود، وأصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على الاقتصاد العالمي، وهذا الواقع أدى إلى ظهور العديد من المشاكل المحاسبية على المستوى الدولي.

واحدة من هذه المشاكل هي اختلاف القوائم المالية، والذي يجعل من الصعب مقارنة البيانات المالية بين المؤسسات المختلفة، ويرجع ذلك إلى اختلاف أنظمة المحاسبة المعتمدة في كل بلد وتباين في سياسات محاسبية، مما أدى إلى ظهور العديد من المحاولات لتقليل هذا الاختلاف وتوحيد فهم القوائم المالية، وقد أدت هذه المحاولات إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في العديد من الدول حول العالم وتم تطويرها بشكل يتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية، وتهدف هذه المعايير إلى تقليل الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية الدولية وتوحيد المعالجات والبدائل المحاسبية المتبعة في الدول المختلفة، وذلك من أجل تعزيز المقارنة والثقة في البيانات المالية وتسهيل التداول الدولي للمؤسسات، وبالتالي تعزيز فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ونظرا لأن قائمتي المركز المالي والدخل المعدتان وفقا لمبدأ الاستحقاق المحاسبي، فإن المعلومات التي تقدمها هاتين القائمتين لم تعد كافية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ومع ظهور المعايير المحاسبية الدولية تم إنشاء قائمة جديدة تعتمد على الأساس النقدي وهي قائمة التدفقات النقدية من خلال إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بها لتكون هذه قائمة مكملة للقائمتين السابقتين، والتي تتميز بتحديد صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتعتبر من اهم أساليب التحليل المالي لما توفره من رؤية شاملة حول تقييم السياسة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على توليد النقدية وتقييم جودة ربحيتها وسيولتها، حيث تهدف هذه القائمة في المقام الأول إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من أجل تحديد نقاط القوة ومصادرها لتعزيزها واستغلالها، وتحديد نقاط الضعف لوضع الحلول اللازمة لها، لأن عدم اكتشاف الانحرافات أو الاهتمام بها وتصحيحها في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المؤسسة للعديد من المخاطر التي قد تهدد استمراريتها.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ونتيجة لتبني الجزائر المعايير المحاسبية الدولية من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي حدد القوائم المالية الأساسية بخمسة قوائم، ومن بين هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية الذي تناولها المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7)، والتي تعتمد على الأساس النقدي وتوفر معلومات لا توفرها بقية القوائم المالية، وتعد عملية إعداد قائمة التدفقات النقدية بالشكل الصحيح والدقيق والتحليل المالي لهذه القائمة من أهم وسائل وأدوات التي تساهم في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، إذ تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي السابع"قائمة التدفقات النقدية" في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–، ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية دراستنا على النحو التالي:

- **فيما تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة- ؟**

وتندرج ضمن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة بباقي القوائم المالية؟
- ما هي الطريقة التي تعتمدها مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- في إعداد قائمة التدفقات النقدية وهل تقوم بتحليلها؟
- هل يمكن تحسين الوضعية المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- من خلال قائمة التدفقات النقدية؟

2. الدراسات السابقة:

لقد تم إجراء العديد من الدراسات السابقة حول قائمة تدفقات النقدية وأهميتها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية والعالمية، وفي هذا السياق سنقدم نظرة موجزة على أهم هذه الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، وسنقوم بتصنيفها حسب التسلسل الزمني، من الأحدث إلى الأقدم، وتقسيمها حسب الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

أولاً: الدراسات باللغة العربية

- **محمد نوارة، شرف الدين نوي، وناصر حسان نوارة، (2022)،** بعنوان **"مدى توافق جدول سيولة الخزينة وفق مضمون النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدفقات النقدية (IAS7) دراسة تحليلية لمؤسسة رويبة "**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16(العدد 03)، الصفحات 406-419.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمدى التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية ممثلة في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدفقات النقدية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري فيما يخص إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فإعتمد على تحليل قائمة التدفقات النقدية لأحد المؤسسات الاقتصادية الوطنية الرائدة في مجال المشروبات وهي مؤسسة رويبة لدورة 2018-2019.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- أن جدول سيولة الخزينة المعد وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي في شقه المتعلق بالعرض والإفصاح يتوافق مع مضمون ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية؛
- النظام المحاسبي المالي مستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، ولعل الاختلاف الوحيد هو أن معايير المحاسبة الدولية متجددة بما يتلائم مع تغيرات بيئة الأعمال عكس النظام المحاسبي المالي الذي لم يطرأ عليه تغير منذ تبنيه.

- **هوارية مبسوط، أحمد أمين بوخرص، ووليد تخربين، (2022)**، بعنوان **"أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية"**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05(العدد 02)، الصفحات 336-337.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث تم التطرق لمجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة بالإضافة إلى دراسة حالة مجمع صيدال في الجانب التطبيقي للدراسة للفترة 2019-2020.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- قائمة التدفقات النقدية مكملة ومترابطة مع القوائم المالية الأخرى وليست بديلا عنها؛
- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مالية لا توفرها بقية القوائم المالية، إذ أنها تسمح بتوضيح مدى قدرة النشاط الرئيسي للمؤسسة على توليد النقد؛
- تسمح المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية بحساب مجموعة من المؤشرات المالية المهمة لتقييم وضعية المؤسسة والمتمثلة في: مؤشرات جودة السيولة، مؤشرات جودة الأرباح، مؤشرات تقييم سياسات التمويل.

- **إسلام هلايلي، ونور الدين أحمد قايد، (2020)**، بعنوان **"دور قائمة التدفقات النقدية للخزينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي (E G T B)"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14(العدد 03)، الصفحات 221-240.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء وصولا لتطويره، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الدراسة النظرية من خلال تحليل الدراسات السابقة والمصادر من كتب ودوريات وبحوث وغيرها من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم إجراء دراسة تطبيقية بغرض اختبار قدرة المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والتي تمت في مؤسسة التسيير السياحي (E G T B) خلال فترة ثلاث سنوات من 2016 - 2018.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في يد المؤسسة تستخدمها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المتمثلة أساسا في القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة تتميز عن باقي القوائم الأخرى وليست بديلا لأي قائمة أخرى وإنما مكملة لها.

- **دعاء كريم كاظم الحسناوي، (2018)**، بعنوان **"المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية العراقية"**، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي المعتمد على قائمة التدفقات النقدية ومقارنته مع التحليل المالي المعتمد على قائمتي الدخل والمركز المالي ومدى إسهام هذا التحليل في توفير رؤية واضحة للمستفيدين عن أداء الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب العملي فاعتمد على تحليل البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المنشورة لعينة البحث والتي شملت 6 مؤسسات عراقية من قطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة 6 سنوات من 2010 – 2015.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- التحليل المالي للقوائم المالية الثلاث أظهر أن قيم نسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية أقل في قيمتها من قيم النسب المالية المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي للشركات عينة البحث والسبب هو الاعتماد على الأساس النقدي في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تظهر نتائج حقيقة وأكثر دقة؛
- إستنتج من التحليل المالي أنه كلما زادت قيمة صافي التدفق النقدي التشغيلي انخفضت الحاجة إلى الاقتراض، ومن ثم انخفاض المخاطر الإئتمانية للمؤسسة الاقتصادية.

- **آمال محمد نوري،(2013)،** بعنوان **"مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(34).

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة مابين نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية مع نتائج مؤشرات التحليل المالي لقائمتي الدخل والمركز المالي ومدى الانسجام فيما بينهما، وقد اعتمد البحث على عينة مكونة من ثلاث شركات من الشركات العالمية العاملة في قطاع صناعة الإلكترونيات والأجهزة الحاسوبية وهما (Microsoft – Apple – IBM)، وتم تحليل النتائج باستخدام مؤشرات التحليل المالي واعتمد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحديد الارتباط بين هذه المؤشرات وهذا لمدة خمس سنوات من 2006-2010.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- أهداف قائمة التدفقات النقدية تساعد على تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والمساهمة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية والتي تساهم بشكل مباشر في التأثير على القرار الاستثماري؛
- على الرغم من أن الأساس النقدي المتبع في إعداد قائمة التدفقات النقدية قد يسبب اختلاف مع الأسس الذي تبنى عليه القوائم المالية الأخرى إلا أن هناك ارتباط وانسجام مابين القوائم المالية، وعلية فإن الأساس المتبع لا يحول دون وجود ذلك الترابط؛
- إن استخدام مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يدل على إمكانية تعزيز نتائج التحليل.

ثانيًا: الدراسات باللغة الأجنبية

- Ahmed Omer Alosta ,(2015), "Predicting Corporate Failure Using Cash Flow Statement Based Measures An Empirical Study on the Listed Companies in the Palestine Exchange", A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of MB , Faculty of Commerce, Gaza: The Islamic University.

الهدف من هذه الدراسة هو اختبار قدرة مؤشرات تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية على توقع الفشل المؤسسات من خلال تطوير نموذج رياضي باستخدام معلومات المؤشرات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لاختبار الفروض وتطوير النماذج، وتم استخراج البيانات على مدى السنوات الخمس الماضية لثمانية وأربعون مؤسسة تمثل خمسة قطاعات اقتصادية في بورصة فلسطين، استخدمت أحد عشر متغيرًا تنبؤيًا، التدفق النقدي التشغيلي على المطلوبات المتداولة، تغطية التدفقات النقدية للفائدة، هامش التدفقات النقدية التشغيلية، التدفقات النقدية التشغيلية على إجمالي الموجودات، نسبة جودة الأرباح، نسبة السيولة السريعة، التدفق النقد التشغيلي على حقوق الملكية، التدفقات النقدية التشغيلية على صافي الدخل، التدفقات النقدية التشغيلية على الأصول الجارية، التدفق النقدي الحر على المطلوبات المتداولة والتدفق النقدي التشغيلي على التدفق النقدي الحر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- معظم المتغيرات يمكنها التنبؤ بالفشل المالي؛
- مؤشرات التدفقات النقدية يمكن أن تميز بين المؤسسات التي سوف تفشل والتي سوف لا تفشل في كلاً من قطاعي الصناعة والخدمات لمدة 3 سنوات قبل الفشل؛
- أكثر المؤشرات التدفقات النقدية أهمية هي نسبة تغطية التدفقات النقدية للفائدة، ونسبة هامش التدفقات النقدية التشغيلية، ونسبة التدفق النقدي الحر على المطلوبات المتداولة، والتدفق النقدي التشغيلي على التدفق النقدي الحر.

- Koji Kojima , (2012), "Decision Usefulness of Cash Flow Information Format : An Experimental Study", Journal of International Review of Business , Kwansei Gakuin University Repository , Japan , Number 12.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المتعلقة بتدفقات النقدية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل تأثير كلاً من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية على قرارات الاقتراض والتمويل، وتمت الدراسة على عينة مؤلفة من ثمانية وثلاثون طالبًا في مجال المحاسبة (خريجون وطلاب في المرحلة الجامعية)، وتم تزويد المشاركين في الدراسة ببيانات متعلقة بمؤسسة افتراضية تشمل الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وقيمة افتراضية لقرض سيقدم لهذه المؤسسة، ثم تم

توزيع استبيان يتضمن أسئلة حول قدرة المؤسسة على سداد القرض وأي طريقة عرض لتدفقات النقدية تساعد أكثر على التنبؤ بقدرة المؤسسة على سداد القرض.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- الطريقة المباشرة لعرض التدفقات النقدية هي الأكثر فعالية، حيث توفر معلومات تساعد في اتخاذ القرارات في مجالات الاقتراض والتمويل بشكل أكثر دقة مقارنة بالطريقة غير المباشرة.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة يكمن في تحليلنا التفصيلي وشامل لأرصدة قائمة التدفقات النقدية، حيث قمنا بتحليلها أفقيًا وعموديًا بجانب تحليل المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي كانت محور اهتمام الدراسات السابقة، هذا التحليل الشامل ساعدنا في فهم توزيع النقد وتدفقه داخل المؤسسة وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر فيه وهو ما ساهم في إبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وبهذا تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة من خلال توسيع نطاق التحليل والتركيز على العناصر الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية.

وتمثلت كذلك الإضافة التي قدمتها دراستنا وتخلو منها الدراسات السابقة هي محاولة إعداد قائمة التدفقات النقدية وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– في دراسة واحدة، وبالتالي سعينا لفهم جميع جوانب القائمة والتحليل الشامل لها لاستخلاص فوائدها المحتملة وذلك من أجل استفادة المؤسسة محل الدراسة من هذا التحليل والتركيز في المستقبل على تحليل هذه القائمة بجانب قوائمها المالية الأخرى واستغلال المعلومات القيمة التي توفرها.

بالإضافة إلى ذلك، تميزت دراستنا عن سابقاتها من حيث الهدف وهيكل البحث والإطار الزماني والمكاني للدراسة الميدانية.

3. نموذج وفرضيات الدراسة:

3-1. نموذج الدراسة:

اشتملت دراستنا على نوعين من المتغيرات وذلك على النحو التالي :متغير قائمة التدفقات النقدية ومتغير التحليل المالي، حيث يمكن تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال قائمة التدفقات النقدية، ولقد قمنا بصياغة نموذج تصوري مبسط، من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، وذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (I-01): نموذج الدراسة

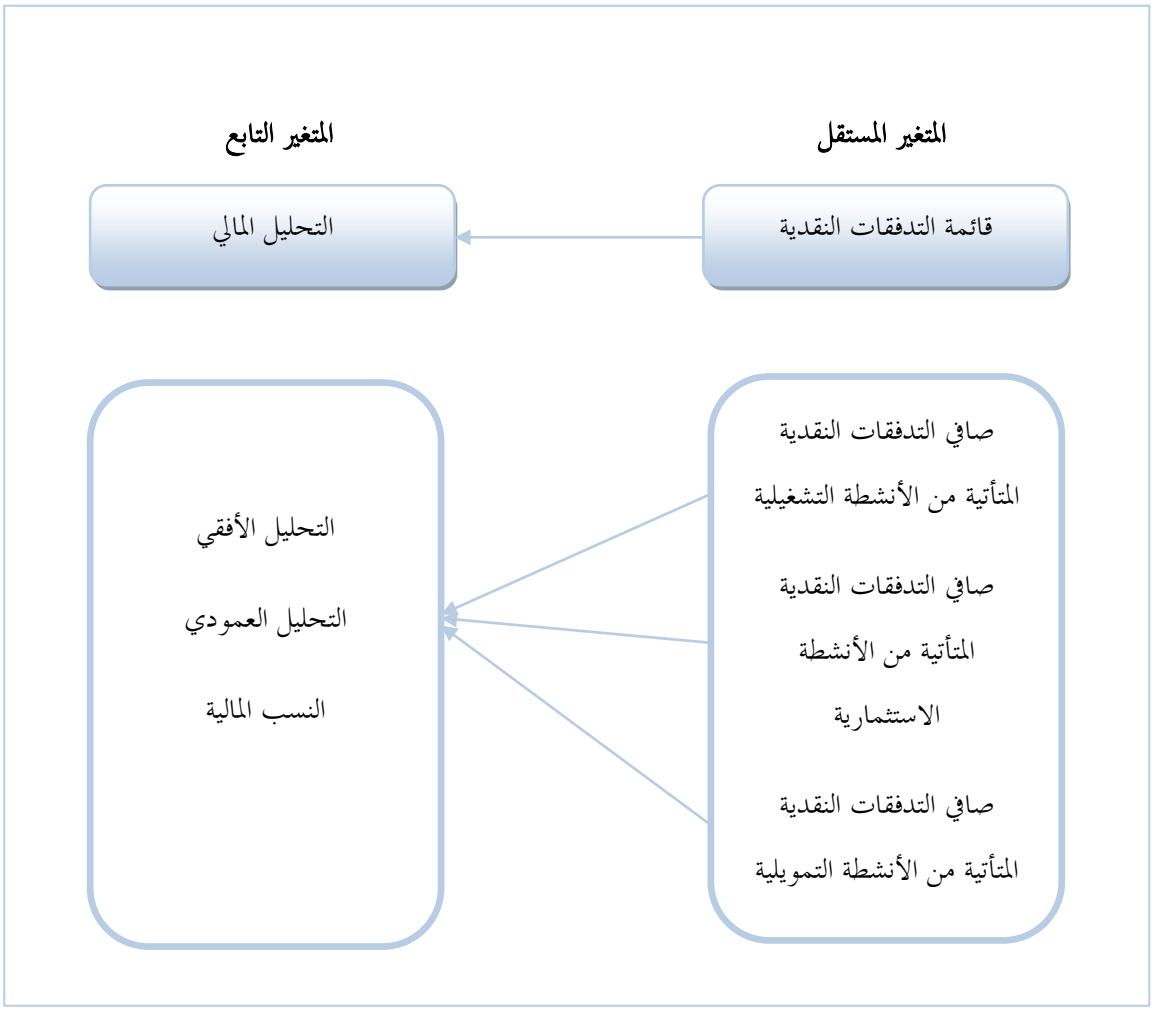

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الدراسات السابقة.

3-2. فرضيات الدراسة:

يستند هذا البحث على ثلاث فرضيات وهي كالتالي:

- **الفرضية الأولى**: تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تعد على الأساس النقدي عكس القوائم المالية الأخرى التي تعد على أساس الاستحقاق.
- **الفرضية الثانية**: تقوم مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة –إجباريا بإعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية الأساسية منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق الطريقة المباشرة، إلا أنها لا تقوم بتحليلها بل تقتصر على إعدادها وعرضها فقط.
- **الفرضية الثالثة**: يمكن تحسين الوضعية المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– من خلال قائمة التدفقات النقدية.

4. التموضع الإبستمولوجي ومنهجية الدراسة:

4-1. التموضع الإبستمولوجي:

تمثل موضوع دراستنا في أهمية المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث أنها تدرس ظاهرتين أساسيتين في العلوم المالية والمحاسبية، تتعلق الأولى بأحد أهم القوائم المالية المحاسبية التي تعبر عن الوضعية النقدية للمؤسسة، والثانية تتمثل في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية الذي يعد أحد أهم الوسائل تحقيق هدف النمو وضمان استمرارية المؤسسة على المدى الطويل، ولدراسة تفاصيل هذه الإشكالية ووصف وتفسير الظاهرة وتحديد القواعد والقوانين التي تحكم بينهما قمنا باستخدام النموذج الوضعي (الواقعي، الوصفي) الذي ساعدنا على ترجمة هذا الفهم الخاص بالنموذج الذي يبرر العلاقة السببية فيما بين عناصر الظاهرة، وإجراء وصف وتحليل موضوعي لعناصرها الظاهرة لاختبار الفرضيات.

4-2. منهجية الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، حيث يتوافق هذا المنهج مع طبيعة الموضوع المدروس، ويمكننا من وصف الجوانب النظرية للموضوع، بهدف التعرف على قائمة التدفقات النقدية وأهميتها في التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال الاعتماد على مختلف المصادر والأبحاث العلمية التي جاء بها الفكر المحاسبي المالي.

في حين تم اعتماد أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي لتدعيم الدراسة النظرية وتعميق فهمنا لمختلف جوانب الموضوع، وهذا من خلال القيام بزيارات ميدانية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، بالإضافة إلى استخدام الملاحظة وإجراء المقابلات كأدوات بحث لجمع المعلومات، مع دراسة وتحليل الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية بغية الوصول إلى نتائج تعكس الواقع إلى أكبر قدر ممكن، وفيما يلي توضيح لنوعين من المصادر التي تم الاعتماد عليها في الدراسة:

أ. **المصادر الأولية:** والتي تشمل القوائم المالية التي تم الحصول عليها مباشرة من المؤسسة المدروسة للفترة الممتدة من 2015-2018.

ب. **المصادر الثانوية:** شملت المراجعة الشاملة لمختلف المقالات، الكتب، والرسائل الجامعية الورقية منها والإلكترونية والمتعلقة بالموضوع قيد البحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد ساعدتنا هذه المصادر في جميع مراحل البحث، بدءًا من التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال بحثنا الحالي، وتم استخدام ضوابط توثيق وفقا لجمعية علم النفس الأمريكية الطبعة السادسة.

5. تصميم البحث:

- **هدف الدراسة:** يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في إبراز أهمية الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي السابع"قائمة التدفقات النقدية" في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وبناءا على ذلك يمكن إبراز أهم أهداف الدراسة الآتية:
  - الفهم والتمكن الجيد من الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي السابع باعتباره منطلقا ضروريا لفهم كيف يمكن استخدامه في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
  - التعرف على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية؛
  - التعرف على دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية؛
  - تحليل الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية؛
  - الخروج بنتائج نأمل أن تفيد المؤسسة محل الدراسة والباحثين في المجال.
- **نوع الدراسة:** تمت هذه الدراسة بهدف تحديد العلاقة السببية بين قائمة التدفقات النقدية ودورها الأساسي في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–.
- **مدى تدخل الباحث:** دراسة الأحداث كما هي في الواقع بكل موضوعية ومن دون أي تحيز أو تغيير، ودون أي مساس أو محاكاة لها.
- **التخطيط للدارسة:** تمت دراسة موضوع بحثنا من خلال القيام بدراسة ميدانية له على أرض الواقع، بهدف الوصول إلى نتائج فعلية تمكننا من الإجابة على موضوع الدراسة والتوصل إلى استنتاج يمكننا من خلاله الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات.
- **وحدة التحليل (مجتمع الدراسة):** تم دراسة حالة مؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– من خلال القوائم المالية لفترات معينة.
- **المدى الزمني:** تمت الدراسة بشكل مقطعي خلال السنة الجامعية 2022-2023، وتم تحديد حدود الدراسة الميدانية لتحليل البيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة والتي تغطي الفترة من سنة 2015 إلى سنة 2018.

6. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي السابع"قائمة التدفقات النقدية"، من حيث أنها تقدم معلومات واضحة وشاملة حول مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة المالية، وهذا ما لا يتم توفيره بصورة مفصلة في الميزانية وقائمة الدخل، بالإضافة إلى ذلك تساهم قائمة تدفقات النقدية في تحديد مصادر الاختلاف بين صافي النتيجة المحاسبية (المحسوبة على أساس الاستحقاق) وصافي التدفقات النقدية (المحسوبة على أساس النقد)، ومن خلالها يمكن الوصول إلى تقييم شامل للوضع المالي للمؤسسة.

7. خطة مختصرة للدراسة:

للإجابة على الإشكالية وما تفرع عنها من أسئلة فرعية، ولتحقق من مدى صحة الفرضيات في جانبها النظري والتطبيقي تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وكل ما تحتويه من عناصر تليهم خاتمة تتضمن حوصلة لما تم دراسته في الفصول الثلاث إضافة إلى أهم النتائج المتوصل إليها وفي الأخير تم تقديم بعض الاقتراحات التي رأيناها ضرورية بناءًا على النتائج التي توصلنا إليها وذلك وفق ما يلي:

- **الفصل الأول:** ومعنون بـــ **الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع،** وقسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، والمبحث الثاني تطرق إلى ماهية القائمة التدفقات النقدية، أما الثالث فقد تناول إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع.
- **الفصل الثاني:** ومعنون بـــ **التحليل المالي باعتماد على قائمة التدفقات النقدية،** وقسم إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول لتوضيح ماهية التحليل المالي، أما المبحث الثاني فتطرق إلى العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي، وفي المبحث الثالث تناول أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- **الفصل الثالث:** ومعنون بـــ **قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–،** وقسم أيضا إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وفي المبحث الثاني تم إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة–، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تحليل الوضعية المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الأول

تمهيد:

نتيجة للنمو الكبير في التجارة الدولية والإنتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات وشركات المحاسبة الدولية، أدى إلى ظهور سياسات محاسبية متباينة ومتناقضة، والتي أدت إلى العديد من مشاكل محاسبية على المستوى الدولي، أهمها اختلاف التقارير المالية ومستوى الإفصاح، ومن هنا نشأة فكرة المعايير المحاسبية الدولية التي جاءت لتحقق الاتساق بين الدول في مجال إعداد القوائم المالية.

ومن بين هذه المعايير تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) المتعلق بقائمة التدفقات النقدية، والتي توفر معلومات محاسبية ومالية عديدة تؤثر بشكل كبير على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لما توفره من معلومات لا تظهر في أي من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وتعتبر بمثابة صلة وصل بين القائمتين.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية.**
- **المبحث الثاني: ماهية القائمة التدفقات النقدية.**
- **المبحث الثالث: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية

إن وجود العديد من الإختلافات والتباين في الطرق والسياسات المحاسبية أدى إلى مشاكل محاسبية دولية، ماترتب عن ذلك بداية التفكير في إنشاء معايير محاسبية دولية، التي تضمن خاصية المقارنة بين المعلومات المحاسبية، نتيجة توحيد الأسس وطرق المعالجة المحاسبية وتقليل الإختلافات بين الدول، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، حيث قسمنا هذا المبحث إلى أربعة مطالب، تناول المطلب الأول مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها، أما المطلب الثاني أهمية المعايير المحاسبية الدولية، وجاء المطلب الثالث بعنوان مراحل إصدار المعايير المحاسبية، وفي الأخير تناولنا المطلب الرابع مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها

أدت المشاكل الناجمة عن إختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية تهدف إلى إصدار القوائم المالية بكل شفافية، ونظرا لأهمية المعايير المحاسبية الدولية وأثرها في العالم سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم المعايير المحاسبية الدولية في الفرع الأول ثم خصائصها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

المعيار NORME في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا لقياس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، أيا كانت هذه المعايير، يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين، هذه المقاييس منها ماهي مقاييس طبيعية ومنها ماهي وضعية ومنها ماهي إلهية، ففي حين يكون المعيار لقياس درجة الحرارة هو الترمومتر فإن المقياس للطول هو المتر أو القدم وللوزن هو الكيلوجرام وهذه المقاييس غالبا ما تكون عالمية.

كما أن القوانين بالنسبة للدولة يمكن إعتبارها المعيار للحكم على فعل أو إجراء معين كأن يكون قانونيا أي مسموحا به أو غير قانوني مخالفا.

كذلك العرف بالنسبة لمجتمع معين وهو ما تعارف الناس عليه داخل هذا المجتمع وبالتالي يعتبر مقياسا يستخدم من قبل أعضاء هذا المجتمع في تقييم سلوكيات أو مواقف أعضائه، ويمكن كذلك الإشارة إلى التشريعات الدينية بأنها معايير للحكم على سلامة الفعل أو الإجراء من ناحية الشرعية.(المبروك أبو زيد، 2005، صفحة 58)

المعيار هو"عبارة عن قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة، كما يعتبر مفهوم المعيار ترجمة لكلمة (standard) والتي تعني القاعدة".(حسن و الساكني، 2015، صفحة 29)

فالمعيار المحاسبي هو "أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة".(دشاش، 2010، صفحة 31)

يمكن تعريف المعايير كذلك بأنها "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات".(القاضي و حمدان، 2008، صفحة 103)

وفي تعريف أخر المعيار المحاسبي "ماهو إلا عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط أداة الممارسة المحاسبية".(الغرباوي، 2020، صفحة 43)

إنطلاقا مما سبق يمكن القول بأن المعايير المحاسبية الدولية تمثل مجموعة من القواعد والمبادئ المتعارف والمتفق عليها دوليا، ويتم استخدامها كمرشد أساسي عند إعداد التقارير المالية، بهدف تحقيق إنسجام وتوافق في الممارسات المحاسبية وتقليل الاختلافات بين الدول.

الفرع الثاني: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالخصائص التالية :(مختاري، 2014، صفحة 19)

أ. حيادية المعايير المحاسبية الدولية: بحيث يجب أن تتميز المعايير بعدم التحيز، أي عدم الإعداد مسبقا للنتيجة وإستغلالها لخدمة أهداف مستخدمي القوائم المالية.

ب. واقعية المعايير المحاسبية الدولية: أي المعايير تراعي ظروف وخصائص البيئة التي ستطبق بها وتتلائم مع الأعراف المحاسبية السائدة.

ج. سهولة فهم المعايير المحاسبية الدولية وقبولها من المستخدمين: وهذا يتحقق من خلال مشاركة جميع الأطراف المتأثرة في عملية إعداد المعايير، كما يجب أن تحظى بالاعتراف والقبول العام.

د. إتساق المعايير المحاسبية الدولية مع بعضها: ويكون هذا برسم خطة متكاملة لبناء المعايير، تستند إلى الإطار الفكري للمحاسبة وتحدد نوعية المعايير، حيث أن المعايير بنيت لخدمة الأهداف المحلية أو الدولية.

ه. صياغة المعايير المحاسبية الدولية تكون في ضوء أهداف المحاسبة المالية: يتم صياغة المعايير المحاسبية الدولية بناءً على أهداف المحاسبة المالية، حيث يتم توفير المعلومات المحاسبية لخدمة احتياجات وأهداف المستخدمين.

و. المرونة المعايير المحاسبية الدولية: كون المعايير المحاسبية تمثل حلولا لمشاكل خاصة وهي عرض لإجراءات عملية خاصة تتميز بالتحديد والتعديل المستمر، الذي ينسجم مع الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية التي تتميز بالثبات النسبي، فيجب أن تتميز المعايير بثبات أقل من المبادئ كما يجب أن تراعي الظروف البيئية وتمتاز بالإستمرارية، حيث لا يمكن أن تكون قابلة للتطبيق في كافة النظم الإجتماعية والسياسية.

ز. الملاءمة: تعتبر من أهم أدوات التطبيق العملي، فيجب أن تكون ملائمة له وللظروف البيئية المحيطة، وهذا ما يتطلب الملاءمة بين متطلبات الفكر والتطبيق.

المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

توجد حاجة ملحة لوجود المعايير المحاسبية الدولية لتعزيز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث إن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وجود إطار نظري متكامل ينظم عملية التطبيق، ومن هنا جاء ما يعرف بالتنظيم المحاسبي، وهو محاولة لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية، وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها.

بدون وجود هذه المعايير المحاسبية، ستنشأ حالة من الفوضى المحاسبية، حيث ستكون هناك اختلافات كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية، وهذا يمكن استغلاله من قبل بعض المحاسبين في ممارسة الغش والتلاعب، مما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية.

ويمكن الإشارة هنا للأزمات المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عامي 1929 و1933 مما أدى بالمؤسسات التي كانت على وشك الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر مشروعاتها بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها، وكان هذا التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل يخالف الواقع، للحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف المؤسسات للتقيد بها.(المبروك أبو زيد، 2005، صفحة 61)

ويمكن تلخيص أهمية المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

- تقليل الاختلافات الموجودة بين أنظمة المحاسبة لمختلف الدول قدر الإمكان.(KHELLAF, 2014, p. 85)
- إن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف يسمح للشركات متعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط المؤسسة الأم بنشاط جميع فروعها التابعة لها.(بكطاش، 2011، صفحة 99)
- تحسين عملية الاتصال بين المحاسبين المحليين ونظرائهم في أنحاء العالم.(الصوفي، 2011، صفحة 33)

المطلب الثالث: إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إن عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية كانت نتاج لجهود كبير مبذولة من طرف هيئة إصدار المعايير المحاسبية الدولية وقد مرت هذه العملية بعدة مراحل، والتي سنتناولها في هذا المطلب، حيث قسم هذا المطلب إلى فرعين وهما:

الفرع الأول: هيئة إصدار المعايير المحاسبية الدولية

أولاً: لجنة معايير المحاسبية الدولية

في 29 جوان 1973 تم التوقيع في لندن، وبمبادرة من Henry Benson وممثلي المنظمات المحاسبية المهنية في كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة، ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، ميثاق إنشاء هيئة دولية IASC "International Accounting Standards committee". (OBERT, 2006, p. 7)

وتعرف بأنها "منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن إستخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم".(القاضي و حمدان، 2008، صفحة 106)

ووصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى 150 هيئة تنتمي إلى 104 دولة، وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على سياسة تقضى بأن يتم تعيين أعضاء الهيئة من ممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل،كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا ممثلين لايزد عددهم عن أربعة مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنة.(أبو شمالة، 2010، صفحة 9)

وللجنة معايير المحاسبية الدولية هدفان رئيسان هما: (Barneto, 2004, p. 21)

- صياغة ونشر المعايير المحاسبية والترويج لها حتى يتم قبولها واستعمالها في جميع أنحاء العالم؛
- العمل على تحسين وتوحيد الأنظمة والإجراءات المحاسبية في الدول المختلفة.

وأضافت دراسة الجبر وعبد المنعم،(1998)، بعض الأهداف المرتبطة بالهدفين الرئيسيين السابقين وهي كالتالي: (الجبر و عبد المنعم، 1998، صفحة 56)

- تطوير المعايير المحاسبية لمقابلة إحتياجات أسواق رأس مال الدولية وقطاع الأعمال؛
- تطوير وتطبيق المعايير المناسبة للدول النامية؛
- إزالة الاختلافات بين المتطلبات المحاسبية الدولية والمحلية؛

وفي فيفري 2001 تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لتصبح تحت إسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). (Adnane, 2007, p. 39)

ثانيًا: مجلس معايير المحاسبة الدولية

تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتم القيام بعملية إعادة هيكلة ومراجعة للبنية التحتية للجنة، بهدف تعزيزها ورفع مستوى الإنجاز فيها، وأصبح التمثيل في المجالس واللجان يعتمد على الكفاءة والخبرة وليس على أساس التمثيل الجغرافي كما كان متبع في لجنة معايير المحاسبة الدولية. (هوام، 2019، صفحة 9)

ويضم مجلس المعايير المحاسبية الدولية 14 عضوا، يتم تعينهم من قبل الأمناء على أساس خبرتهم الفنية. (Brun, 2005, p. 32)

وينشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معاييره في سلسلة من البيانات التي تسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2013، صفحة 7)

حيث يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في: (جودي، 2015، صفحة 24)

- وضع بما يصب في الصالح العام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة ويسيرة الفهم وقابلة للإنفاذ؛
- تشجيع إستخدام تلك المعايير وتطبيقها بشكل صارم؛
- العمل بفعالية مع واضعي المعايير الوطنية لتحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك وصولا إلى حلول ذات جودة عالية.

الفرع الثاني: مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

وفيما يلي المراحل المتبعة في عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية : (بلقاوي، 2009، الصفحات 475-476)

أولاً: بعد إجراء المناقشة، يختار مجلس IASC موضوعا يعتقد بأنه يحتاج إلى معيار محاسبي دولي، ويوكل المهمة بعد ذلك إلى إحدى لجان التوجيه، ويتم توجيه الدعوة لكافة الهيئات والمنظمات الأعضاء في IASC أن يرسلوا آراءهم وتعليقاتهم على موضوع المعيار لغرض دراستها وتحليلها.

ثانيًا: تقوم لجنة التوجيه بدعم ومساعدة من قبل سكرتارية IASC بدراسة الملاحظات والتعقيبات الواردة وإعداد خطوط عامة ذات علاقة بموضوع معيار معين، وهذه كلها ترسل إلى مجلس IASC.

ثالثًا: تستلم لجنة التوجيه ملاحظات مجلس IASC وفي ضوء ذلك تقوم بإعداد صيغة مقترح أولي بشأن المعيار قيد الدراسة.

رابعًا: بعد دراسة ما ورد في النقطة الثالثة أعلاه من قبل مجلس IASC يتم توزيع صيغة المقترح الأولي على كافة الهيئات والمنظمات الأعضاء في IASC لإبداء الملاحظات.

خامسًا: تقوم لجنة التوجيه بإعداد صيغة مقترح أولي منقحة، وبعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس IASC على الأقل يتم نشرها كورقة عمل، ويتم الطلب من كافة الأطراف ذات العلاقة أن ترسل تعقيباتها أو ملاحظاتها.

سادسًا: في كل مرحلة من مراحل المقترح الأولي وورقة العمل ترجع المنظمات والهيئات الأعضاء في IASC إلى لجان البحوث المحاسبية المناسبة في هذه الهيئات والمنظمات لمساعدتها وإرشادها عند إبداء الملاحظات والتعقيبات.

سابعًا: في نهاية فترة العرض على كافة المنظمات والهيئات (عادة ستة أشهر) يتم تسليم الملاحظات والتعقيبات إلى IASC إذ تتم دراستها بعد ذلك من قبل لجنة التوجيه المسؤولة عن مشروع المعيار.

ثامنًا: بعد ذلك تقوم لجنة التوجيه بتسليم ورقة عمل منقحة إلى مجلس IASC للمصادقة عليها كمعيار محاسبي دولي.

تاسعًا: إن إصدار معيار يتطلب مصادقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس IASC على الأقل، وإذا ما حصلت هذه الموافقة ترسل نسخة من المعيار إلى كافة المنظمات والهيئات الأعضاء في IASC لغرض الترجمة والنشر.

المطلب الرابع: مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى توحيد المبادئ والقواعد المحاسبية على المستوى الدولي، وهذا ما يساعد على إعداد قوائم مالية موحدة وقابلة للمقارنة بين المؤسسات، ونتيجة لهذا تتحقق العديد من المزايا نذكر منها :

الفرع الأول: التناسق والتناغم

ويعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسات بصورة متماثلة وموحدة، وبعبارة أخرى تدويل Internationalization الممارسات المحاسبية والتدقيقية.(الجعارات، 2008، صفحة 24)

الفرع الثاني: الولوج إلى الأسواق المالية الدولية

تقوم المؤسسات حاليا بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الإتصال الحديثة، ولا يمكن للمؤسسات تحقيق هذا الولوج إلا بالإلتزام بشروط معينة يجب التقييد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، وإلا ستبقى المؤسسات غير الملتزمة تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، وبالتالي تضييع فرص كثيرة كان يمكن إكتسابها من دخول هذه الأسواق.(الجعارات، 2008، صفحة 26)

الفرع الثالث: قابلية المقارنة

أي أن مستخدم القوائم المالية بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغيرات على هذه القوائم، وذلك راجع لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية. (جودي، 2009، صفحة 74)

الفرع الرابع: تلبية المتطلبات القانونية

الكثير من الدول أصبحت تفرض على مؤسساتها ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ليس هذا فقط بل أن هناك من الأسواق المالية أصبحت تفرض على المؤسسات ضرورة إعداد قوائمها وفق المعايير المحاسبية الدولية. (جودي، 2009، صفحة 75)

الفرع الخامس: تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين

العديد من المؤسسات تسعى إلى طلب تمويل من المؤسسات وجهات معينة، هذه الأخيرة تعمل على قراءة ومراجعة القوائم المالية لهذه المؤسسات، ذلك أن المؤسسات التمويلية لا يمكن لها أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج تمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة. (جودي، 2009، صفحة 75)

المبحث الثاني: ماهية قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية تمثل إضافة هامة إلى باقي القوائم المالية الأخرى، وما يترتب عن ذلك من أهمية كبرى جعل الهيئات المحاسبية الدولية تصدر معيار كامل لهذه القائمة، ومن هنا صوبنا إهتمامنا في هذا المبحث على نشأة ومفهوم قائمة التدفقات النقدية وكذلك أهمية وأهداف هذه القائمة واستخداماتها.

المطلب الأول: المعيار المحاسبي الدولي السابع

رغم الأهمية التي تعرفها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بالنسبة للمؤسسة ومستخدميها، إلا أنها لا تفي بكافة الاحتياجات، فجاءت قائمة التدفقات النقدية لتقدم معلومات أكثر من خلال المعيار المحاسبي الدولي السابع، لذلك سوف نقوم في هذا المطلب بالتعرف على نشأة المعيار المحاسبي الدولي السابع، والهدف الذي أنشأ من أجله، وفي الأخير نطاق المعيار.

الفرع الأول: نشأة المعيار المحاسبي الدولي السابع

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا، وقد شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطورا ملحوظا سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أو من حيث صور عرضها أو نماذجها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها الصادرة عن المجامع المهنية. (مطر، 2014، صفحة 251)

وعليه سوف نتناول أهم المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية.

أولاً: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

كانت المؤسسات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرضها بصفة طوعية في نهاية الخمسينيات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة "من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت ؟" كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي تظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أصدر في عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية" كما أوصى جميع المؤسسات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها، مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأخرى.

وفي عام 1963، أوصى المجمع نفسه في الرأي رقم (3) الصادر عنه بضرورة الالتزام بإتباع المعايير المهنية سواء في إعدادها، أو في متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى أيضا بتعديل تسميتها إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن المؤسسة ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات. (مطر، 2014، صفحة 251)

ثانيًا: قائمة التغيرات في المركز المالي

في سنة 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" وفي هذا الرأي أُلزمت المؤسسات الاقتصادية بضرورة تضمين هذه قائمة كواحدة من القوائم المالية الرئيسية التي يجب نشرها، وتخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني تمامًا مثل أي قائمة مالية أخرى، وأصبح إسمها "قائمة التغيرات في المركز المالي"، وقد تم تعريفها على أنها قائمة مالية توضح مصادر رأس المال واستخداماته خلال الفترة المحاسبية، كما تفصح هذه القائمة عن أنشطة التمويل والاستثمار.(نوري، 2013، صفحة 333)

تعرضت قائمة التغيرات في المركز المالي للعديد من الانتقادات والجدل حول فعاليتها وجدواها، وخاصة بعد زيادة حالات الإفلاس التي تعرضت لها المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت القوائم المالية لتلك المؤسسات تكشف عن صافي أرباح مرتفع، في حين كانت تواجه عجزا في السيولة النقدية لديها، هذا ما دفع مجلس معايير المحاسبة المالية لإجراء عدد من الدراسات والأبحاث محاولة منه للتعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس المال العامل.(نوري، 2013، صفحة 333)

ثالثًا: قائمة التدفقات النقدية

في سنة 1981 أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات المنهج النقدي بدلا من المنهج رأس المال العامل في إعداد هذه قائمة، كما دعا العديد من المهنيين والأكاديميين إلى توجه أقوى نحو الأساس النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، وفي قائمته رقم (5) في مفاهيم المحاسبة المالية سنة 1984 أيد FASB (مجلس معايير المحاسبة المالية) بشدة أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية "قائمة التدفقات النقدية" التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلى مصادرها الأساسية، والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأساسية.

وفي نوفمبر 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (95) بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد 15 جويلية 1988.(كيسو و ويجانت، 2009، صفحة 1225)

وفي عام 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار رقم (07) بشأن قائمة التدفقات النقدية، ومع هذه التطورات التارخية للقوائم المالية توقفت المؤسسات المالية عن إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وعوضا عن ذلك توجهوا إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أساسية مع إستمرار البعض في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.(بن خليفة، 2013، صفحة 10)

ويوضح الجدول التالي أهم الفترات التاريخية الحاسمة في تطور قائمة التدفقات النقدية في شكلها الحالي:

الجدول رقم (1-01): نبذة تاريخية عن المعيار الدولي رقم 07

التاريخ	البيان
1976	قائمة مصادر واستخدامات الموارد المالية
أكتوبر 1977	IAS7 : صدور المعيار قائمة التغيرات في المركز المالي
1979/01/01	بداية سريان المعيار IAS 7
جويلية 1992	مسودة العرض E36: قائمة التدفقات النقدية والتي عدلت المعيار IAS7
ديسمبر 1992	صدور المعيار المعدل IAS 7 بعنوان قائمة التدفقات النقدية
1995/01/01	بداية تطبيق المعيار 07 الصادر سنة 1992 والذي ألغى IAS 7 الصادر سنة 1977

المصدر:(مرازقة و بوهرين، 2010، صفحة 85)

الفرع الثاني: هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة قائمة التدفقات النقدية، والذي يصنف مصادر التدفقات النقدية إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لتقييم الوضع النقدي من حيث توفير السيولة وتوقيتها.(أبو نصار و حميدات، 2008، صفحة 95)

وأيضا يهدف هذا المعيار إلى توحيد المعلومات التي سيتم تقديمها (التدفقات النقدية) المستخدمة من قبل المعيار المحاسبي الدولي السابع.(Baudriet & Le Manh, 2007, p. 46)

الفرع الثاني: نطاق المعيار

يتحدد نطاق المعيار المحاسبي الدولي السابع في العناصر الآتية:

أولاً: على المؤسسة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقا لمتطلبات هذا المعيار وينبغي تقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية. (شنوف و قادري، 2017، صفحة 30)

ثانيًا: يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، قائمة المركز المالي المعتمد في أكتوبر 1977. (بروال، 2018، صفحة 36)

ثالثًا: يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تنشئ منها المؤسسة النقدية والنقدية المعادلة بالكيفية التي تستخدم فيها هذه النقدية بغض النظر عن طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسات تحتاج إلى نقدية ولنفس الأسباب رغم اختلاف أنشطتها الأساسية المنتجة للإيراد، فهي تحتاج إلى سيولة لتسيير عملياتها والوفاء بالتزاماتها وتوفير العائد للمستثمرين فيها، وعليه يلزم هذا المعيار جميع المؤسسات تقديم قائمة التدفق النقدي. (شنوف و قادري، 2017، صفحة 30)

المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

هناك عدة تعاريف لقائمة التدفقات النقدية، ومن أبرزها نذكر:

عرفت المعايير المحاسبية الدولية قائمة التدفقات النقدية بأنها "قائمة مالية تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، كما يصنف المعيار المحاسبي الدولي رقم7 التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، ومن الأنشطة الاستثمارية، ومن الأنشطة التمويلية". (قلاب ذبيح و سايب، 2019، صفحة 247)

وعرفت أيضا بأنها "كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو بالنقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة". (بن عيشي و سلطاني، 2021، صفحة 164)

أما حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري (système comptable financier algérien)، فقد أطلق عليها تسمية جدول سيولة الخزينة (tableau flux de trésorerie)، وعرفها بأنها جدول يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)، وتهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 2008، صفحة 26)

ويمكن أن تعرف بأنها "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة". (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 204)

ومن خلال ما سبق يمكن أن نتوصل إلى تعريف شامل، وهو أن قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وتنبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من دورها في توفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المؤسسة لتدفقات النقدية المستقبلية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة الأساسية في القوائم المالية، وتحظى بأهمية كبيرة في تعزيز استفادة مستخدمي القوائم المالية، سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني سنتناول أهدافها.

الفرع الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تبرز أهمية قائمة تدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر وإستخدامات النقدية خلال الدورة المالية، والتي تعرضها كلا من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بصورة مختزلة جدا، بالإضافة إلى أنها تساعد على تحديد مصادر الاختلاف بين صافي النتيجة المحاسبية (تعد على أساس الاستحقاق) وصافي التدفقات النقدية (تعد على الأساس النقدي).(الجود، 2019، صفحة 40)

وتتمثل أهمية المعلومات التي تفصح عنها قائمة تدفقات النقدية بشكل عام وحسب التصنيفات الأنشطة في نقاط التالية :(مبسوط، بوخرص، و تخرين، 2022، الصفحات 336-337)

أولاً: توفير معلومات عن الأنشطة التشغيلية ولذلك فهي تعكس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل من خلال تقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية للوفاء بالتزاماتها وتغطية كافة الأنشطة التشغيلية.

ثانيًا: توفير معلومات مفيدة عن الأنشطة الإستثمارية بحيث تعكس سياسة أداء المؤسسة سواء كانت توسعية أم إنكماشية، فكلما ازدادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية.

ثالثًا: توضيح سياسة المؤسسة في تمويل أنشطتها "هيكلها" المالي من حيث اعتمادها على مصادر داخلية من حقوق ملكية أو مصادر خارجية من الاقتراض، كما أنها تبين الحد الأقصى من الاقتراض الذي يمكن أن تتعرض فيه المؤسسة إلى خطر الإفلاس المالي نتيجة السياسة التوسعية المبالغ فيها في الاقتراض دون مبرر.

ولكن بالرغم من أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمؤسسة، هذا لايعني أن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تعتبران أقل أهمية بل بالعكس فجميع هذه القوائم تعتبر مكملة لبعضها البعض للحصول على صورة واضحة وكاملة للوضع المالي للمؤسسة، حيث أن قائمة التدفقات النقدية تكشف عن التغيرات النقدية التي تضهرها قائمتي المركز المالي والدخل.(الرحمن، 2022، صفحة 34)

الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية

يمكن القول أن من الأهداف التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية للخزينة مايلي:(شنوف، 2014، الصفحات 182-183)

أولاً: تقييم جودة وربحية المؤسسات

تعتبر ربحية المؤسسة نتيجة لمختلف السياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية وتوضح نسب ربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التفرقة بين الربح الصافي الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق من خلال جدول حسابات النتائج، والتدفق النقدي الصافي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي من خلال قائمة التدفقات النقدية، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لربح صافي مرتفعا لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس.

لكن كلما ارتفع التدفق النقدي الصافي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال السنة كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح.

ثانيًا: تقييم السيولة

وتعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في المدى القصير عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل.

المطلب الرابع: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية مصدر أساسي للمعلومات الهامة للجهات الداخلية والجهات الخارجية على حد سواء، بما في ذلك إدارة المؤسسة والمستثمرين والدائنين، حيث يمكن لكل هذه الجهات استخدامها واستفادة منها في عملياتهم المختلفة.

الفرع الأول: استخدامات إدارة المؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن القرارات المهمة لإدارة المؤسسة المتخذة سابقا مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لايمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط، إن القائمة تظهر أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات وبالعكس، فإذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن إدارة المؤسسة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع إدارة المؤسسة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.(شاكر، اسماعيل، و نور، 2005، الصفحات 145-146)

الفرع الثاني: استخدامات المستثمرين والدائنين

يستخدم المستثمرون والدائنين قائمة التدفقات النقدية لتقييم قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية، وقابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية إيجابية، وقدرتها على دفع إلتزاماتها، ودفع أرباح الأسهم والفوائد، وتوقع حاجتها إلى تمويل إضافي.(Belverd E & Powers, 2007, p. 658)

المبحث الثالث: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع

قسمنا هذا المبحث إلى أربعة مطالب، تناول المطلب الأول تبويب قائمة التدفقات النقدية، أما المطلب الثاني مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية وخطواتها، وجاء المطلب الثالث بعنوان طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية، وفي الأخير تناولنا المطلب الرابع المشاكل المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" يجب تبويب المعلومات الواردة في هذه القائمة إلى ثلاث أنشطة رئيسية.(Alexander & Christopher, 2004, p. 282)

الفرع الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

أولاً: تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يقصد بأنشطة التشغيل "هي تلك الأنشطة الرئيسة المولدة للإيراد في المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تصنف ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية".(مطر، مبادئ المحاسبة المالية، 2007، صفحة 483)

حيث تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المؤسسة، لذا فإن الأنشطة التشغيلية هنا ستضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية، ونسوق منها على سبيل المثال: (خنفر و المطارنة، 2011، الصفحات 196-197)

أ. المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات؛
ب. المقبوضات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى؛
ج. المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين؛
د. المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب.

ثانيًا: أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو إستخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية و/أو سداد توزيعات الأرباح على على المساهمين و/أو سداد القروض، كما تستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية.(حماد، 2000، صفحة 255)

ويساعد الإفصاح عن بيانات التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل في تقييم السياسة المالية للمؤسسة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل

خارجية، وكذا بيان حجم النقدية المتولدة نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم وإعطاء مؤشر للحكم على التوزيعات المستقبلية،كما يعتبر الإفصاح المستقبل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.(لطفي، 2006، الصفحات 282-283)

الفرع الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

أولاً: تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

يقصد بأنشطة الاستثمار "هي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية". (نوارة، نوي، و نوارة، 2022، صفحة 408)

وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للمؤسسات الأخرى.(الدهراوى، 2014، صفحة 156)

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل، وفيما يلي أمثلة على هذه العمليات: (خنفر و المطارنة، 2011، صفحة 197)

أ. المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى؛
ب. المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات؛
ج. المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى؛
د. المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

ثانيًا: أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار هامة لمستخدمي القوائم المالية، حيث يوفر لهم معلومات عن:(لطفي، 2006، صفحة 284)

أ. قيمة ما أنفقته المؤسسة على الاستثمارات طويلة الأجل سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في مؤسسات تابعة مما يعطي إحتمالات زيادة الأرباح في المستقبل؛
ب. قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة أو لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لاحتمالات النمو في المستقبل؛
ج. الأصول الثابتة التي تم التخلص منها وكذا الاستثمارات طويلة الأجل الأخرى والنقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلا.

الفرع الثالث: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

أولاً: تعريفها التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

"تشمل بشكل عام على التدفقات النقدية الناشئة عن التغير في بنود المطلوبات طويلة الأمد وحقوق الملكية".(عبد الناصر و إيهاب، 2014، صفحة 75)

وتتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات) ومن الأمثلة على هذه الأنشطة التمويلية: (خنفر و المطارنة، 2011، صفحة 197)

أ. المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة؛
ب. المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول على قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل؛
ج. المدفوعات النقدية عن سداد قروض أو سندات ترتبت عن المؤسسة؛
د. توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المؤسسة.

ثانيًا: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاط التمويلي

تنبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم تتعلق بالأمور التالية : (لطفي، 2006، صفحة 286)

أ. التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كانت في شكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات وقيمة كل من تلك المصادر باستخدام القروض قصيرة الأجل، على سبيل المثال فإن تمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض المؤسسة لصعوبات مالية؛
ب. التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية؛
ج. التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات وتوزيعات الأرباح وغيرها؛

ويوضح الشكل الآتي أن قائمة التدفقات النقدية تظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد خلال الفترة المالية.

الشكل رقم (1-01): آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية

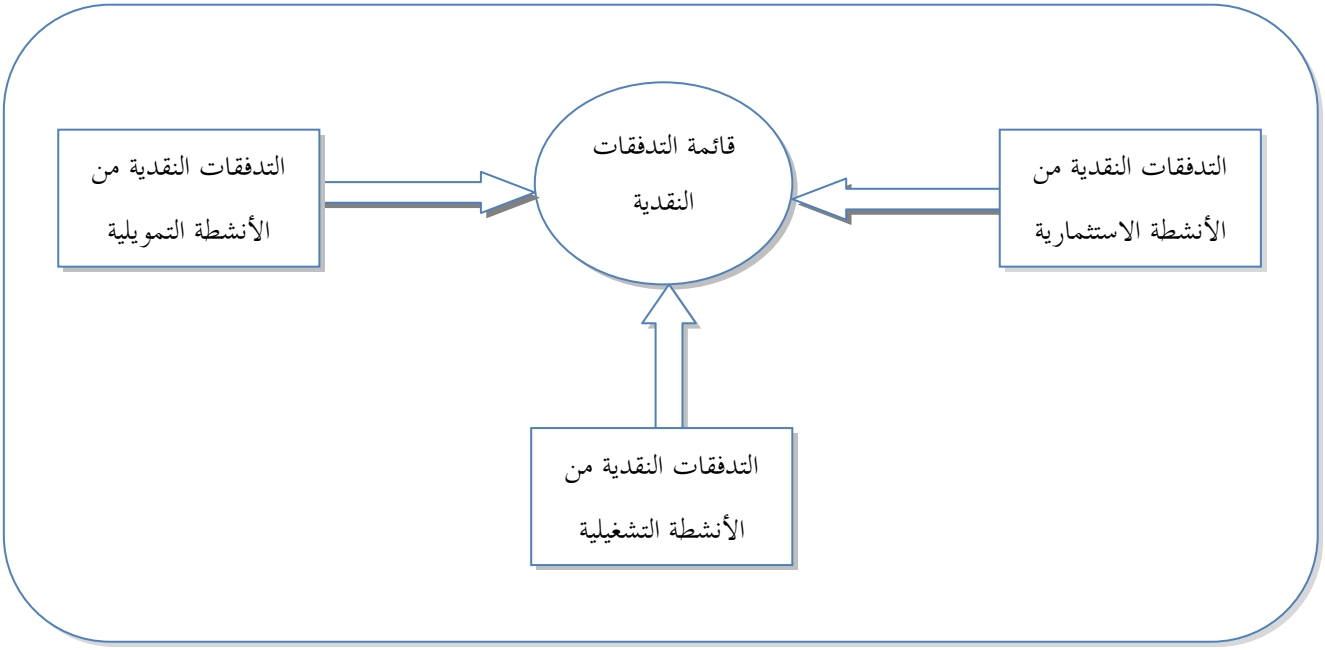

المصدر: (شاكر، اسماعيل، و نور، 2005، صفحة 144)

أما العناصر المكونة لكل نوع من الأنشطة الثلاث المذكورة فإن الشكل رقم (1-02) يقدم تفصيلا لها:

الشكل رقم (1-02): عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية

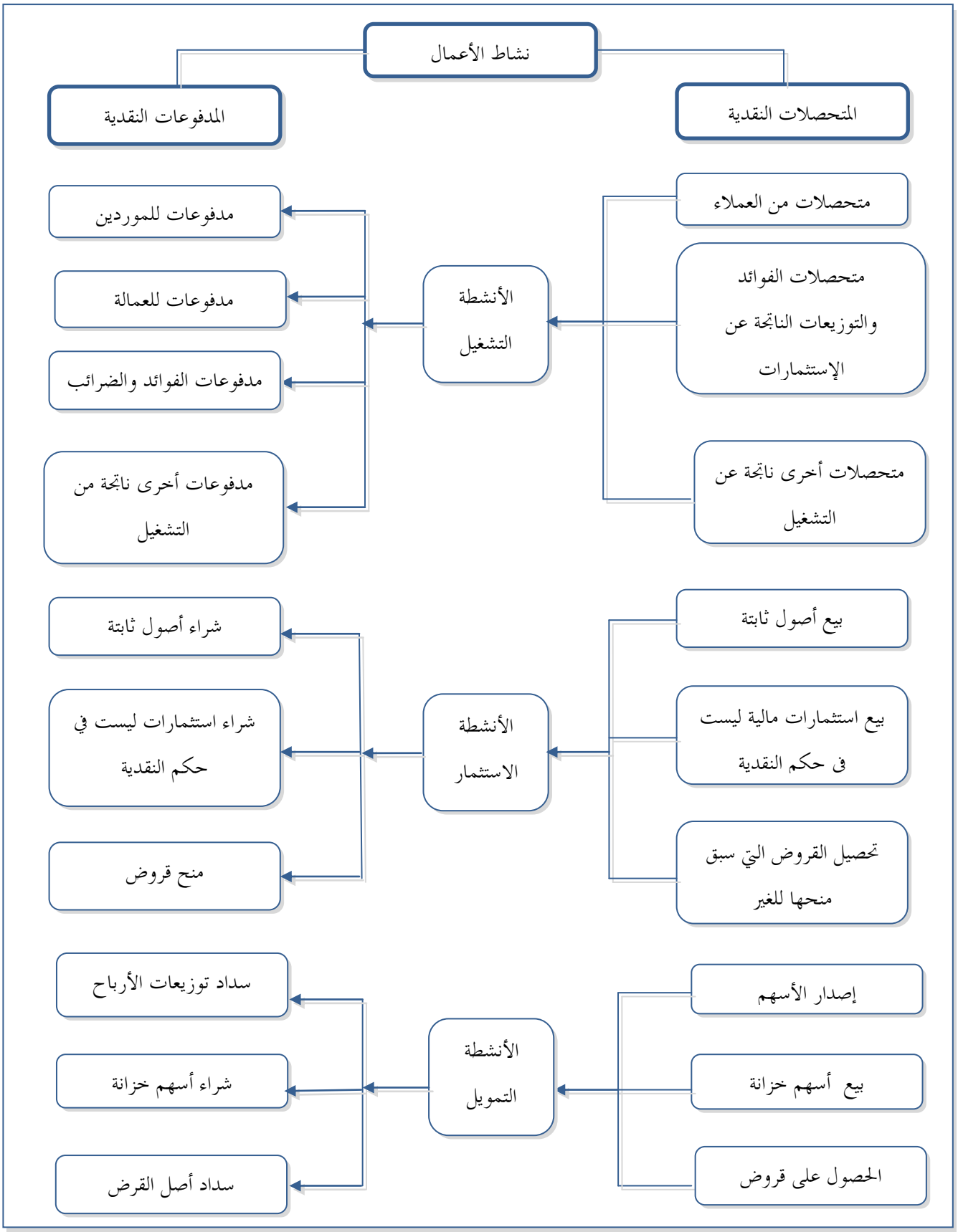

المصدر: (حماد، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل ، 2000، صفحة 254)

المطلب الثاني: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية وخطواتها

لإعداد قائمة التدفقات النقدية هناك عدة مصادر تحتاج إلى الاستناد إليها، تشمل هذه المصادر قائمة المركز المالي المقارنة وقائمة الدخل، بالإضافة إلى معلومات إضافية يمكن استخلاصها من دفتر الأستاذ، والتي سنتناولها في هذا المطلب بالإضافة إلى خطوات إعداد هذه القائمة.

الفرع الأول: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

لإعداد قائمة التدفقات النقدية لابد من الحصول على بعض المعلومات من المصادر التالية : (مؤيد و حسين، 2013، صفحة 74)

أ. قائمة المركز المالي المقارنة: ويتم فيها بيان التغيرات التي حدثت في الخصوم والأصول، وحقوق الملكية من بداية المدة وحتى نهاية المدة.

ب. قائمة الدخل: ومن هذه القائمة نحصل على كمية التدفقات النقدية من النشاطات المختلفة خلال مدة معينة.

ج. بعض المعلومات الأخرى: والتي تتضمن معلومات عن كيفية الحصول على النقد وكيفية استخدامه خلال مدة معينة.

ويعود السبب في أخذ قائمتين لفترتين متتاليتين من القوائم المركز المالي هو أن قائمة المركز المالي في السنة الأولى تعبر عن أرصدة الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية أول المدة (أي رصيد 01/01) في حين تعرض قائمة المركز المالي في السنة الثانية أرصدة آخر المدة لتلك البنود (أي 12/31)، وبهذا التحديد يكون أمام المحلل المالي أرصدة الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية في بداية السنة وفي نهايتها، مما يسهل عليه معرفة التغيير المصاحب لتلك البنود.

أما قائمة الدخل فتمثل نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال تلك السنة المطلوب إعداد الكشف عنها. (الزبيدي، 2004، صفحة 279)

الفرع الثاني: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

ولإعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاث الموضحة أعلاه، فإنه يجب القيام بثلاث خطوات أساسية :

الخطوة الأولى: تحديد صافي النقدية الناتجة أو المستخدمة بواسطة الأنشطة التشغيلية من خلال تحويل صافي الربح إلى تدفقات نقدية تشغيلية (طريقة غير مباشرة)، أو تحديد العمليات التشغيلية ذات الأثر النقدي (طريقة مباشرة)، وهذه الخطوة تتضمن تحليل قائمة الدخل للسنة الحالية وقوائم المركز المالي المقارنة والبيانات الإضافية المطلوبة.

الخطوة الثانية: تحليل التغيرات في الأصول والالتزامات غير المتداولة وتحديد الأثر النقدي الاستثماري أو التمويلي، وتتضمن هذه الخطوة (الاستثمارية والتمويلية) تحليل بيانات قائمة المركز المالي المقارنة والبيانات الإضافية المطلوبة والمؤثرة في النقدية.

الخطوة الثالثة: مقارنة صافي التغير في النقدية في قائمة التدفقات النقدية مع التغير في حساب النقدية الموجود في قائمة المركز المالي للتأكد من توافق المبالغ، ويمكن بسهولة إيجاد الفرق بين أرصدة النقدية أول وآخر الفترة من القوائم المركز المالي المقارنة.(الشبابي، 2014، الصفحات 532-533)

المطلب الثالث: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يوجد طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشر، وسواء تم استخدام الطريقة الأولى أو الثانية فالنتيجة واحدة، ويكون الاختلاف في طريقة حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الفرع الأول: الطريقة المباشرة

أولاً: تعريفها

يشجع المعيار المحاسبي الدولي السابع المؤسسات على الإبلاغ عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة.(Bruno, Pierre, & Hubert, 2013, p. 81)

وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك العمليات المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للمؤسسة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة. (الوقاد، 2011، صفحة 261)

ويظهر هذا الجزء في قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

الجدول رقم (1-02): التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقا للطريقة المباشرة

قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 12/31/.... بالطريقة المباشرة	المبالغ
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة	XX
المتحصلات من الفوائد والتوزيعات	XX
التسديدات للموردين مقابل مشتريات بضاعة	(XX)
التسديدات للمصروفات التشغيلية	(XX)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	XX

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على (الدهراوي، 2009، صفحة 159)

وللوصول إلى العناصر السابقة يمكن الاستعانة بالمعادلات الآتية: (حميدات، 2014، الصفحات 75-76)

المقبوضات النقدية من بيع البضاعة = المبيعات + رصيد الذمم المدينة أول المدة – رصيد الذمم المدينة آخر المدة.

المدفوعات النقدية لشراء المخزون السلعي أو تسديد الموردين = تكلفة المبيعات + رصيد الذمم الدائنة أول المدة – رصيد الذمم الدائنة لآخر المدة + رصيد المخزون السلعي آخر المدة – رصيد المخزون السلعي أول المدة أو المشتريات + رصيد الذمم الدائنة أول المدة – رصيد الذمم الدائنة آخر المدة.

المدفوعات النقدية للمصاريف التشغيلية = المصاريف التشغيلية – إهتلاك الأصول غير المتداولة – مصروف إطفاء الأصول غير الملموسة – مصاريف مدفوعة مقدما أول المدة + مصاريف مدفوعة مقدما أخر العام + مصاريف مستحقة الدفع في بداية العام – مصاريف مستحقة الدفع آخر المدة.

المقبوضات النقدية من بيع البضاعة = صافي المبيعات + النقص في الذمم المدينة خلال السنة أو – الزيادة في الذمم المدينة خلال السنة.

المدفوعات النقدية لشراء المخزون السلعي أو تسديد الموردين = تكلفة المبيعات + النقص في الذمم الدائنة خلال السنة – الزيادة في الذمم الدائنة خلال السنة + الزيادة في المخزون السلعي خلال السنة – النقص في المخزون السلعي خلال السنة.

ثانيًا: مزايا وعيوب الطريقة المباشرة

أ. المزايا:

يرى مؤيدو الطريقة المباشرة أنها الأفضل لما يأتي: (سمية، وآخرون، 2022، صفحة 113)

1. توضح المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي، لذلك فهي أكثر إتساقا مع الهدف من إعداد هذه القائمة والذي يتمثل في توفير وعرض معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية؛
2. إن عرض المعلومات عن مصادر معينة للمتحصلات النقدية من أنشطة التشغيل والأغراض التي سددت من أجلها المدفوعات النقدية للتشغيل في الفترات السابقة يساعد على إعداد التنبؤات المستقبلية بتقديرات التدفقات النقدية؛
3. إن المعلومات المرتبطة بالمصادر الأساسية للمتحصلات والمدفوعات النقدية تعتبر أكثر فائدة من المعلومات التي توفرها الطريقة غير المباشرة، حيث هذه المعلومات تساعد في الحكم على قدرة المؤسسة على:
   - توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لسداد الديون؛
   - الاستثمار في عملياتها؛
   - إجراء توزيعات نقدية على الملاك.

ب. العيوب:

يعاب على هذه الطريقة أنها تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، الأمر الذي قد يكونو سببا مشتركا لعدم إعتبار هذه الطريقة مألوفة. (طواهرية، 2016، صفحة 59)

الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة

أولاً: تعريفها

يشار إليها أحيانا بإسم طريقة التسوية، وهي الأكثر إنتشارا بين طرق تقديم التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، فبداية هي الطريقة الأبسط في الإعداد، فهي تركز على الفروق بين صافي نتائج التشغيل والتدفقات النقدية، وتبدأ الطريقة غير المباشرة بصافي الربح (الخسارة) والتي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل، ثم تحوله من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقد. (حماد، 2003، صفحة 163)

وذلك عن طريق: (حماد، 2000، صفحة 262)

أ. إعادة جمع المصاريف غير النقدية مرة أخرى على صافي الدخل (مثل ضرائب الدخل المؤجلة ومصاريف الإهلاك والاستهلاك) والتي خصمت في تلك الفترة عند حساب صافي الدخل؛

ب. طرح الإيرادات غير النقدية (مثل أرباح الوحدات التابعة التي لم توزع بعد)؛

ج. طرح أية مكاسب وإضافة أية خسائر تم تكبدها في مختلف العمليات مثل بيع أصل غير متداول أو السداد المبكر لدين طويل الأجل والتي تم بيانها في قسمى أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

ويهدف النوعان الأولان من التسويات إلى إزالة أي بنود غير نقدية يتم إدراجها في صافي الدخل وفقا لأساس الإستحقاق في المحاسبة، في حين يهدف النوع الثالث من التسويات إلى تجنب إزدواجية حصر التدفقات النقدية لبعض البنود.

ويتم تحويل صافي الربح (خسارة) من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي على النحو التالي:

الجدول رقم (1-03): التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقا للطريقة غير المباشرة

قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 12/31/.... بالطريقة غير المباشرة	
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة	
يضاف	مصروف الإهتلاك
يضاف	مصروف الفوائد
يضاف	مصروف الإطفاء للأصول غير الملموسة
يضاف	خسائر البيع والتدني في قيمة للأصول غي المتداولة
يطرح	مكاسب بيع الأصول غير المتداولة

يضاف	خسائر بيع الأصول غير المتداولة
يضاف	النقص في الأصول المتداولة (المخزون، والذمم المدينة، والمصاريف المدفوعة مقدما...)
يطرح	الزيادة في الأصول المتداولة (المخزون، والذمم المدينة، والمصاريف المدفوعة مقدما...)
يطرح	النقص في المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، أوراق الدفع والمصاريف مستحقة الدفع ...)
يضاف	الزيادة في المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، أوراق الدفع والمصاريف مستحقة الدفع ...)
يطرح	النقدية المدفوعة كمصروف فائدة
يطرح	النقدية المدفوعة كضرائب على الدخل
XXX	**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**

المصدر: (حميدات، 2014، الصفحات 70-71)

ثانيًا: مزايا وعيوب الطريقة غير المباشرة

أ. المزايا:

يرى مؤيدوا هذه الطريقة أنها تحقق المزايا التالية: (سمية، وآخرون، 2022، صفحة 114)

1. تركز هذه الطريقة على الاختلافات بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويعني هذا أنها توفر أداة ربط مفيدة بين قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية؛
2. تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة من الطريقة المباشرة، حيث أنه يتم تعديل صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك بدلا من التقرير عن إجمالي المتحصلات والمدفوعات النقدية من التشغيل؛

ب. العيوب:

العائق الرئيسي للطريقة غير المباشرة يتضمن الصعوبات التي يواجهها المستخدم في فهم المعلومات المقدمة، فهذه الطريقة لا تبين من أين جاءت النقدية وإلى أين ذهبت؟

الفرع الثالث: الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

سوف نعرض في الجدول الموالي أهم أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والطريقة غير المباشرة:

الجدول رقم (1-04): أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
(1) **المعلومات التي يتم الإفصاح عنها**	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل)
(2) **الهدف**	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه إستخدامها الأساسية	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل
(3) **معالجة البيانات**	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية و الأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المصدر: (حماد، 2000، صفحة 279)

المطلب الرابع: المشاكل المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

عند إعداد قائمة التدفقات النقدية سواء باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، تواجهنا العديد من المشاكل العملية والتحديات التي تختلف باختلاف طبيعة العمليات المالية المتبعة، من بين هذه التحديات نجد صعوبة تحديد طبيعة النشاط المالي هل هو تشغيلي أم استثماري أم تمويلي، كما قد تواجه المؤسسات الكبيرة مجموعة أخرى من الصعوبات مثل التعامل مع التدفقات بالعملات الأجنبية.

الفرع الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

قد تقوم المؤسسة بإبرام معاملات بعملات أجنبية أو يكون لديها عمليات أجنبية، لذلك أوجب المعيار المحاسبي الدولي السابع تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات بالعملة الأجنبية بالعملة الرسمية للمؤسسة وذلك باستخدام سعر الصرف الساري في تاريخ التدفق النقدي، ويجب ترجمة التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة التابعة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السارية بين العملة الرسمية للمؤسسة والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية .(Djamel, 2008-2009, p. 29)

ويتم إعداد تقرير التدفقات النقدية المبنية بالعملة الأجنبية بالطريقة التي تتماشى مع المعيار IAS 21 (أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)، ويسمح ذلك باستخدام سعر صرف يقارب السعر الفعلي حيث يمكن استخدام متوسط سعر الصرف المرجح للفترة وذلك لتسجيل العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية لشركة تابعة أجنبية. (حسين و سمير، 2012، صفحة 197)

ولا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تدفقات نقدية، ولكن يجب عرض أثر تغيرات سعر الصرف على النقدية وما في حكمها المحتفظ بها أو المستحقة بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية وذلك من أجل تسوية النقدية وما في حكمها في بداية ونهاية الفترة. (Raffournier, 2006, p. 69)

الفرع الثاني: الفوائد وتوزيعات الأرباح

ينبغي الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية من الفوائد ومن توزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل منفصل، كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة تتصف بالثبات من فترة لأخرى إما على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل.

ويتم تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة عادة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل بالنسبة لمؤسسة مالية، ولكن لايوجد إجماع في الرأي بالنسبة لتبويب هذه التدفقات النقدية بالنسبة للمؤسسات الأخرى، وقد تبوب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل حيث أنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة.

وقد يتم تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لأنشطة تمويلية وتدفقات نقدية لأنشطة استثمارية على التوالي لأنها تمثل تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد على الاستثمارات. (نور، 2004، الصفحات 788-789)

الفرع الثالث: ضرائب الدخل

يجب عرض التدفقات النقدية من الضرائب على الدخل بشكل منفصل، كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمارات على وجه الخصوص. (Brun, les normes comptables internatioales IAS/IFRS, 2006, p. 101)

الفرع الرابع: البنود غير العادية

قد تحقق المؤسسة خلال الفترة المالية موارد أو تتحمل نفقات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها العادي الذي قامت من أجله ولا تتصف بالانتظام وهو ما يطلق عليه البنود غير العادية مثل التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة من شركات التأمين عن الكوارث التي أصابتها أو التعويضات التي تتكبدها المؤسسة نتيجة نزاع مع إحدى المؤسسات المجاورة، وقد أوجب المعيار على المؤسسات الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار أو التمويل بشكل مفصل في قائمة التدفق النقدي وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعة تلك البنود وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة. (الدينوري، 2009، صفحة 90)

الفرع الخامس: العمليات غير النقدية

.بموجب هذا المعيار يجب إستبعاد العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها من قائمة التدفقات النقدية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية وبشكل يقدم كل المعلومات المتعلقة بتلك النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

ويتم إستبعاد العمليات غير النقدية بالرغم من تأثيرها على رأس المال وهيكل الأصول في المؤسسة وهو ما يتفق مع هدف قائمة التدفقات النقدية حيث أن هذه البنود لا تتضمن تدفقات نقدية في الفترة الجارية، ومن أمثلة العمليات غير النقدية مايلي:

أ. شراء أصول مقابل إصدار أسهم؛
ب. مبادلة أصل بأصل أخر؛
ج. الحصول على الأصول من خلال الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق إبرام عقد التأجير التمويلي؛
د. شراء مؤسسة أخرى مقابل إصدار أسهم؛
ه. تسديد إسناد القرض من خلال إصدار أسهم، أو تحويل السندات لأسهم (حميدات، 2014، صفحة 79)

الفرع الخامس: شراء وبيع الحصص في المؤسسات التابعة ووحدات الأعمال الأخرى

يجب عرض إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو بيع الحصص المؤسسات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى، بشكل منفصل وتبويبها كأنشطة استثمارية، ويجب على المؤسسة عند قيامها بشراء أو بيع الحصص في المؤسسات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة أن تفصح بشكل إجمالي عن البنود التالية:

أ. المقابل الإجمالي للشراء أو البيع؛

ب. الجزء من مقابل الشراء أو البيع الذي تم دفعه عن طريق النقدية وما في حكمها؛

ج. مبلغ النقدية أو ما في حكمها في المؤسسة التابعة أو وحدة الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها؛

د. مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقدية أو ما في حكمها في المؤسسة التابعة أو وحدة الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها مبوبة حسب البنود الرئيسية. (حسين و سمير، 2012، الصفحات 204-205)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن المعايير المحاسبية الدولية هي مجموعة من المبادئ والإجراءات الدولية الموحدة لإعداد التقارير المالية، بحيث تكون مفهومة ومقبولة من قبل مستخدميها وقابلة للتطبيق عالميا، التي بدورها تحقق الشفافية والتناسق والتوافق والقابلية للمقارنة والدخول في الأسواق المالية الدولية، فبدون وجود هذه المعايير المحاسبية سوف يكون هناك إختلاف كبير بين المحاسبين في معالجة نفس العمليات المحاسبية، ما يترتب عن ذلك فوضى محاسبية، الأمر الذي دعى العديد من الهيئات المهنية المحاسبية منها لجنة المعايير المحاسبية الدولية ومجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى تقريب وجهات النظر وذلك بإصدار معايير تحكم مهنة المحاسبة.

ومن بين المعايير المحاسبية تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية)، فهي قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال الفترة.

حيث تضمن هذا الفصل نشأة قائمة التدفقات النقدية والتي شهدت منذ نشوئها تطورات كبيرة، من قائمة "من أين جاءت الأموال و إلى أين ذهبت ؟" المعروضة من طرف المؤسسات الأمريكية إلى الشكل الذي استقرت عليه الآن.

كما تضمن تصنيف المعلومات التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية والتي تصنف إلى ثلاث أنشطة رئيسية ويتكون كل نشاط من نوعين من التدفقات وهي تدفقات داخلة وتدفقات خارجة.

حيث تتمثل الأنشطة التشغيلية في تلك الأنشطة الرئيسة المنتجة لإيراد المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل، بينما تتمثل أنشطة الاستثمارية في تلك الأنشطة المتعلقة باقتناء أو التنازل عن الأصول طويلة الأجل، في حين تتمثل الأنشطة التمويلية في الأنشطة التي تؤدي إلى تغير في حقوق الملكية والمطلوبات طويلة الأجل.

ويشمل هذا الفصل أيضا خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية والتي تتمثل في تحديد صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، وتحديد الأثر النقدي الاستثماري والتمويلي، ثم مقارنة صافي التغير في النقدية في قائمة التدفقات النقدية مع التغير في حساب النقدية الموجود في قائمة المركز المالي.

كما تضمن هذا الفصل طرق تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والتي تتمثل في الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

وفي نهاية الفصل تم التعرف على أهم المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، والناتجة عن التدفقات النقدية التي لايوجد تحديد ثابت لموقعها ما إن كانت تشغيلية أو تمويلية أو استثمارية، منها التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، والفوائد وتوزيعات الأرباح، وضرائب الدخل، والبنود غير العادية والعمليات غير النقدية وشراء وبيع الحصص في المؤسسات التابعة ووحدات الأعمال الأخرى.

الفصل الثاني

تمهيد:

في ظل بيئة تنافسية تتسم بالعولمة المالية والاقتصادية وسرعة التغير، أصبح الهدف الرئيسي لكل مؤسسة هو البقاء والنمو، وحتى تحقق المؤسسة هذا الهدف الرئيسي، يتطلب منها بذل مجهود كبير، وحسن تنظيم الإدارة وخاصة الإدارة المالية والتي من وظائفها التحليل المالي الذي أصبح تطبيقه شرطا ضروريا لضمان البقاء والاستمرارية في السوق.

والتحليل المالي هو عملية منظمة يقوم بها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوفات المحاسبية، تهدف إلى تحديد مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها واستغلالها وتحديد مواطن الضعف لوضع الحلول اللازمة لها، كما يساعد على تحديد أفضل الخيارات المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك يساعد المؤسسة في التعرف على أدائها الفعلي ووضع خطط مستقبلية تساعدها في تحسين عملياتها وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق.

ويعتبر التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية من أكثر الأساليب فعالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية كونها تعتمد على الأساس النقدي، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل، حيث توفر قائمة التدفقات النقدية نسبًا ومؤشرات جديدة لقياس الربحية والسيولة والتي لم تكن متوفرة في القوائم المالية السابقة، كما توضح كيفية استخدام مواردها وكيفية التمويل وسداد الديون، بالإضافة إلى ذلك يمكن من خلالها الحكم عل الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات الهامة.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.**
- **المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي.**
- **المبحث الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.**

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يستخدمها مسيري المؤسسات والمستثمرين والأطراف الأخرى للتعرف على حقيقة وضع المؤسسة والحكم على سياساتها المتبعة، ونظرا للأهمية البالغة للتحليل المالي، سوف نتطرق في هذا المبحث لماهية التحليل المالي حيث يتم تعريف التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته في المطلب الأول، ثم نخصص المطلب الثاني لأهمية والأهداف التي يمثلها التحليل المالي ويخصص المطلب الثالث لاستعراض استعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه وفي المطلب الرابع يتم تناول مقومات التحليل المالي ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

القوائم المالية وحدها لا تكفي لتقييم وضعية المؤسسة وإنما يجب تحليلها بشكل دقيق لاستنباط نقاط القوة للمؤسسة لاستغلالها، ونقاط الضعف التي يجب معالجتها، حيث أصبح التحليل المالي عملية لابد على كل مؤسسة القيام بها لضمان بقائها واستمراريتها.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي لذلك سوف نذكر أهمها:

إن التحليل المالي هو "عمليه تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار". (حنفي، 2009، صفحة 51)

كما عرف التحليل المالي بأنه "مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل". (الزعبي، 2000، صفحة 157)

وأيضا عرف بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي بهدف تقويم أدائه من زوايا عديدة بغرض تحديد جوانب القوة والضعف ومن ثم استفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم". (بشير المغربي، 2022، صفحة 8)

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه "دراسة وفحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات مالية ماضية، بقصد توفير معلومات تفيد في التعرف على مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة، والتنبؤ بأدائها ومستوى نشاطها في الفترات المقبلة". (عيد، أبو شناق، فليح، و الزمر، 2017، صفحة 142)

كذلك تم تعريف التحليل المالي بأنه "نظام معلومات تتمثل مدخلاته في المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات الاقتصادية كالتضخم والنمو وغيرها، بينما عمليات هذا النظام تتمثل في استخدام أساليب التحليل المالي المختلفة، في حين مخرجات هذا النظام تتمثل في المعلومات التي يقدمها التحليل المالي من نسب مالية أو مؤشرات وأشكال بيانية، إلا أنه ومن أجل أن يتكامل ذلك النظام ينبغي أن توجد تغذية عكسية". (عبد الغفار، ثابت، عبد الغفار، و كامل، 2020، صفحة 66)

ويمكن توضيح عملية التحليل بوصفها نظاماً وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-01): نظام التحليل المالي

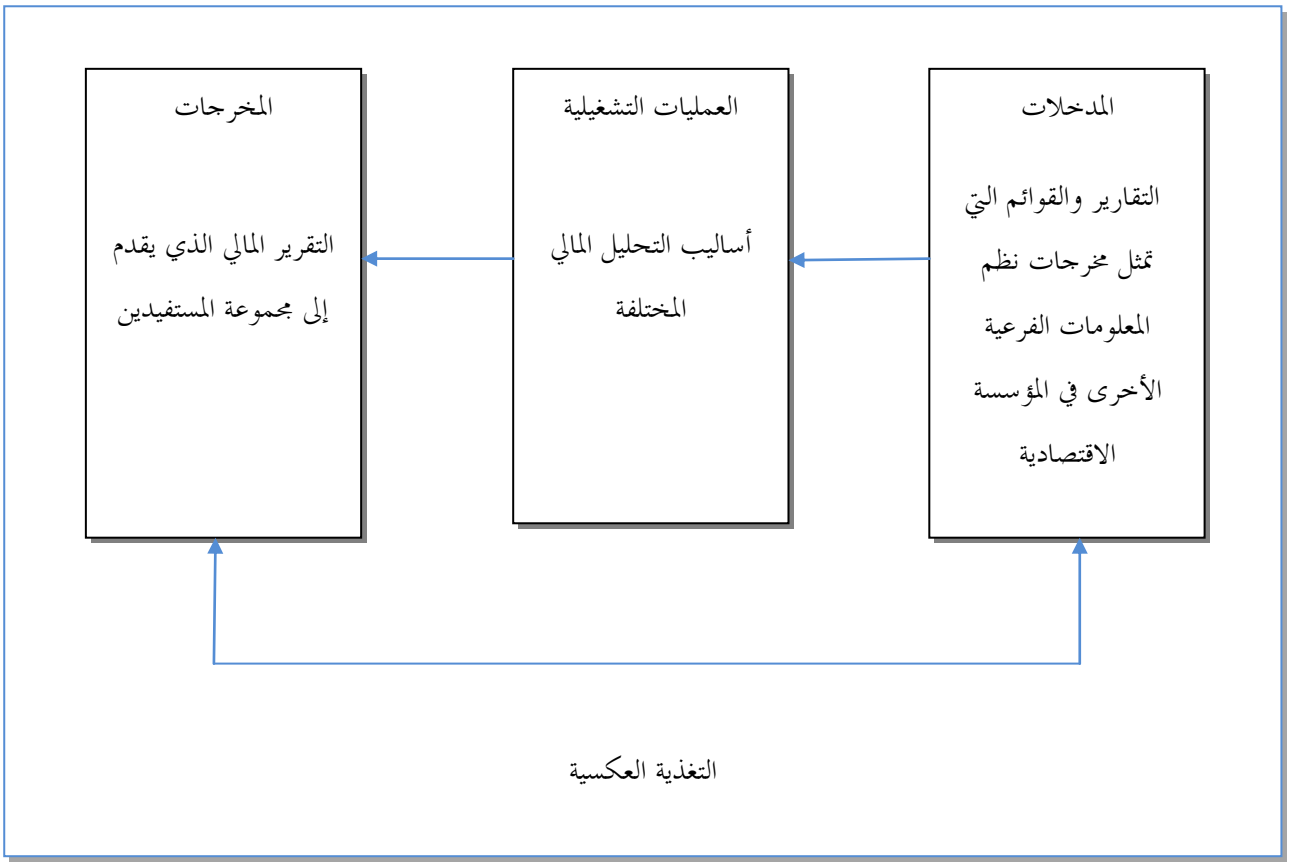

المصدر: (قاسم و زياد، 2011، صفحة 73)

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عملية تقييم وتحليل البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية بهدف فهم وتقييم أدائها ووضعيتها المالية، ويساعد في تحديد المشكلات والتحديات المالية، وكذلك في تحديد الفرص واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على المعلومات المالية الشاملة.

الفرع الثاني: العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي

هناك أسباب عديدة ساهمت في زيادة الاهتمام بالتحليل المالي وتطوره عبر الزمن، ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

أولاً: الثورة الصناعية

أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى مؤسسة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرًا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح إدارة المؤسسة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي. (جحنين، 2014، صفحة 4)

ثانيًا: الأسواق المالية

إن الحاجة إلى أنظمة كفؤة للإفصاح المالي والمعلوماتي، والتي توفر المعلومة الدقيقة لعموم المستثمرين لغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المدرجة في السوق، ويجعل التحليل المالي أداة فاعلة وكفؤة لتوسيع الخيارات الاستثمارية، أمام المدخرين من جانب، وقدرة المؤسسات على ترصين قاعدة رأس المال من جانب أخر، علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد وبشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق، وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية، ويبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم المؤسسات. (ساجي، 2017، الصفحات 5-6)

ثالثًا: التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

لما كان نجاح واستمرار وجود المؤسسات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك تدخلت الحكومات، من خلال القيام بإصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة واضحة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها. (الحاج، 2018، صفحة 13)

رابعًا: الائتمان

إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل، ولفترات لا تتجاوز السنة قد يدفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والتصدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، مما أدى إلى الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء

نتائجها تقرر صرف المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة كما ترفض منحها في حالة تأكدها من الضرر. (عوادي، 2020، صفحة 7)

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

يكتسب التحليل المالي أهمية بالغة باعتباره يزود الفئات المعنية بمعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال قراءة واقعية للقوائم المالية المنشورة، ونظرا لأهميته تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول يتناول أهمية التحليل المالي والفرع الثاني أهداف التحليل المالي.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

إن توسع المؤسسات وتباعد مراكز وفروع هذه المؤسسات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي: (علي و وليد ناجي، 2015، صفحة 53)

أولاً: التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المؤسسات.

ثانيًا: يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.

ثالثًا: التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للمؤسسة الاقتصادية.

رابعًا: التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج و التوسع و التحديث والتجديد.

وبالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونوحي القوة فيها. (رمضان و الخلايلة، 2013، صفحة 8)

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى التشخيص الشامل للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، ووسيلة أساسية للمؤسسة للتحاور مع محيطها ليس فقط ماليا بل كذلك صناعيا وتجاريا، يمكن أن يكون للتحليل المالي أهداف داخلية بالنسبة للمؤسسة وأهداف خارجية بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة.

أولاً: الأهداف الداخلية

من الأهداف الداخلية التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها ما يلي: (النعيمي و التميمي، 2008، الصفحات 21-22)

أ. تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛
ب. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل؛
ج. تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
د. الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
ه. تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها؛
و. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة؛
ز. يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
ح. تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل القصير والطويل.

ثانيًا: الأهداف الخارجية

تتمثل الأهداف الخارجية للتحليل المالي في ما يلي: (هادفي، 2019، صفحة 101)

أ. تعتمد البنوك على التحليل المالي في مجال اتخاذ القرارات الخاصة بإقراض العملاء والمؤسسات بغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وتسديدها في تاريخ الاستحقاق؛
ب. مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تميزها؛
ج. تقييم وفحص النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة وبالتالي تحديد الوعاء الخاضع للضريبة؛
د. تحديد قيمة المؤسسة الصافية؛
ه. تحديد القيمة العادلة لأسهم المؤسسة؛
و. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
ز. التحقق من مدى مساهمة المؤسسة في الإنتاج القطاعي ومساهمتها في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل معها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل. (النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 22)

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

تتباين وتتعدد استعمالات التحليل المالي تبعا لتعدد وتنوع الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي التي سوف يبنون عليها قراراتهم، كما تتنوع علاقتهم بالمؤسسة، فعلى سبيل المثال يقوم المقرضون بالتحليل الائتماني بهدف التعرف على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في الوقت المناسب، في حين تقوم إدارة المؤسسة بتحليل تقييم الأداء لما له من أهمية من تقليل حجم الانحرافات وتقييم كفاءتها في إدارة موجوداتها، ومن هنا تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول تم تخصيصه لاستعمالات التحليل المالي، في حين تم تخصيص الفرع الثاني للأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي

يتم استعمال التحليل المالي للأغراض التالية:

أولاً: التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل. (محي الدين، 2017، صفحة 8)

ثانيًا: التحليل الاستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات، وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات. (عقل، 2019، صفحة 114)

ثالثًا: تحليل الاندماج والشراء

كما هو معروف فإن عملية الاندماج بين المؤسسات تحتاج إلى القيام بعملية تحليل مالي للمؤسسة المراد شراؤها من أجل الوقوف على القيمة الحقيقة للمؤسسة ومن أجل معرفة موقع المؤسسة في السوق بالإضافة إلى أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل هذه المؤسسة وغيرها من الأمور، وكما نعرف فإن عملية شراء المؤسسات أو عملية الاندماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة لاسيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فإن الأهمية تتأتى من هذا الجانب. (بنية، 2017، صفحة 26)

رابعًا: تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين. (شعشوع، 2021، صفحة 14)

خامسًا: التحليل لأغراض التخطيط

أصبح من الضروري لكل مؤسسة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور لأداءها استنادا إلى الأداء الذي كان سائدا في السابق، ويعتبر ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. (الجعبري، 2014، صفحة 19)

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

إن للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه محل اهتمام الكثيرين، حيث تتعدد الأطراف المستفيدة والمهتمة بنتائج التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ومن الأطراف المهتمة بالتحليل المالي ما هو داخلي يخص المؤسسة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة ومنها جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل في جميع الأطراف خارج المؤسسة سواء كانت لهم صلة بالمؤسسة أم لا.

وبناءا على ما تقدم، يمكن تقسيم هؤلاء الأطراف لقسمين: أطراف داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها، ولعل الأطراف الداخلية هي الأكثر استفادة من نتائج التحليل المالي لما يتوفر لهما من معلومات مالية وغير مالية ومعلومات منشورة وغير منشورة. (عبد الغفار، ثابت، عبد الغفار، و كامل، 2020، صفحة 69)

ويُوضِّح الشكل التالي الجهات الداخلية والخارجية المستفيدة من التحليل المالي:

الشكل رقم (2-02): الجهات المستفيدة من التحليل المالي

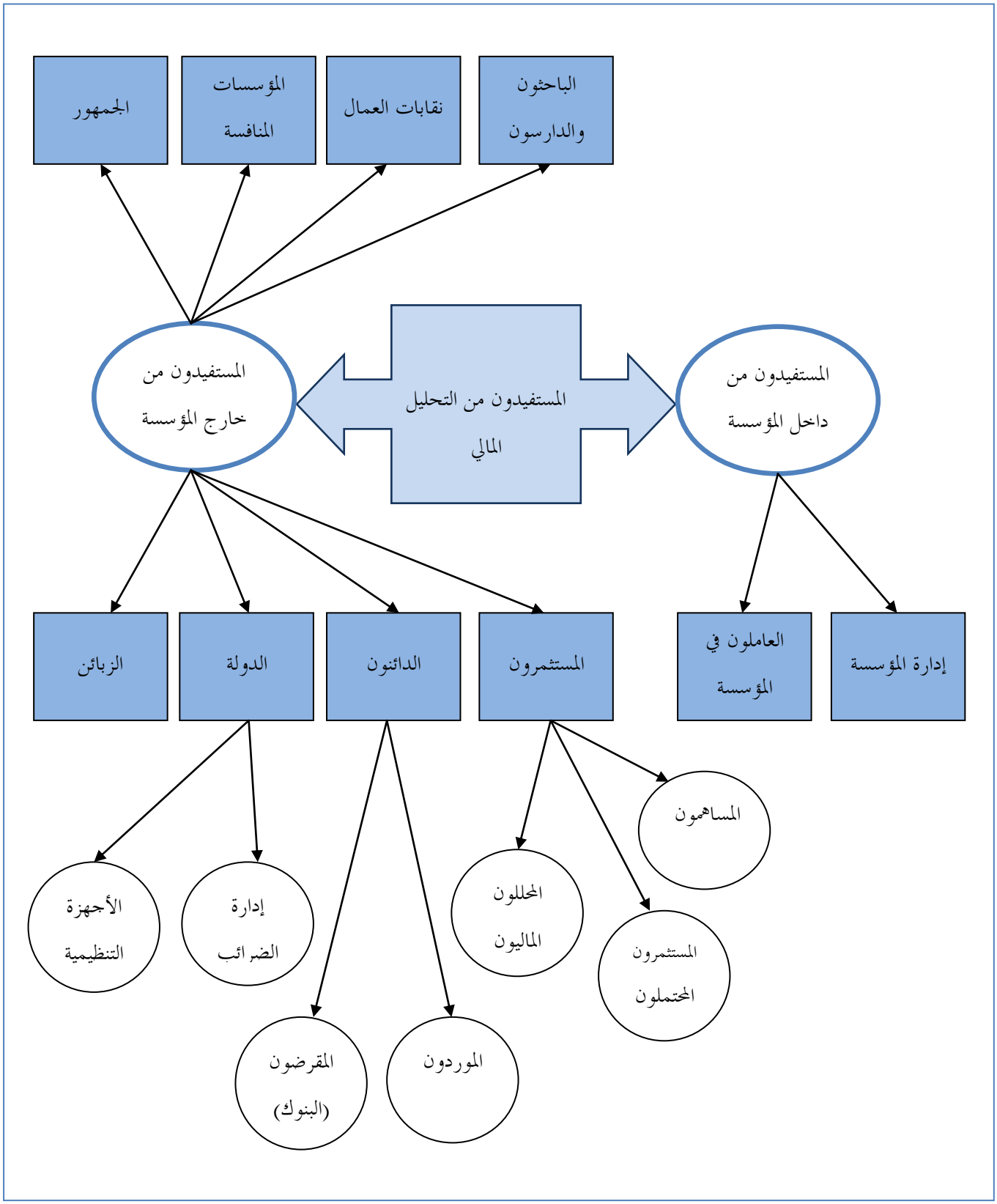

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Stolowy, Ding, & Langlois, 2017, p. 33)، (النعيمي، الساقي، سلام، و موسى، 2011، صفحة 100)

من خلال الشكل السابق تتضح لنا الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وهي كالآتي:

أولاً: الأطراف الداخلية

أ. إدارة المؤسسة:

عادة ما تقوم إدارة المؤسسة بين فترة وأخرى بتقييم كفاءتها التشغيلية، ولذلك فهي تهتم بحساب جميع النسب المالية واستخراج النتائج وتفسيرها، وتحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على معالجة الانحرافات السلبية بعد معرفة أسبابها، وذلك محاولة منها في تحسين الأداء العام لها، وهكذا نجد أن للتحليل المالي وظيفة رقابية بالإضافة إلى وظائفه الأخرى، ومن النسب التي يتم التركيز عليها في هذا المجال هي نسب السيولة والربحية ومن هذه النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية تسمى بنسب النشاط أو نسب الكفاءة التشغيلية. (عباس، 2008، صفحة 72).

ب. العاملون والموظفون:

يهتم العاملون بنتائج عملية التحليل المالي وخاصة تلك النتائج التي توضح قوة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح التي يمكن عن طريق تحقيقها أن تزداد نسبتهم من المكافآت والحوافز المرتبط بنمو الأرباح والمبيعات فضلا عن اطمئنانهم عن استمرار الحاجة إليهم من قبل المؤسسة من خلال نجاح وتقدم المؤسسة الاقتصادية التي يعملون فيها، وكذلك يهتم العاملون بالمقاييس التي تقيس كفاءة وتقييم الأداء التي توفرها عملية التحليل المالي. (قاسم و زياد، 2011، صفحة 79)

ثانيًا: الأطراف الخارجية

أ. الدائنون والمقرضون:

يقصد بالدائنون الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض للمؤسسة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو إقراض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنون يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المؤسسة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية. (الزبيدي، 2000، صفحة 51)

ب. المستثمرون الحاليون والمرتقبون:

بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبليين، وهذا يشمل أصحاب رأس المال العامل، أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم في التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حاليا أو مستقبلا، ويسعون أيضا

في التعرف على العائد على أسهم كل منهم، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها. (داوود، 2012، صفحة 15)

ج. الموردون:

التأكد من سلامة المركز المالي لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، لذلك يستطيع المورد الاستفادة من البيانات المالية الدورية التي ينشرها العملاء عن مؤسستهم. (عثمان، 2013، صفحة 146)

د. العملاء:

يهتمون الزبائن بنتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرمة معهم، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها لطلبيات في مواعيدها مثلا. (بن نذير، 2021، صفحة 10)

ه. المحللون الماليون المتخصصون:

هناك بعض المكاتب المتخصصة بالتحليل المالي تقوم بذلك إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من قبل المؤسسة المهتمة بأمر مؤسسة أخرى، وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المكاتب، وقد تقوم المؤسسة (موضوع التحليل المالي) بالطلب إلى هذه المكاتب القيام بتحليلها ونشر نتائجها لمعرفة ترتيبها الائتماني في السوق، الأمر الذي يعكس قدرة المؤسسة على الاقتراض وسعر القروض، لأن المؤسسة ذات التصنيف الجيد ستتمكن من الاقتراض بسعر فائدة أقل. (السنفي، 2013، صفحة 161)

و. جهات أخرى:

يمكن أن يلبي التحليل المالي احتياجات فئات أخرى لها علاقة بالمؤسسة ومنها سماسرة الأوراق المالية، إتحاد العمال، أجهزة الرقابة، الغرف التجارية، ومصلحة الضرائب.

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي لعدة أغراض ومنها تحليل التغيرات السريعة على أسعار أسهم المؤسسة على السوق المالي، وكذلك تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها كأفضل استثمار.

كما يتوقع أن يستخدم إتحاد العمال التحليل المالي للتعرف على الوضع المالي للمؤسسة والوقوف على قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع فيه ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين.

أما أجهزة التخطيط والرقابة تستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، كما أنها تستخدم في الرقابة على المؤسسات.

وفيما يتعلق بالغرف التجارية فإنها تستخدم التحليل المالي للتعرف على نشاط المؤسسة ومعدلات أدائها وربحيتها للقيام بإجراء المقارنات بين المؤسسات في نفس الصناعة.

بينما تستخدم مصلحة الضرائب أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب والتحقق من صحة وموضوعية البيانات المقدمة من المؤسسة عن طريق إجراء المقارنات مع مؤسسات القطاع.

بعد تقديم الفئات المستفيدة من التحليل المالي وشرح أهميته لكل فئة من هذه الفئات، تبين أن عملية التحليل المالي ضرورية لهذه الفئات، سواء كانت داخلية للمؤسسة أو خارجية. (عبد الغفار، ثابت، عبد الغفار، و كامل، 2020، صفحة 72)

المطلب الرابع: مقومات التحليل المالي ومحدداته

سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الأول سيتناول فيه مقومات التحليل المالي، والثاني محددات التحليل المالي.

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعتها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. (الصيرفي، 2014، صفحة 116)

وبناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي: (عبد الستار و سعود، 2007، الصفحات 50-51)

أولاً: يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي القابلية للتغير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغير الحاصلة خلال الفترة.

ثانيًا: يجب أن يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة المؤسسة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئيا إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.

ثالثًا: يجب أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

رابعًا: يجب أن يرتكز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضا.

خامسًا: يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت.

سادسًا: يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل المالي فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا، عليه عند إجراء التحليل المالي مراعاة ما يلي: (مطر، 2006، الصفحات 4-5)

أولاً: أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانيًا: أن يبرز الفروض Assumptions التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات Variables الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

ثالثًا: أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

رابعًا: أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وكذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصورة في كشف الحقائق Facts كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، ليقوم بعد ذلك إلى تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

وبشكل عام يجب أن "يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل". (فهمي، 2008، صفحة 9)

الفرع الثاني: محددات التحليل المالي

هناك مجموعة من العوامل التي تعتبر محددات للتحليل المالي وهي: (أحمد و موسى، 2007، صفحة 102)

أولاً: جودة التحليل المالي تتوقف على جودة المعلومات المستخدمة في عملية التحليل حيث يتم في كثير من الأحوال هذه العملية في ضوء شح من المعلومات أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة الأمر الذي يؤثر في دقة نتائج التحليل المالي.

ثانيًا: التحليل المالي لا يمكن من الوصول إلى استنتاجات مطلقة فضلا عن ذلك فإنه يتعامل مع الكثير من حالات عدم التأكد لذلك فإنه يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة.

ثالثًا: يتم التركيز عند القيام بالتحليل المالي في معظم الأحوال على جانب معين من جوانب الوضع المالي للمؤسسة وترك الجوانب الأخرى مثل التركيز على الربحية وترك السيولة.

رابعًا: دخول بعض العوامل الشخصية الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل طرق حساب الإهتلاك بالنسبة للأصول الثابتة فقد يتم اختيار طريقة معينة بناء على الحكم والتقدير الشخصي.

خامسًا: عدم إظهار القوائم المالية شيئا عن خطط إدارة المؤسسة وأنشطتها الأخرى والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على مجموعة من العمليات والأدوات والأساليب التحليلية المختلفة، لذلك سوف نقوم في هذا المطلب بالتعرف على مصادر البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل المالي، بالإضافة إلى خطوات ومراحل التحليل المالي وأنواعه، وفي الأخير سنستعرض بعض طرق وأساليب التحليل المالي.

المطلب الأول: مصادر البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل على البيانات اللازمة للتحليل من مصادر متعددة من داخل المؤسسة أو من خارجها، ولا شك في أن المحللين الماليين الذين يعملون داخل المؤسسة يستطيعون الحصول على بيانات ومعلومات إضافية وتفصيلية قد لا تتوافر لغيرهم من المحللين الخارجين. (فلوح، إسماعيل، مرعي، و حمزة، 2009، صفحة 25)

ويمكن القول عامة أن البيانات اللازمة لتحليل المالي يمكن الحصول عليها من نوعين من المصادر: (فلوح، إسماعيل، مرعي، و حمزة، 2009، صفحة 25)

الفرع الأول: مصادر داخلية

وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في مجموعة من التقارير، البيانات أهمها:

أ. قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بهذه القوائم؛

ب. تقرير مدقق الحسابات الخارجي؛

ج. التقرير الختامي لمجلس إدارة المؤسسة؛

د. التقارير المالية الداخلية التي تشكل مصادر معلومات إضافية وتساعد في فهم وتحليل أكثر دقة للقوائم المالية ولوضع المؤسسة عامة.

الفرع الثاني: مصادر خارجية

ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ. المعلومات والتقارير الصادرة عن الهيئات المختصة في أسواق المال؛
ب. التقارير الصادرة عن مكاتب الأبحاث والدراسات الاستشارية المالية والوسطاء العاملين في الأسواق المالية؛
ج. الصحف والمجلات المتخصصة والنشرات الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.

المطلب الثاني: خطوات ومراحل التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهذه الخطوات هي:

الفرع الأول: مرحلة الإعداد والتحضير

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجابيا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها. (الشنطي و شقر، 2007، صفحة 139)

وفي هذه المرحلة يتم ما يلي: (بحري، 2019، صفحة 17)

أولاً: تحديد هدف التحليل المالي

إن الجهة التي كلفت المحلل المالي بالقيام بالدراسة هي التي تحدد الهدف بدقة حتى يتمكن المحلل المالي بناءًا على ذلك من تحديد الوسائل والأدوات والأساليب التي سيختارها من أجل نجاح عملية التحليل والتوصل إلى ذلك الهدف الذي كلف من أجله، ويختلف هدف التحليل المالي من فئة إلى أخرى، فهدف المستثمرين يختلف عن هدف المقرضين وهدف إدارة المؤسسة نفسها.

ثانيًا: تحديد الفترة الزمنية

يجب تحديد للمحلل الفترة الزمنية التي سيشملها التحليل المالي قصيرة أو متوسطة الأجل أو لفترة طويلة نسبيا كخمس سنوات مثلا، كما يجب كذلك تحديد نطاق هذا التحليل المالي، أي هل يشمل المؤسسة بوحداتها أم يقتصر فقط على عدد منها من جهة، ومن جهة ثانية تحديد الأسلوب المتبع في التحليل، لتحديد ومقارنة معطيات السنوات المعنية فقط أم يتعدى ذلك إلى مقارنة معطيات المؤسسة بمثيلاتها في الصناعة أو المؤسسات الرائدة في القطاع أو مع أرقام معيارية.

ثالثًا: تحديد المعلومات الملائمة للتحليل

إن تحقيق هدف التحليل المالي يتطلب تحديد المعطيات التي يجب وضعها في متناول المحلل المالي، وللتأكد من سلامة البيانات الواردة في القوائم المالية يجب الإطلاع على تقرير مدقق الحسابات، باعتباره المؤهل الوحيد للمصادقة على حسابات المؤسسة بمنهجيته المحددة، وإلا فإن المحلل سيطلب إعفاءه من هذه المهمة إن كانت هذه القوائم غير مدققة.

الفرع الثاني: مرحلة التحليل

هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفرة من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أولاً: إعادة تبويب وتصنيف البيانات

وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات بإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الأخر، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى، ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر مؤسسة أو أكثر من فترة مالية، وهذا ما يجعل أسواق المال والهيئات المسؤولة عنها موحدة للقوائم المالية ويطلب من المؤسسات الالتزام بها. (شباح، 2014، صفحة 79)

ثانيًا: اختيار أداة أو أسلوب التحليل المناسب

يتطلب اختيار الأداة أو الأسلوب المناسب للتحليل عناية خاصة من المحلل المالي، حتى يضمن الوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن، حيث أن لكل أداة أو أسلوب خصائص ومميزات معينة وظروف محددة لاستخدامها، وقد يحتاج المحلل إلى الاستعانة بأكثر من أداة أو أسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل. (فريد، 2013، صفحة 17)

ثالثًا: المقارنة

ففي هذه الخطوة يقوم المحلل المالي بمقارنة الأرقام الجزئية مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعات الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الأرقام المختلفة.

والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية يضاف إلى ذلك أنها قد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة واحدة في نفس الصناعة. (ارشيد و خريوش، 2013، صفحة 61)

الفرع الثالث: مرحلة الاستنتاج وكتابة التقرير

وهي المرحلة الأخيرة والتي يقوم فيها المحلل بإطلاع الجهات المعنية بنتائج عملية التحليل التي تم التوصل إليها، بإضافة إلى اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة، ويكون عبر كتابة التقارير. (فريد، 2013، صفحة 17)

وعند كتابة المحلل المالي لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه، كما أن عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يتميز التقرير بوضوح الفصل بين تفسيرات المحلل واستنتاجاته، والحقائق والمعلومات التي استندت إليها هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلفت مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يتضمن تقرير المحلل المالي البنود التالية: (عامر، 2015، صفحة 169)

أ. معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل، والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه؛

ب. المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛

ج. الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛

د. تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛

ه. الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

ويمكن تلخيص خطوات ومراحل التحليل المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-03): مراحل التحليل المالي

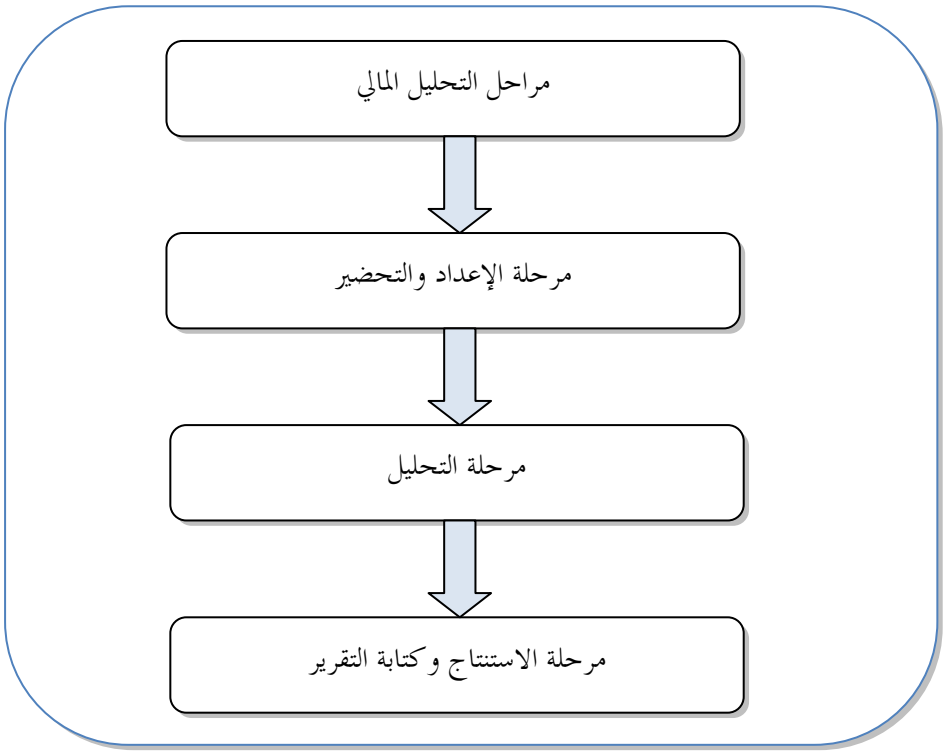

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال ماسبق ذكره

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يتضمن التحليل المالي العديد من الأنواع التي تكمّل بعضها البعض والتي يتم تصنيفها وتقسيمها وفقًا لأسس ومعايير مختلفة، ومن بين أهم هذه الأسس الموضحة في الشكل المرفق:

الشكل رقم (2-04) : أسس تبويب أنواع التحليل المالي

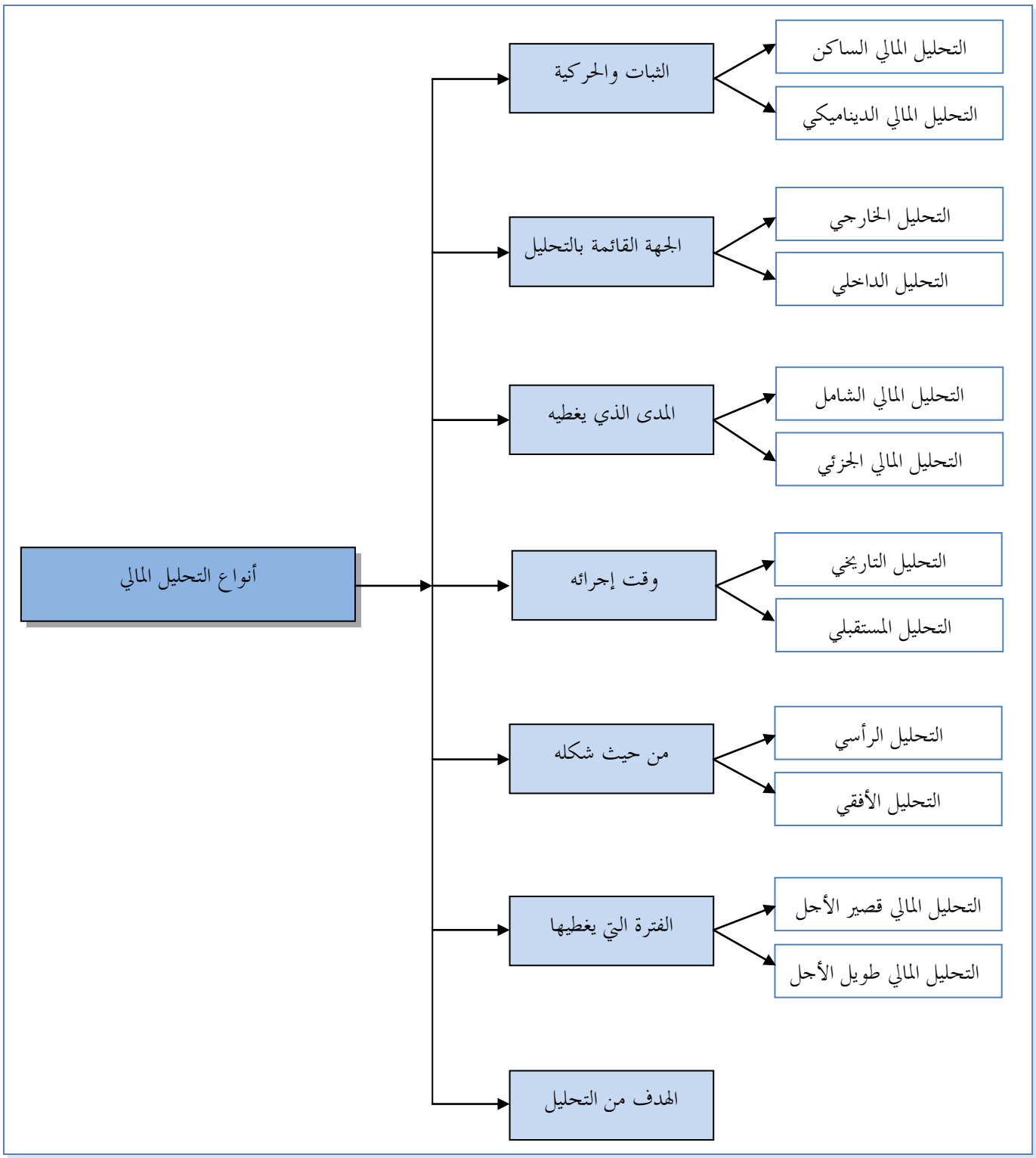

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : (الحيالي، التحليل المالي، 2007، الصفحات 30-36)، (بوفليح، 2018، صفحة 19)

الفرع الأول: من حيث الثبات والحركية

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى: (بوفليح، 2018، صفحة 18)

أولاً: التحليل المالي الساكن

وهو التحليل الذي يتم من خلاله تقييم وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على معطيات محاسبية خاصة بسنة واحدة وهي معطيات ثابتة مع العلم أن هناك عدة انتقادات توجه لهذا النوع من التحليل لأنه لا يعطي وصف دقيق وموضوعي حول الوضعية المالية للمؤسسة حيث يصعب الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنة واحدة من النشاط، واعتبار أن هناك بعض المؤسسات الاقتصادية قد تعاني من مشاكل مالية مؤقتة في سنة معينة بسبب عوامل استثنائية وخارجية إلا أنها قد تستعيد توازنها المالي في السنوات المقبلة، وبسبب هذه الانتقادات يفضل المختصون في التحليل المالي الاعتماد على نوع ثاني من التحليل.

ثانيًا: التحليل المالي الديناميكي

هو التحليل الذي يعتمد على معطيات محاسبية تمتد لعدة سنوات (من 3 إلى 5 سنوات)، وهو التحليل المستخدم في الواقع، ومن بين مميزات هذا التحليل أنه يسمح بإعداد تقييم حقيقي وموضوعي حول الوضعية المالية للمؤسسة لأنه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تمس مختلف مكونات القوائم المالية للمؤسسة كما أنه يعتمد على مفهوم التدفقات المالية بدلا من الاعتماد على القيم الثابتة.

الفرع الثاني: من حيث الجهة القائمة بالتحليل

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى: (مصطفى و الشهاوي، 2012، الصفحات 70-71)

أولاً: التحليل الخارجي

وتقوم مجموعة من الأطراف من خارج المؤسسة بهذا النوع من التحليل مثل المقرضين وحملة الأسهم والمستثمرين الذين يقومون بدراسة البيانات المتاحة والمنشورة عن المؤسسات حيث لا تتاح لهذه الفئة في معظم الأحوال إمكانية الوصول إلى بعض البيانات التي تحتفظ المؤسسة بسريتها.

ثانيًا: التحليل الداخلي

وتقوم إدارة المؤسسة بهذا النوع من التحليل والذي يكون عادة أكثر دقة وتفصيلا من النوع السابق حيث تهتم إدارة المؤسسة بإجراء تحليل مالي شامل ودقيق ومتعمق لكل الخصائص المالية والتشغيلية لإظهار مجالات الضعف والقوة التي تميز المؤسسة.

الفرع الثالث: من حيث المدى الذي يغطيه

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى: (باصور، 2018، صفحة 15)

أولاً: التحليل المالي الشامل

قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقتها مع الخارج، وهذا كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

ثانيًا: التحليل المالي الجزئي

هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا من تلك الشاملة.

الفرع الرابع: من حيث وقت إجرائه

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى: (الشمخي و الجزراوي، 1998، صفحة 49)

أولاً: التحليل التاريخي

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية ماضية مختارة لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة.

ثانيًا: التحليل المستقبلي

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية لاحقة (مستقبلية) كأن يكون لفترة ثلاث سنوات قادمة، أو خمس سنوات قادمة وذلك باعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمؤسسة.

الفرع الخامس: من حيث شكله

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى:

أولاً: التحليل الرأسي

.بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها، .بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين. (الحيالي، 2007، صفحة 33)

ويطلق على هذا الأسلوب صفة الثبات على اعتبار ثبات متغير الزمن نظرا لارتباط الدراسة بفترة زمنية واحدة، ومن الواضح أن الاعتماد على هذا الأسلوب بشكل منفرد نتائجه مظللة نظرا لأن القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها تعكس المركز المالي في فترة زمنية معينة ويمكن تجنب هذا القصور بالاعتماد على الأسلوب الثاني والمتمثل في الأسلوب الأفقي. (بوشايب، 2011، صفحة 27)

ثانيًا: التحليل الأفقي

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان خلال فترة زمنية معينة، وخلافا للتحليل الراسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما يلاحظ أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية، ويتخذ من السنة الأولى سنة أساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات أو الاتجاهات لكل عنصر. (الحيالي، 2007، صفحة 34)

الفرع السادس: من حيث الفترة التي يغطيها

ويتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا التصنيف إلى:

أولاً: التحليل المالي قصير الأجل

قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كذلك، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

وبناء على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون، والمديرون الماليون كل في إطار عمله. (الحيالي، 2007، صفحة 35)

ثانيًا: التحليل المالي طويل الأجل

أشبه بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسيا أو أفقيا، ولكنه يختلف عنه في الفترة الزمنية التي يغطيها، التي تتصف بطولها، وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل الطويل. (الحيالي، 2007، صفحة 35)

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية الالتزامات طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح. (كسري، 2011، صفحة 44)

الفرع السابع: من حيث الهدف من التحليل

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها: (الحيالي، 2009، صفحة 21)

أ. تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
ب. تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
ج. تحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
د. تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة؛
ه. تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

المطلب الرابع: طرق وأساليب التحليل المالي

توجد العديد من الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها في التحليل المالي لتحقيق الأنواع السابقة، وعليه يستخدم المحلل المالي مجموعة متنوعة من الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة في هذه العملية، يتم وصف أدوات التحليل المالي عادة بأنها مجموعة من الوسائل والأساليب الفنية والتقنيات المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي لتقييم مختلف جوانب النشاط الاقتصادي للمؤسسة، والوصول إلى نتائج محددة التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: أسلوب التحليل المقارن للقوائم المالية

يتم هذا الأسلوب باللجوء إلى مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة كل منها معدة عن فترة زمنية مختلفة عن الأخرى، وذلك قصد التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها من خلال ملاحظة التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية الواقعة بين القائمتين، وغالبا ما تكون القائمتين عبارة عن ميزانيتين عامتين لسنتين متتاليتين أو غير متتاليتين تبعا لهدف المحلل، وتؤخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم أساسا لتتم مقارنة أرقام البيانات في الميزانية الثانية به، والهدف هو اكتشاف التغيرات سلبا أو إيجابا وإظهار هذا التغير إما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية واستقراء التغيرات للتوصل إلى الاستنتاجات المناسبة منها، ثم البحث عن العوامل التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات وتحديد آثارها على كفاءة المؤسسة وعلى مركزها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات المترتبة عليها، ومستوى النشاط فيها ويعتبر هذا الأسلوب من أبسط أشكال التحليل، إضافة إلى ما سبق فهذا الأسلوب يسمح بإعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها خلال الفترة موضع الدراسة، وهو تحليل أفقي في جوهره. (باصور، 2018، صفحة 16)

الفرع الثاني: أسلوب النسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعا في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها، أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين القوائم المالية، شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية، إن استخدام

النسب المالية تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة. (الحيالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2009، صفحة 26)

والنسبة المالية هي دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والأخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (عدة عناصر) وعنصر آخر (عدة عناصر أخرى)، مستنبطة من المعلومات المستقاة من مخرجات النظام المحاسبي المالي بشكل رئيسي كجدول حسابات النتائج أو كليهما. (عريف، 2017، صفحة 94)

والنسبة بحد ذاتها قد لا تعني الكثير إلا إذا قورنت بنسب أخرى أو بمعيار قياسي، كما أن للجوانب الغير مالية الخفية تأثير غير مباشرا على نتائج تحليل النسب المالية، والمدير المالي الناجح هو من يأخذ هذا بعين الاعتبار، والنسب تكمل بعضها الآخر فالاعتماد على مجموعة منها وإهمال الباقي لا يمكن أن يعطي صورة حقيقة عن الموقف المالي. (الحسناوي، 2016، صفحة 260)

الفرع الثالث: أسلوب التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي

يقوم هذا الأسلوب على اعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة الأساس، أن يعتبر كل عنصر فيها أساسا يمثل 100%، ومن الأفضل اختيار سنة الأساس بحيث تكون سنة عادية بدون زيادة أو انخفاض غير عاديين، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين، وهي حالة يكون هناك أكثر من رقم واحد يعبر عن حقيقة واحدة في أزمنة متغيرة يؤخذ الرقم الأقدم كأساس وينسب إليه الرقم الأحدث ويضرب الناتج في مائة فيكون الجواب هو رقم قياسي لهذه الحقيقة، ويستخدم هذا الأسلوب كل من الدراسة المقارنة للقوائم المالية والنسب، وكما أن هذا الأسلوب قد يستخدم التغير بين رقم ورقم آخر بدلا من رقم الأساس بحد ذاته حيث يجعل من الرقم الأحدث رقم الأساس ويضرب في مائة ويكون الجواب هو معدل التغير النسبي، وقد يكون الجواب سالبا أو موجبا فالجواب الموجب يدل على الزيادة بينما يدل الجواب السالب على أن التغير كان باتجاه النقص، وعندما يتم التحليل المالي بعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، تعبيرا عن المقارنات لعدد من السنوات تزيد عن السنتين، إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسة الزمنية عن خمس سنوات لضمان الدقة في التعبير عن الواقعة أو عملية في المؤسسة، بمعنى أخر كلما زادت الفترة الزمنية عن خمس سنوات تصبح أقل نتيجة لكثرة العوامل المتدخلة. (رميدي و باصور، 2017، الصفحات 136-137)

الفرع الرابع: أسلوب تحليل التعادل

يعد تحليل التعادل من بين الأدوات التحليلية التي تساعد إدارة المؤسسة في فهم وتقييم العلاقات التي تربط بين التكاليف وحجم الإنتاج المباع، كما يعد إحدى أدوات التحليل المالي الهامة للحكم على ربحية المؤسسات وعملياتها التوسعية. (معاليم و بوجان، 2018، صفحة 80)

ويتم في هذا الأسلوب تحديد نقطة التعادل وهي النقطة التي عندها تتم تغطية التكلفة بالكامل عن طريق الإيراد المتحصل عليه من المبيعات، ولكي تتمكن المؤسسة من تجنب الخسائر فلا بد من أن تغطي مبيعاتها جميع عناصر التكلفة المتغيرة والتكلفة الثابتة. (لومايزية و خياري، 2018، صفحة 48)

ويمكن تعريف نقطة التعادل بأنها النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية للمؤسسة مع التكاليف الكلية وعند هذه النقطة فإن المؤسسة لا تحقق ربحا ولا خسارة. (كراجه، السكران، ربابعة، مطر، و يوسف، 2000، صفحة 203)

وتسمح طريقة تحليل التعادل بالمقارنة بين المؤسسات على أساس الهامش على التكلفة المتغيرة، كما تسمح بتحديد المسؤوليات، لأن التكاليف الثابتة ليس للمسؤولين أي دخل في تحديدها. (شلابي، 2020، صفحة 155)

الفرع الخامس: أسلوب تحليل المكونات

يعتبر من أحدث الأساليب التحليل المالي، بحيث يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات، وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة عنصر في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي تنتمي إليه لتظهر في صورة كسر، ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغاريتمية ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيم المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة ذلك العنصر على مدار الفترة المحاسبية.

تحليل المكونات هو صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية التي سبقت الإشارة إليه لكنه يمتاز عنه بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ بحالات الفشل أو الإفلاس في المؤسسات المالية، ومع أنه بإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا أن الميزانية العامة هي الأكثر مجالا لاستخداماته. (رميدي و باصور، 2017، صفحة 137)

المبحث الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد القوائم المالية الرئيسية التي يحتاجها المحلل المالي لتحليل الوضعية المالية المؤسسة، تساعد هذه القائمة على تحديد قدرة المؤسسة على توليد النقد وتمويل أنشطتها والتعرف على التحديات المالية التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل ويتم ذلك عن طريق تقييم الحركة النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، من خلال التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، سواء كانت هذه التدفقات النقدية ناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال قائمة التدفقات النقدية

تعدُّ قائمة التدفقات النقدية أداة رئيسية من أدوات التحليل المالي، إذ تتيح للمحلل المالي فهم مصادر التدفقات النقدية الرئيسية التي تمول نشاط المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية لتحديد نقاط القوة للمؤسسة وتحديد العوامل التي تؤثر على تحسين أو تدهور وضعيتها المالية.

الفرع الأول: التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى مثل التحليل بالنسب وتحليل التعادل، وبالتالي فهي تقوم بالدورين الرئيسين التاليين:

أ. التحليل التاريخي لأوضاع المالية للمؤسسة وتطورها مما يساعد في بيان نقاط القوة والضعف لديها وتقييم أدائها؛
ب. تقدير الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة استنادا إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها.

ومن ناحية أكثر تحديدا فإن هذه القائمة تساعد المحلل في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة نتيجة لممارستها لنشاطها من إنتاج وبيع وشراء وتسديد وتمويل وغيرها، وتقدم معلومات هامة عن أداء المؤسسة، وتعد ذات فائدة ولاسيما في الحالات التالية:

أ. بيان الكيفية التي أستخدم فيها النقد المتوفر للمؤسسة سواء في عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل؛
ب. بيان الكيفية التي حصلت فيها المؤسسة على النقد سواء من عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل؛
ج. تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من التشغيل في المستقبل؛
د. تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح؛
ه. تسهيل عملية المقارنة بين البيانات المالية للمؤسسات المختلفة عن طريق تحييد أثر اختلاف المعالجات المحاسبية؛
و. إظهار التغيرات المالية والنقدية التي تعجز إظهارها القوائم المالية الأخرى؛
ز. بيان أسباب لجوء المؤسسة إلى الاقتراض والمبالغ التي تم اقتراضها؛
ح. بيان ملائمة بين مصادر التمويل (من حيث المدة) و التوظيفات من حيث النوع (متداول، ثابت)؛
ط. التحليل التاريخي لأداء المؤسسة وتطور هذا الأداء، مما يساعد في التعرف على جوانب القوة والضعف في المؤسسة؛
ي. تقديم معلومات مفيدة لإدارة المؤسسة تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط للمستقبل؛
ك. لفت نظر متخذي القرار إلى التغيرات أو الأمور التي تستدعي عناية خاصة لمعالجتها. (معمر، 2012، الصفحات 93-94)

ويعتبر التحليل على أساس التدفقات النقدية وسيلة فعالة للرقابة، لأنه يمكن الإدارة المالية من التعرف على الانحرافات، ومن ثم العمل على معرفة أسبابها وكيف يمكن معالجته.

والجدير بالذكر أن التحليل على أساس التدفقات النقدية، لا ينطوي على حساب النتيجة الصافية المحققة خلال فترة قادمة، دون النظر إلى ما إذا كانت هذه النتيجة قد تحققت فعلا في شكل نقدي. (خنيوة، 2008، صفحة 71)

الفرع الثاني: الاعتبارات الواجب اتخاذها لتحليل قائمة التدفقات النقدية

عند تحليل قائمة التدفقات، يتوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمؤسسة، فمثلا المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية الداخلة من الأنشطة النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المؤسسة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن قائمة التدفقات النقدية لأنها نشاطات غير نقدية مثل:

- إصدار الأسهم لشراء الأصول؛
- إصدار السندات لشراء الأصول؛
- استبدال الأصول الثابتة؛
- تحويل السندات إلى أسهم.

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها إدارة المؤسسة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة (التدفقات النقدية الخارجة)، فمثلا إذا اتبعت المؤسسة طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فإن ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح، وبالتالي سيترتب على المؤسسة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة، وهذا ينطبق على طرق الاستهلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة. (أحمد ع.، 2008، الصفحات 39-40)

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن للمحلل المالي الاسترشاد بها كدلائل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية أهمها: (طواهرية، 2016، صفحة 69)

- معدل الزيادة في المدينين والمخزون أكبر من معدل الزيادة في المبيعات والذي يدل على مشاكل في تحصيل الديون من العملاء والعكس بالنسبة للدائنين، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات في السيولة تعاني منها المؤسسة؛
- زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات الشراء والذي يمكن أن يكون مؤشرا على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل؛

- الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدلا من الاقتراض طويل الأجل وهو مؤشر على عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل طويل الأجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي واحدة من القوائم المالية الرئيسية وأداة من أدوات التحليل المالي، فإن التحليل عن طريق قائمة التدفقات النقدية تتيح للمحلل المالي من التعرف على المصادر الرئيسية للتدفقات النقدية والمستخدمة في نشاطات المؤسسة، ويتم ذلك عن طريق تحليل التدفقات النقدية التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، مترابطة مع بعضها البعض وللوصول إلى فهم شامل للوضع المالي للمؤسسة، يحتاج المحلل المالي إلى تحليل كل قسم من التدفقات النقدية وبناء تصور مفصل حول المؤسسة.

الفرع الأول: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية

يجب أن يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالشكل الصحيح ومراعاة جميع الشروط والمتطلبات الواجبة لإعدادها، ولكن الهدف الأساسي من إعدادها هو تحليلها وتحديد نقاط الضعف إذا وجدت، والحالات التي يمكن مواجهتها أثناء إعداد قائمة التدفقات النقدية، سواء كانت بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة كما يلي:

أولاً: صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية

عند حساب صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة سوف نكون أمام حالتين كالآتي:

لجدول رقم (2-01): حالات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية

الحالة	التفسير
موجبة	▪ يعني أن المؤسسة تعمل في المدى القصير والبعيد بشكل مرضي إذا كانت التدفقات النقدية الإيجابية ناتجة بالأساس من نشاطات المؤسسة الرئيسية. ▪ أما إذا كانت التدفقات النقدية الإيجابية من التشغيل ناتجة بالأساس عن نشاطات المؤسسة الثانوية فإن هذا الوضع يكون ملائما فقط على المدى القصير وعلى المؤسسة أن تحقق تقدما بتحقيق تدفق نقدي إيجابي من النشاطات الرئيسية أو تغيير نشاطاتها الرئيسية إذا عجزت لفترة طويلة من تحقيق تدفق نقدي إيجابي منها أو تصفية المؤسسة إذا لم تستطع أن تحقق البدائل الواردة أعلاه.
سالبة	▪ يعني أن المؤسسة تمر في المدى القصير بظروف تشغيل غير مجدية وأن عليها إعادة هيكلة نشاطاتها الرئيسية أو تصحيح وسائل الإنتاج لتحقيق تدفق نقدي إيجابي كما يتوجب على المؤسسة دراسة البدائل المتاحة لإقامة خطوط إنتاج جديدة أو إقفال فروع غير مربحة كما يتوجب على المؤسسة دراسة تغير نشاطاتها الرئيسية إذا كانت غير مجدية على المدى البعيد.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (أبو غزالة وشركاه، 2005، صفحة 32،26)

ثانياً: صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية

عند حساب صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية يمكن التفريق بين حالتين وفقاً للجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (2-02): حالات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية

الحالة	التفسير
موجبة	و قد تكون المؤسسة قامت بـــــ: ▪ بيع أصول ثابتة؛ ▪ بيع أسهم وسندات؛ ▪ بيع استثمارات مؤسسات زميلة وتابعة؛ ▪ بيع تطوير منتجات أو براءات اختراع أو علامات تجارية أو تكاليف استخراج لآخرين؛ تحتمل الإجراءات المتخذة من المؤسسة أعلاه التأثير الإيجابي أو السلبي على تدفقات المؤسسة النقدية في المستقبل حيث إذا كانت القرارات ناتجة عن ضغط على المؤسسة لزيادة سيولتها فهذا الأمر قد يقود إلى ضعف التدفقات النقدية في المستقبل والعكس صحيح.
سالبة	تعني أن المؤسسة قامت بـــــ: ▪ شراء أصول ثابتة؛ ▪ الاستثمار في أسهم وسندات؛ ▪ الاستثمار في مؤسسات زميلة وتابعة؛ ▪ الاستثمار في تطوير منتجات أو براءات اختراع أو علامات تجارية أو تكاليف الاستخراج؛ إن النشاطات أعلاه إذا كانت جدواها الاقتصادية ناجحة ستعود مستقبلا على المؤسسة بتدفق نقدي إيجابي والعكس صحيح.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (أبو غزالة وشركاه، 2005، الصفحات 27-28)

ثالثاً: صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية

عند حساب صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية، يمكن تحديد حالتين كما هو موضح في الجدول المرفق:

الجدول رقم (2-03): حالات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية

الحالة	التفسير
موجبة	يدل على أن المؤسسة: ▪ زادت رأس مالها؛ ▪ اقترضت من البنوك؛ ▪ اقترضت من الشركاء؛ ▪ إذا كان سبب التدفقات الإيجابية هو زيادة رأس المال فإن المؤسسة ستحقق تدفقا إيجابيا في المستقبل إذا كانت الجدوى الاقتصادية لزيادة رأس المال ناجحة و العكس صحيح؛ ▪ الاقتراض من البنوك يحمل المؤسسة أعباء مالية ربما تكون مكلفة في المستقبل؛ ▪ التمويل من الشركاء يمكن أن يشير إلى دعم الشركاء للمؤسسة وحرصهم على نجاح نشاطاتها التجارية.
سالبة	قد يدل على أن المؤسسة: ▪ خفضت رأس مالها؛ ▪ سددت القروض للبنوك؛ ▪ سددت حسابات الشركاء؛ ▪ إذا كان سبب التدفقات السالبة هو تخفيض رأس المال فإن المؤسسة ستحقق زيادة في العائد على رأس المال إذا كانت الجدوى الاقتصادية لتخفيض رأس المال ناجحة والعكس صحيح؛ ▪ إذا نتجت عن التسديد للبنوك فإن وضع المؤسسة النقدي قد يشير إلى نواحي إيجابية وقد تحقق للمؤسسة في المستقبل تدفقات إيجابية؛ ▪ التسديد للشركاء يمكن أن يشير إلى قوة المؤسسة ماليا وقدرتها على توزيع الأرباح.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (أبو غزالة وشركاه، 2005، الصفحات 27-28)

وفيما يلي جدول نلخص فيه تفسيرات النتيجة (مجموع التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث)، والتي تتغير وفقا حالات التدفقات السابقة:

الجدول رقم (2-04): تفسير حالات التدفقات النقدية الإجمالية

الحالة	التشغيل	الاستثمار	التمويل	النتيجة
01	موجب	سالب	موجب	**موجبة:** يعتبر أمرا جيدا إذا كانت ناتجة عن النشاط التشغيل، أو غير جيد إذا كانت ناتجة عن التمويل وبالتالي يتوجب في هذه الحالة دراسة الجدوى الاقتصادية لقرار إدارة المؤسسة باللجوء للتمويل من البنوك. ويعتبر أمرا جيدا أيضا إذا كان ناتجا عن إيرادات الاستثمارات طويلة الأجل و قصيرة الأجل. كما يعتبر أمرا حذرا إذا كان ناتجا بالأساس عن بيع الاستثمارات.
02	موجب	سالب	موجب	**سالبة:** السبب في النتيجة السالبة هو شراء الأصول الثابتة والاستثمارات المختلفة فإذا كانت الجدوى الاقتصادية هذه الاستثمارات والموجودات ناجحة فإن ذلك سينعكس إيجابيا في المستقبل على التدفقات النقدية للمؤسسة والعكس صحيح.
03	موجب	موجب	سالب	**موجبة:** يعتبر أمرا جيدا إذا كانت ناتجة عن نشاط التشغيل، وربما يكون غير جيد إذا كانت ناتجة عن الاستثمار وبالتالي يتوجب في هذه الحالة دراسة الجدوى الاقتصادية لقرار إدارة المؤسسة اللجوء إلى بيع الأصول والاستثمارات فإذا كانت القرارات صحيحة فهذا سيحقق للمؤسسة تدفقات إيجابية والعكس صحيح.
04	موجب	موجب	سالب	**سالبة:** إذا كان تخفيض رأس المال نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسة وكانت جدواها الاقتصادية ناجحة فإن ذلك سيكون له تدفق نقدي إيجابي في المستقبل والعكس صحيح، وإذا كانت النتيجة السالبة قد نتجت عن التسديد للبنوك فربما يشير ذلك إلى قدرة المؤسسة النقدية.
05	موجب	سالب	سالب	**موجبة:** أمر جيد إذا كانت ناتجة عن نشاط التشغيل، وربما يكون غير جيد إذا كانت ناتجة عن الاستثمار وبالتالي يتوجب في هذه الحالة دراسة الجدوى الاقتصادية لقرار إدارة المؤسسة اللجوء إلى شراء الأصول والاستثمارات فإذا كانت القرارات صحيحة فهذا سيحقق للمؤسسة تدفقات إيجابية والعكس صحيح.
06	موجب	سالب	سالب	**سالبة:** إذا كانت هذه النتيجة السالبة هي بسبب ظروف طبيعية فإن ذلك يكون لصالح المؤسسة في المستقبل، فإذا كان ذلك ناتج عن ظروف قاهرة تمر بها المؤسسة فربما يؤدي في المستقبل إلى تقليص نشاطاتها أو مرور المؤسسة بحالات عسر مالي.

07	**سالب**	**موجب**	**موجب**	**موجبة:** النتيجة موجبة خطرة جدا لأنها نتجت عن اقتراض أو تسييل موجودات المؤسسة ويتوجب أن تكون هذه الحالة على المدى القصير فقط أما على المدى البعيد فيجب أن ينتج التدفق النقدي الإيجابي بشكل أساسي عن نشاط التشغيل.
08	**سالب**	**موجب**	**موجب**	**سالبة :** هذه الحالة تؤدي إلى إقفال المؤسسة نهائيا عن العمل ويتوجب وقف نشاطها فورا.

المصدر: (باصور، 2018، صفحة 81)

الفرع الثاني: العلاقات المالية للتوازن

تشكل قائمة التدفقات النقدية كما ذكرنا سابقا من ثلاث أجزاء رئيسية تتمثل في: (معمر، 2012، صفحة 100)

- تدفقات نقدية متولدة من أنشطة التشغيل A؛
- تدفقات نقدية متولدة من أنشطة الاستثمار B؛
- تدفقات نقدية متولدة من أنشطة التمويل C.

ولكي تتمكن المؤسسة من توظف كامل للأموال بشكل عقلاني وبأكبر فعالية ممكنه عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر، لأن الخزينة المثلى هي التي تقترب من الصفر. (شنوف، 2014، صفحة 195)

حيث أن: $A - B + C = 0$

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل "C" يعتمد على الكيفية التي تم بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة تدفقات التشغيل "A" وعليه يجب دراسة الرصيد " $A - B$". (معمر، 2012، صفحة 100)

ويمكن أن يكون المحلل المالي أمام الحالات التالي:

الجدول رقم (2-05): نتائج دراسة الرصيد "A – B"

الحالات المحتملة	تحليلها
إذا كان: A – B > 0	فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة أنشطة الاستغلال، في هذه الحالة يجب على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، مع ضرورة التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.
إذا كان: A – B = 0	هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة أنشطة الاستغلال، لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة يجب القيام بتحليل دقيق خاصة لصافي تدفقات الاستغلال والاستثمار، إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، بالرغم من أن تدفقات الاستغلال كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.
إذا كان: A – B < 0	هذا يعني أن المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل عن الاستثمارات أو ترفع في رأس المال.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (شنوف، 2014، الصفحات 195-196)، (معمر، 2012، صفحة 100)

المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الربحية والسيولة

توفر قائمة التدفقات النقدية مؤشرات جديدة لقياس وتقييم جودة ربحية وسيولة المؤسسة والتي لم تكن متوفرة في القوائم المالية السابقة، والتي تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتعزز قدرة صناع القرار على اتخاذ قرارات مالية مدروسة، سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب إلى مجموعة من المؤشرات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة وسيولة المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الربحية

تستخدم نسب الربحية لقياس وتقييم قدرة المؤسسة على توليد أرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالمصروفات والتكاليف التي تتحملها، وهي تعد أداة هامة لقياس مدى حسن استخدام المؤسسة للموارد المتاحة. (يوسف، وآخرون، 2019، صفحة 239)

وتقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحديد قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، يجعل بالإمكان إجراء مقارنة سليمة بين وضعها النقدي بالوضع النقدي لمؤسسات أخرى تختلف عنها في طرق الاستهلاك المستخدمة في استهلاك الأصول الثابتة. (مطر، 2006، صفحة 162)

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتخدم أغراض تقييم ربحية المؤسسة هي:

أولاً: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

وهي تعبر عن نسبة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية إلى الاحتياجات النقدية الأساسية، ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية مايلي:

أ. التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية؛

ب. مدفوعات أعباء الديون؛

ج. الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية؛

د. سداد الديون المستحقة خلال السنة.

وتعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية، وعلى وجه الخصوص سداد الديون. (بن شنة و كعبوش، 2020، صفحة 271)

ثانيًا: مؤشر النشاط التشغيلي

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

توضح هذه النسبة قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة. (شنوف، 2016، صفحة 331)

ثالثًا: مؤشر النقدية التشغيلي

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب. (شنوف، 2016، صفحة 331)

رابعًا: نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام موجداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل. (أحمد ع.، 2008، صفحة 20)

خامسًا: نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تعتبر المبيعات النقدية مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة، هذه النسبة تثبت كفاءة المؤسسة في تسيير مبيعاتها، ومؤشر على سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

وارتفاع هذه النسبة يعكس السياسة التجارية السليمة للمؤسسة في تحويل مبيعاتها إلى سيولة جاهزة في المدى القصير. (حسين، 2021، صفحة 345)

سادساً: نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} - \text{التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

تشير هذه النسبة إلى نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية، كما تشير أيضا إلى قدرة المؤسسة على دفع وتوزيع الأرباح في المدى القصير، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشر ايجابي. (Gibson, 2001, pp. 366-367)

سابعًا: نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة. (هادفي، 2019، صفحة 273)

الفرع الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة، على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا. (هندى، 2007، صفحة 74)

وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا يعني هناك فائض نقدي يمكن إدارة المؤسسة من التوسع في باقي الأنشطة، أما إذا كان سالبا يعني أن المؤسسة تبحث عن مصادر لتمويل العجز.(شريط و حفاصة، 2018، صفحة 83)

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المؤسسة هي:

أولاً: نسبة تغطية النقدية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على سيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار والوفاء بهذه الالتزامات. (Friedlob & Schleifer, 2003, p. 90)

ومن أمثلة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية: (النويران، 2018، صفحة 104)

أ. الديون والقروض المستحقة الدفع؛

ب. الدفعات لعقد الإيجار التمويلي؛

ج. المبالغ المدفوعة في شراء الموجودات الثابتة؛

د. توزيع الأرباح.

ثانيًا: نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{فوائد الديون}}$$

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. (سليماني و عريف، 2019، صفحة 95)

ثالثًا: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

يمثل البسط صافي التدفقات النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي أما المقام مجموع الخصوم المتداولة وتتمثل في الديون الواجب على المؤسسة الاقتصادية سدادها في مدة مالية واحدة كالقروض القصيرة الأجل وأوراق الدفع والأجزاء المستحقة من الديون طويلة الأجل، وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الديون قصيرة الأجل، إذ أن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن سيولة جيدة للمؤسسة الاقتصادية. (الحسناوي د.، 2018، صفحة 67)

رابعًا : نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمؤسسة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها، لذا نرى أن أكثر من يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمسؤولون في المؤسسات المالية عن منح القروض للعملاء. (هادفي، 2019، الصفحات 275-276)

خامسًا: نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي ــ التوزيعات النقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

أهم ما يميز هذه النسبة إظهارها لقدرة المؤسسات على تسديد ديونها قصيرة الأجل من صافي تدفقات التشغيل بعد تسديد التوزيعات النقدية للمساهمين. (هادفي، 2019، صفحة 277)

إن الانخفاض في هذه النسبة إلى أقل من (1) يشير إلى عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتسديد الالتزامات المتداولة وبالتالي احتمال سعي المؤسسة إلى تسييل بعض الأصول أو الاقتراض لسداد الالتزامات المستحقة. (قحطان، 2018، صفحة 65)

سادسًا: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مدفوعات الدين طويل الأجل}}$$

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل. (هادفي، 2019، صفحة 276)

سابعًا: نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{النفقات الرأسمالية}}$$

وتضم النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة (الطويلة الأجل) الملموس منها وغير الملموس، وأهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام المؤسسة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية وشرائها أو تحديثها لأصولها الإنتاجية حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة، ولعل الحصول على أكثر من 1 في هذه النسبة معناه أن المؤسسة لديها الأموال والتدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها تجاه استثماراتها الرأسمالية بل ولديها وفرة من هذه الأموال لتغطية ديونها والتزاماتها، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن مؤشرا هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر أو من صناعة لأخرى حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذا القطاع أو تلك الصناعة. (خنفر و المطارنة، 2011، صفحة 216)

المطلب الرابع: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية والمرونة المالية للمؤسسة

لقائمة التدفقات النقدية دورًا كبيرا في تقييم السياسة المالية والمرونة المالية للمؤسسة، باعتبارها توفر معلومات مهمة حول حركة التدفقات النقدية الواردة والصادرة من المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وتساعد في فهم كيفية إدارة المؤسسة لمواردها المالية والقدرة على التعامل مع التحديات المالية المختلفة، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مجموعة من المؤشرات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية النقدية في تقييم السياسة المالية والمرونة المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن عن طريق تحليلها ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية التي تنتهجها. (سليماني و عريف، 2019، صفحة 96)

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سياسة التمويل في المؤسسة هي:

أولاً: نسبة التوزيعات النقدية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$$

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه المؤسسة من فترة إلى أخرى. (هلايلي و أحمد قايد، 2020، صفحة 231)

ثانيًا: نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية. (زاوي، 2017، صفحة 55)

ثالثًا: نسبة الإنفاق الرأسمالي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتقيس هذه النسبة، الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجية في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر، في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة، حيث تفيد في توفير مؤشرات عن كيفية استخدام الأموال، كما تعكس كذلك مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة تتلاءم في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل. (خنيوة، 2008، صفحة 71)

الفرع الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية للمؤسسة

المرونة المالية تعني قدرة المؤسسة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات الطارئة وانتهاز الفرص غير المتوقعة، أي قدرتها على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي ومواجهة الاحتياجات واغتنام الفرص غير المتوقعة، من خلال الحصول على التمويل أو التخلص من بعض الموجودات غير التشغيلية أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة. (إبراهيم و عبد الستار، 2019، صفحة 89)

وتحسب من خلال العلاقة:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية}}{\text{متوسط الديون الإجمالية}}$$

وتقيس هذه النسبة ملاءة المؤسسة أو قدرتها على سداد ديونها والحفاظ على مركزها دون الحاجة إلى بيع أصولها، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وسد ديونها قصيرة الأجل وكذلك الديون الطويلة الأجل في وقت استحقاقها دون التعرض لخطر. (ALOSTAZ, 2015, p. 49)

التدفق النقدي الحر:

التدفق النقدي الحر هو مقدار النقد المتبقي بعد أن دفعت المؤسسة جميع النفقات الضرورية للحفاظ على القدرة الإنتاجية الحالية للمؤسسة، بمعنى أخر أي هو السيولة المتاحة بعد دفع جميع النفقات التي تلتزم المؤسسة بدفعها للاستمرار القيام بنشاطها. (Temte, et al., 2004, p. 103)

ويعرف أيضا التدفق النقدي الحر بأنه القيمة التي يمكن للمؤسسة أن توفرها لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، أي أنه يمثل في صافي النقدية الفائضة المتولدة من العمليات التشغيلية والمتاح للتوزيع على المساهمين، ولسداد الديون، ولتوسع الاستثمار بعد سداد كافة المصروفات اللازمة لإدارة المؤسسة وتشغيلها. (بعيو، رجب، و الجبو، 2020، صفحة 39)

ومعادلة قياس التدفق النقدي الحر كالتالي:

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – النفقات الرأسمالية – توزيعات الأرباح

والجدول الموالي يوضح تحليل نتائج التدفق النقدي الحر:

الجدول رقم (2-06): تحليل نتائج التدفق النقدي الحر ومؤشراته

التدفق النقدي الحر	مؤشر إيجابي	مؤشر سلبي
الإيجابي (+)	يولد تدفقات نقدية تشغيلية كبيرة تتجاوز تلك اللازمة للاستثمار في المشاريع المربحة.	توليد تدفقات نقدية أكثر مما تحتاجه المشاريع المربحة، وربما يؤدي ذلك إلى تضيع تلك التدفقات النقدية من خلال الاستثمار في مشاريع غير مربحة (منتجة)
السلبي (−)	لديه مشاريع ذات ربحية أكثر من تدفقاتها النقدية التشغيلية، ويجب أن يعتمد على تمويل خارجي لتمويل هذه المشاريع.	عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية لتلبية احتياجات الاستثمارية للنمو المستقبل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (FABOZZI, 2010, p. 285)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وجدنا أن التحليل المالي هو عملية مهمة تهدف إلى تحليل وتفسير القوائم المالية النهائية للوصول إلى معلومات دقيقة تعبر عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، ويستعمل التحليل المالي كجرس إنذار مبكر للمخاطر المالية ليتم من خلاله البحث عن حلول التي يراها المحلل المالي كمخرج أو وسيلة لتصحيح الانحرافات الموجودة في الوقت المناسب، لذلك فإن التحليل المالي أصبح مهم جداً ووسيلة ضرورية لا يمكن الاستغناء عليها في المؤسسة، وخاصة في وقتنا الحالي الذي يشهد تطورات سريعة من الناحية الاقتصادية.

إن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على إدارة المؤسسة فقط، بل تتعدى ذلك إلى المستثمرين والدائنين وأطراف أخرى لهم مصلحة ويرغبون في الحصول على أدق المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة ومدى سلامتها، فهم بحاجة إلى هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المالية الصائبة والتعامل مع المؤسسة بشكل صحيح، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل.

تتميز عملية التحليل المالي بمجموعة واسعة من الأنواع المختلفة الناتجة عن تبويب الذي يتم الاعتماد عليه من طرف المؤسسة، ومن المهم الإشارة إلى أن القوائم المالية تعد مصدرًا أساسيًا لعملية التحليل المالي، إن لم تكن لا يمكن للمحلل المالي القيام بعملية التحليل، ولإجراء عملية التحليل المالي بشكل صحيح يجب على المحلل المالي إتباع خطوات التحليل المالي واحترام شروطه سواء كانت تلك الشروط تتعلق بالمحلل نفسه أو بالأدوات والأساليب المستخدمة في التحليل.

ولا ننسى أن التحليل المالي يمتاز بتعدد واختلاف الأساليب والطرق المستعملة لتحديد وضعية المؤسسة المالية، ومن بين هذه الأساليب، تأتي قائمة التدفقات النقدية كأحد الطرق الهامة للكشف عن الوضع المالي للمؤسسة، وتسمح هذه القائمة باشتقاق مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي ليست متوفرة في القوائم المالية الأخرى مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج كونها معدة على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي مثل قائمة التدفقات النقدية، وأهم النسب والمؤشرات التي تم التطرق إليها في هذا الفصل هي مؤشرات تقييم جودة الربحية والسيولة، وتقييم السياسات المالية والمرونة المالية، والملاحظ أن جميع هذه المؤشرات تعتمد على التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية دون الاعتماد على النشاطات التمويلية أو الاستثمارية باعتبار أن التدفق النقدي التشغيلي هو المورد الذي يمكّن الإدارة من تلبية احتياجاتها المختلفة مثل سداد الديون وتوزيع الأرباح للمساهمين، والمؤشر الرئيسي لقياس كفاءة إدارة الموارد المالية للمؤسسة، على عكس النقدية التي تنتج عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

وبشكل عام يمكن القول أن المعيار المحاسبي الدولي السابع الذي يتعلق بقائمة التدفقات النقدية يعتبر أحد المعايير المحاسبية الأساسية التي يجب على المؤسسات الاقتصادية الالتزام بها، وذلك لضمان تحقيق الشفافية والمصداقية في التقارير المالية وتوفير معلومات دقيقة مما يساعد المستثمرين والجهات الرقابية وغيرهم من المستخدمين في تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية وإدارتها بشكل فعال.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد أن حاولنا في كل من الفصل الأول والثاني التعرف على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة قائمة التدفقات النقدية والتحليل المالي وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما.

سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة ميدانية وهذا من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية، حيث سنقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية لأحد المؤسسات الجزائرية الرائدة في مجال تعبئة المياه الطبيعية وهي مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة- وتحليلها من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- **المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.**
- **المبحث الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة-.**
- **المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة قديلة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية.**

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تعد مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة- إحدى المؤسسات التي تنشط في سوق المياه المعدنية في الجزائر، ولها أفاق اقتصادية هامة إذ ما حظيت بالدعم والرعاية اللازمة، من خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم الجوانب المتعلقة بالمؤسسة إبتداءً من نشأتها وتطورها مروراً بأهميتها ومختلف المهام التي تقوم بها وأخيراً عرض الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

سنقوم بتقسيم عناصر هذا المطلب إلى فرعين، في الفرع الأول سنتناول نشأة مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، وفي الفرع الثاني سنتعرض لتعريف المؤسسة كمؤسسة خاصة مستقلة.

الفرع الأول: نشأة مؤسسة *قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-*

مؤسسة قديلة وكغيرها من بعض المؤسسات الجزائرية كانت تابعة للدولة، ونظرا للوضعية التي آلت لها معظم المؤسسات في هذا القطاع تم التخلي عنها وبيعها، لذا وقبل الحديث عن المؤسسة ككيان خاص وجب تقديم المراحل التي مرت بها:

في إطار إنعاش المخطط التنموي الاقتصادي والاجتماعي واستغلال الموارد المحلية التي تزخر بها ولاية بسكرة، تم اقتراح إنشاء وحدة لتعبئة المياه المعدنية، وذلك وفقا للمرسوم 69-138 المؤرخ في 1983/03/19 من طرف أعضاء المجلس الشعبي لولاية بسكرة حيث حددت شروط الإنشاء ومهام الوحدة.

وتمت الموافقة رسميا على إنشاء وحدة للمياه المعدنية، وفقا للمداولة رقم 06-1984، وانطلقت عملية الإنتاج بها سنة 1987، وقدرت طاقتها الإنتاجية بما يقارب 24000 قارورة في اليوم وهذا ما يغطي على الأقل جزء معتبر من احتياجات المنطقة.

وكانت الوحدة تحت وصاية مديرية الوحدات المحلية التابعة لولاية بسكرة مع 9 وحدات موزعة كما يلي:

- الوحدات الواقعة ببسكرة: وحدة النجارة العامة، وحدة الفنون البيانية (مطبعة بسكرة)، الشركة الولائية للكهرباء، وحدة مواد البناء.
- الوحدات الواقعة بأولاد جلال: وحدة غزل الخيط، وحدة الجبس؛
- وحدة النجارة العامة بطولقة؛
- وحدة الخزف بمشونش؛
- وحدة الخزف بالقنطرة.

ووفقا للقوانين المعمول بها في إطار استقلالية المؤسسات قررت الدولة تغيير سياستها في تسيير المؤسسات الوطنية واللجوء إلى اللامركزية في تفكيك الوحدات، وتم حل هذه الوحدات وتحويل وصاية وتسيير وحدة المياه المعدنية إلى قسم تنمية الأعمال الإنتاجية والخدمات التي أصبحت تسمى لاحقا مديرية المناجم والصناعة 1991.

وفي إطار التحولات التي عاشها الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 1990 والانتقال إلى اقتصاد السوق والسعي للانظمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تم الإعلان عن حل وتصفية الوحدة وبيعها للخواص.

الفرع الثاني: التعريف بالمؤسسة كمؤسسة خاصة مستقلة

هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة برأس مال يقدر بـــ: 600 مليون دينار جزائري، أعلن عن وجودها ككيان مستقل تماما في 2003/05/04، وانطلقت العملية الإنتاجية في جويلية 2004، تحت إسم مؤسسة قديلة لتعبئة المياه المعدنية الطبيعية ببسكرة مقرها الطريق الوطني رقم 87 بلدية قديلة جمورة ولاية بسكرة (110/07) تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـــ: 69850 م^2، تعمل في مجال تعبئة المياه المعدنية الطبيعية، تقدر طاقتها الإنتاجية النظرية بـــ : 40000000 قارورة/سنويا ، وتشغل حاليا 413 عاملا، اعتمادا على التقييم الذي ينص عليه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فإن مؤسسة قديلة تعتبر متوسطة الحجم.

باشرت المؤسسة نشاطها باستخدام نوعين فقط من العبوات، الأولى ذات الحجم 1.5 لتر والثانية ذات الحجم 0.5 لتر ذلك عام 2004 ، ليتسع نشاطها بعد ذلك ليشمل العبوات ذات 2 لتر، وفي سنة 2008م تم إضافة عبوات ذات حجم 0.33 لتر وعبوات ذات 1 لتر ، وفي عام 2010م نجد النوع الرياضي.

وتنتمي مؤسسة قديلة لمجمع GIBA بداية من سنة 2015، وأسس المجمع الصناعي باباهم الجزائر سنة 2015، وجاء كحاجة ملحة أمام تزايد الشركات ذات أسهم وتنوعها ونموها بشكل كبير من جهة، وتحقيقا للأهداف المسطرة من قبل المساهمين منذ 2004 من جهة أخرى، حيث يعتبر المجمع من أنواع المجمعات التي تؤسس من الأسفل إلى الأعلى، وهو بدوره أول مجمع يؤسس قانونيا على مستوى بسكرة، حيث يرتكز المجمع على الإنتاج ويتكون من الشركات التالية:

- الشركة القابضة جيبا GIBA
- الشركة التابعة:

- شركة ڤديلة للمياه المعدنية.
- شركة برانيس للآجر.
- شركة باباهم للآجر.
- شركة إنتاج الإسمنت للبناء.

- **التركيبة البشرية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية**

إن مؤسسة ڤديلة تجمع في تركيبتها البشرية بين أفراد ذوي الخبرة في مجالات مختلفة وبين أفراد حديثي العهد في العمل وهذا ما يشجع روح المبادرة وعمل الفريق والتنسيق بين مختلف المصالح داخل المؤسسة وتتميز بنمط تقني متقدم من جميع التجهيزات

المستوردة من الخارج، فالإنتاج يعتمد عل التكنولوجيا الآلية بنسبة 95% وإن مختلف الآلات والمعدات حديثة ومواكبة للتغيرات التكنولوجية والتي تستوردها من الدول الأوروبية المتقدمة كألمانيا فرنسا وإيطاليا، وتمتلك المؤسسة نظام معلومات فعال يتشكل من مجموعة متكاملة من تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة منها 3 هاتف ثابت وهاتف مزود بخط فاكس أما الهاتف النقال خصصت المؤسسة 20 خط هاتف نقال لبعض أفرادها من مسئولي المديريات بعض المصالح، بالإضافة إلى وجود حوالي 25 جهاز كمبيوتر حديثة لتسهيل المعاملات الإدارية والتسيير على مستوى جميع وظائف المؤسسة، وتستخدم المؤسسة نظام وهو برنامج يتم من خلاله متابعة مختلف العمليات التجارية والتسيير المالي والمحاسبي كما تستخدم في تسيير ملفات العمال وحساب الأجور.

ويمثل الجدول أخر التقارير حول الموارد البشرية لشهر مارس:

الجدول رقم (3-01) : التركيبة البشرية للمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة-

البيان	عون تنفيذ	عون تحكم	إطار	إطار سامي	المجموع
عدد الأفراد	282	109	15	07	413

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

- **نشاط مؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة-:**

يتمثل النشاط الرئيسي والأساسي للمؤسسة في تعبئة المياه المعدنية الطبيعية، والذي تركز عليه المؤسسة لبناء قوتها التنافسية وفي إطار نشاطها الرئيسي تتعامل المؤسسة مع مجموعة من الموردين من داخل وخارج الوطن بالنسبة للمواد الأولية، وفيما يخص تغليف المنتجات الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-02): أهم الموردين للمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة-

المورد	نوع المادة
SGTI, FIB	القارورة
DICOPARK, BARBIEM	بطاقة الوسم
SGT, POLIMA	غطاء القارورة

المصدر: المصلحة التجارية

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة قديلة وأهدافها

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة قديلة

بالنسبة للأهمية التي تكتسبها مؤسسة قديلة فتظهر في من خلال:

- توفير مناصب الشغل وتخفيض نسبة البطالة في المنطقة؛
- المساهمة في الإنعاش الاقتصاد الوطني وجعله أكثر ديناميكية؛
- المحافظة على صحة المجتمع من خلال تقديم منتج صحي ذو جودة عالية؛
- إدخال تكنولوجيات الحديثة و المتطورة في عملية تحليل وتعبئة المياه المعدنية؛
- المساهمة في تلبية متطلبات السوق الوطنية من المياه المعدنية؛
- الدخول إلى الأسواق العالمية من خلال عملية التصدير المنتج إلى الخارج.

الفرع الثاني: أهداف مؤسسة قديلة

من بين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها نجد ما يلي:

- تحقيق الربحية، .البقاء والاستمرارية في قطاع إنتاج المياه المعدنية؛
- تلبية الطلب المحلي من المياه المعدنية (شرق، غرب، شمال، جنوب)؛
- زيادة ورفع حجم الإنتاج والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة؛
- محاولة اقتناء واستخدام التقنيات الحديثة بغرض مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي؛
- أن تكون نموذج متميز و رائد في مجال المياه المعدنية؛
- البحث عن الأداء الجيد من خلال عقلانية سيرورة القرارات والإبداع مع تحكم نسبي في الجوانب المالية؛
- تحسين صورة و علامة المؤسسة بصفة مستمرة من خلال تقديم منتجات بأعلى مستويات الجودة واكتساب خبرات جديدة؛
- الدخول إلى أسواق دولية جديدة؛
- تطوير منتجاتها وفقًا لمقاييس الجودة العالمية، بما يتناسب مع متطلبات الأسواق؛
- تنويع تشكيلة منتجاتها وإضافة منتجات جديدة؛
- تنمية المؤسسة حصتها السوقية في صناعة المياه المعدنية في الجزائر.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

قبل التطرق إلى الهيكل التنظيمي لمؤسسة قديلة سنحاول التعرف على طبيعة هيكلها التنظيمي:

الفرع الأول: طبيعة الهيكل التنظيمي لمؤسسة قديلة

إن الهيكل التنظيمي هو عبارة عن البناء أو الشكل الذي يبين مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية والوظائف، ويبين أشكال وأنواع الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل المؤسسة .

ولتحقق مؤسسة قديلة أهدافها، تسعى إلى تصميم هيكل تنظيمي مرن له القدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة، ويتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة قديلة من مجموعة الوظائف الأساسية والفرعية لتحقيق انسجام التنظيم وفعاليته، إن محدودية حجم المؤسسة يجعل تبني الهيكل التنظيمي البسيط المقسم حسب الدوائر والمصالح هو الأجدر في هذه الحالة كما أن بساطته تضمن :

- تدقيق المعلومات بشكل سريع بين مختلف مصالح المؤسسة؛
- تكوين علاقات مباشرة بين الرئيس والمرؤوسين؛
- وجود مرونة تنظيمية تمكن من مجابهة تقلبات المحيط.

وباعتبار الهيكل التنظيمي لمؤسسة هرم يوضح مختلف المستويات والوظائف والعلاقات المختلفة بين الوظائف الموجودة بشكل متسلسل وتصاعدي، سنحاول في الفرع التالي عرض مهم وأدوار مختلف المصالح والدوائر بالمؤسسة.

الفرع الثاني: عرض الهيكل التظيمي لمؤسسة قديلة

ينقسم هيكل المؤسسة تقسيما وظائفيا، ففي أعلى الهرم نجد الإدارة بفروعها المختلفة، كما يحتوي على خمسة أقسام رئيسية يمكن توضيحها بما يلي:

أولاً: المدير

مدير المؤسسة هو الذي يشرف ويسهر على القيام بمختلف وظائف التسيير، كما يشارك أيضا في الوظائف التنفيذية كإدارة المبيعات والتعامل المباشر مع الموردين والتفاوض معهم بشأن شراء المواد الأولية، ويمكن حصر بعض نشاطاته فيما يلي:

- إدارة المؤسسة حيث له مسؤولية على كل مجريات النشاط اليومي؛
- الإشراف على المؤسسة والسهر على السير الحسن لنشاطها والأداء الأفضل لعمالها، والقيام بالمتابعة والتوجيه، كما يدافع عن المصالح الخارجية للمؤسسة؛
- متابعة التعاملات عبر الموقع الإلكتروني والرد على استفسارات وطلبات الزبائن والموردين؛
- الإطلاع على الحالة المالية والمحاسبية للمؤسسة ومختلف المعلومات الضرورية لتسيير من أجل اتخاذ القرارات المناسبة؛

- تحديد أسعار بيع المنتجات بالتنسيق مع المصلحة التجارية ومصلحة المحاسبة.

وللمدير فرع تابع له مباشرة وهو:

الأمانة: توجد مصلحة استشارية واحدة تتمثل في السكرتارية وهي مسؤولة عن التنسيق، وتنظيم الرسائل الصادرة والوارد من وإلى المؤسسة وكتابتها وتسجيلها وتنظيم مواعيد الزيارات ولقاءات المدير مع الزبائن.

ثانيًا: الدائرة التقنية

تظم الدائرة التقنية لمؤسسة قديلة مصلحتين:

أ. مصلحة الإعلام الآلي: توكل إليه مهام صيانة أجهزة الإعلام الآلي، والشبكة المحلية...

ب. مصلحة المخبر: تجرى فيه جميع التحاليل والاختبارات من بداية عملية الإنتاج إلى نهايتها.

ثالثًا: دائرة التسيير

وتضم المصالح التالية:

أ. المصلحة التجارية: وهي الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بعملية تسيير المنتج النهائي وتسويقه، تتم فيها مختلف التعاملات التسويقية، من تحديد للأسعار ووضع المزيج الترويجي المناسب، بالإضافة إلى ذلك تقوم بما يلي:

- استقبال الزبائن ومعالجة طلباتهم، والاتصال بهم وفحص اقتراحاتهم المباشرة وعبر الانترنت؛
- إعداد الفاتورة الشكلية والفواتير النهائية؛
- المشاركة في إعداد مخطط الإنتاج؛
- إعداد الميزانية التقديرية السنوية للمبيعات والتقارير الشهرية بمساعدة مصلحة المالية والمحاسبة؛
- المشاركة في المعارض، والأيام الدراسية، وتحضير كتالوجات المنتجات، والدعم الإعلاني.

ب. مصلحة المستخدمين: يتم فيها متابعة كل ما يتعلق بالعمال من توظيف، تقاعد...، كما تسهر على متابعة حركتهم اليومية ومراقبة مدى التزامهم بقوانين العمل، ويمكن تلخيص ما تقوم به فيما يلي:

- إعداد كشوف أجور العمال؛
- تحديد عدد العمال وحركتهم في المؤسسة بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج؛
- التصريح بالعطل العادية والاضطرارية للعمال.

ج. مصلحة المحاسبة: تعتمد هذه المصلحة في عملها على مختلف المحاسبات المتمثلة في المحاسبة العامة والتحليلية والمعمقة، ويتم فيها معالجة ومتابعة مختلف التعاملات المالية، من إعداد للميزانيات، تحرير الفواتير، ومتابعة كل ما لها وما عليها من ديون اتجاه الغير، وتهتم بتحديد الوضع المالي للمؤسسة، كما تعمل على:

- مراجعة الوثائق المحاسبية؛
- مسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات؛
- السهر على إعداد التصريحات الضريبية ومراجعة الحسابات؛
- الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية المحاسبية والمالية؛
- القيام بالمراقبة والمتابعة الدورية للخزينة؛
- تحديد أدوات الرقابة والكشف عن أسباب انحراف النتائج ومعالجتها؛
- حساب رواتب العمال وتسديدها.

رابعًا: دائرة الصيانة والتجهيزات

وتضم المصالح التالية:

أ. **مصلحة التموين بالتجهيزات وقطع الغيار**: ويتم خلالها متابعة مختلف الاحتياجات من قطع غيار ساء المتعلقة بالتجهيزات الإنتاجية أو الإدارية أو وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة، حيث تهدف إلى توفير كل المستلزمات في الوقت المناسب لضمان سيرورة العمل بشكل جيد.

ب. **مصلحة صيانة التجهيزات**: لهذه الوظيفة علاقة مباشرة مع عمليتي الإنتاج والتوزيع، ذلك أنها تقوم بـــ :

- صيانة وسائل الإنتاج لضمان استمرارية العمل؛
- ضمان تجديد الآلات القديمة؛
- القيام بالدراسات التقنية؛
- متابعة وصيانة وسائل نقل المنتجات؛
- إصلاح المعطل من العتاد الإنتاجي أو وسائل النقل وتحديد مختلف الاحتياجات اللازمة لتوفيرها.

خامسًا: دائرة الإنتاج

دورها الإشراف المباشر على تنظيم وتسيير الإنتاج عبر مختلف مراحل وتضم ثلاث مصالح هي:

أ. **مصلحة الإنتاج**: إن وظيفة الإنتاج هي العملية التي يتم بمقتضاها إنتاج سلع عن طريق تحويل المدخلات من المواد الأولية ووسائل الإنتاج إلى مخرجات من سلع نهائية، كما تقوم مصلحة الإنتاج باتخاذ القرارات الخاصة بعملية الإنتاج للتأكد من مطابقة المواصفات المطلوبة والكميات المحددة لتحقيق رغبات الزبائن وتلبية حاجياتهم، وعلى هذا الأساس فمصلحة الإنتاج تقوم بما يلي:

- استغلال وسائل الإنتاج البشرية والمادية؛
- متابعة يومية للمنتجات مع إدخال بعض التغيرات الأساسية إن دعت الضرورة إلى ذلك؛

- الحفاظ على السير الدائم لوسائل الإنتاج؛
- دراسة وبحث إمكانية إدخال منتجات جديدة؛
- توزيع المنتجات.

وحيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسة هو تعبئة وتوزيع المياه المعدنية وذلك بخمسة أحجام مختلفة حسب رغبات الزبائن وهي كالتالي: 0.33 لتر، 0.5 لتر، 1 لتر، 1.5 لتر، 2 لتر، 5 لتر.

وتمر عملية الإنتاج بالمراحل التالي:

- مرحلة نفخ وتشكيل القارورات؛
- مرحلة تغليف المنتج؛
- مرحلة التعبئة؛
- مرحلة تجميع القارورات.

ب. مصلحة مراقبة النوعية: تتولى مراقبة المنتج عبر مختلف مراحل العملية الإنتاجية للتأكد من مدى مطابقته للمواصفات المطلوبة، كما تعمل على:

- مراقبة مستمرة للمنتج وذلك بالتحليل الدقيق للمياه المعدنية؛
- السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا على مستوى النظافة ومراقبة الجودة؛
- السهر على احترام إجراءات مراقبة العينات وتحليلها؛
- تحديد حاجيات المخبر من المنتجات والتجهيزات والمواد اللازمة لعمليات التحليل؛
- المصادقة على نتائج التحليل الدورية؛
- تقديم نتائج التحليل للمسؤولين مع الملاحظات والتوجيهات الضرورية.

وكل هذا للحفاظ على سلامة المستهلك بالدرجة الأولى والتأكد من عدم وجود جراثيم تؤدي إلى الإضرار به.

ج. مصلحة تسيير المخازن: تتولى عملية تسيير المخزون للمواد الأولية اللازمة في العملية الإنتاجية أو المنتجات الموجهة للبيع،

ونوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (3-01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

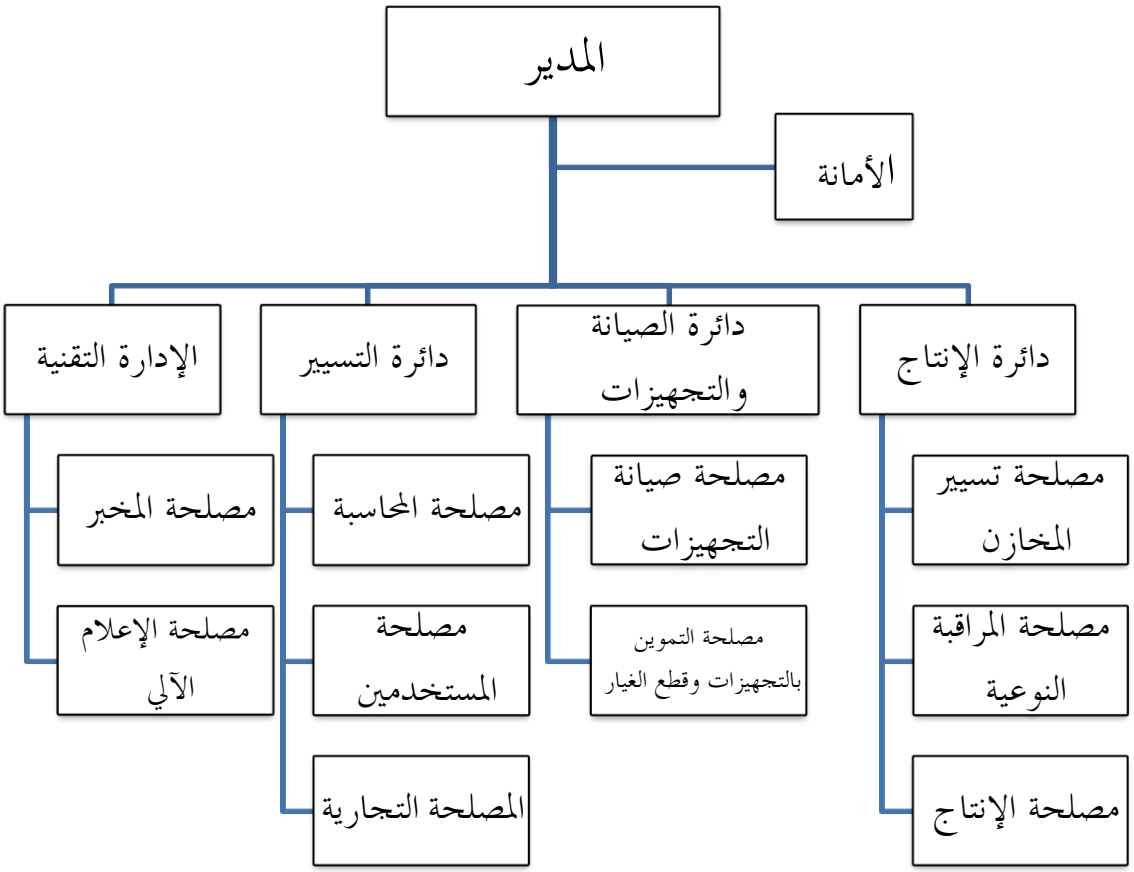

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

من خلال هذا المبحث سنقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، رغم أننا تحصلنا على هذه القائمة بجانب القوائم المالية الأخرى للمؤسسة، إلا أننا نريد إعدادها للتحقق من مدى مطابقتها للجانب النظري، وتجدر الإشارة إلى أن قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة قديلة يتم إعدادها وعرضها تلقائيًا باستخدام برنامج خاص يسمى "pc compta"، حيث يعمل هذا البرنامج عن طريق تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة أولا بأول ومن ثم يتم إرسال جميع العمليات ذات الصلة بالنقدية تلقائيًا إلى قائمة التدفقات النقدية، وتأسيسا على ذلك سوف نقوم بعرض مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية ومن ثم توظيفها بما يتناسب مع الطريقة التي سنستخدمها لإعداد قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية

لإعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة لأي مؤسسة يتعين الحصول على مجموعة من المعلومات المستخرجة من ميزانيتين لسنتين متتاليتين، وجدول حسابات النتائج للسنة الجارية، ومعلومات أخرى من ميزان المراجعة، وتأسيسا على ذلك قمنا بالحصول على المعلومات الضرورية من مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، والتي سوف نعرضها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: عرض الميزانية المقارنة لسنتي2017 و2018

سيتم عرض الميزانية بناءًا على الملاحق التي تم الحصول عليها من المؤسسة محل الدراسة وهذا بعد ترجمتها إلى اللغة العربية ويعود ذلك لاستخدام برنامج حاسوبي فرنسي، حيث تقسم الميزانية إلى جانبي الأصول والخصوم وتصنف على أساس الاستحقاق، وسنبدأ بعرض أصول الميزانية المقارنة في 31-12-2018 بالاعتماد على الملحق رقم (02)، ثم خصوم الميزانية المقارنة في 31-12-2018 بالاعتماد على الملحق رقم (04).

الجدول رقم (3-03): أصول الميزانية المقارنة في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

الوحدة: دج

البيان	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات/المؤونات	الصافي 2018	الصافي 2017
الأصول غير الجارية				
التثبيتات المعنوية	5.797.583	4.495.061	1.302.522	1.892.679
التثبيتات العينية				
الأراضي	22.690.080	0	22.690.080	22.690.080
المباني	783.155.670	376.224.917	406.930.753	466.245.043
التثبيتات العينية الأخرى	2.252.200.862	1.890.786.531	361.414.332	478.461.260
التثبيتات الممنوح إمتيازها	0	0	0	0

التثبيتات الجاري إنجازها	45.081.975	0	45.081.975	38.073.971
التثبيتات المالية				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	7.700	0	7.700	0
السندات الأخرى المثبتة	420.000.000	0	420.000.000	420.000.000
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	282.341.638	0	282.341.638	289.774.821
الضرائب المؤجلة أصول	0	0	0	0
حسابات الارتباط	488.171.054	0	488.171.054	489.578.624
مجموع الأصول غير الجارية	**4.299.446.562**	**2.271.506.508**	**2.027.940.053**	**2.206.716.478**
الأصول الجارية				
المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	1.237.791.666	0	1.237.791.666	1.031.225.214
الحسابات الدائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	38.214.300	0	38.214.300	44.636.744
المدينون الآخرون	73.804.584	0	73.804.584	81.539.740
الضرائب وما شابهها	131.027.374	0	131.027.374	155.323.407
الحسابات الدائنة الأخرى واستخدامات مماثلة	0	0	0	0
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة وأصول المالية الجارية الأخرى	0	0	0	0
الخزينة	435.099.296	0	435.099.296	989.710.094
مجموع الأصول الجارية	**1.915.937.221**	**0**	**1.915.937.221**	**2.302.435.199**
المجموع العام للأصول	**6.215.383.783**	**2.271.506.508**	**3.943.877.274**	**4.509.151.678**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

من خلال ملاحظة وتحليل البنود التي يتكون منها جانب الأصول في الميزانية المالية، يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي نذكرها في النقاط التالية:

- التثبيتات(الأصول) المعنوية تسجل بقيمتها الكلية، من دون تفصيل طبيعة مكوناتها (مصاريف التنمية القابلة للتثبيت، برمجيات معلوماتية، علامة تجارية، رخص وامتياز ... إلخ)، مما يحد من تحليلها والحكم عليها.
- تأخذ المؤسسة في الاعتبار اندثار وتدهور قيم الأصول المعنوية، من خلال مخصصات الاهتلاكات لهذا البند، مما جعل القيمة المحاسبية الصافية تتراجع من 1.892.679دج سنة 2017، إلى 1.302.522 سنة 2018، مع قيمة إجمالية 5.797.583 دج عند حيازتها.

- محافظة الأراضي على قيمتها في الأصول مبلغ 22.690.080 دج، مما يعني أنه يتم حسابها على أساس التكلفة التاريخية وليس القيمة السوقية.
- وجود حـــ/ 26 مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها، بمبلغ صغير 7700 دج خلال 2017 و2018، رغم أنه حساب أساسي في التثبيتات المالية، ووجود مساهمات خارجية لمؤسسة قديلة بمبلغ صغير جدا كهذا، تطرح استفهام كبير حول ضرورتها وفائدتها، وعند الاستفسار عن الأمر توصلنا إلى أن مؤسسة قديلة تمتلك أسهمًا في شركة صينية بنسبة ضئيلة جدا أقل من 1%.
- يظهر حـــ/ 18: حسابات الارتباط ضمن التثبيتات المالية في الأصول، حيث أنه حساب يدخل في سياق المعاملات المالية التي تتم داخل المؤسسة في شكل مجمع، إلا أن هذا الحساب يظهر في مدونة الحسابات في النظام المحاسبي المالي ضمن الخصوم(مجموعة الأولى حسابات رؤوس الأموال)، وإن كان يوجد حساب شبيه له، هو حـــ/ 266: الديون الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع، ورغم ذلك لم يتم استخدامه في السابق نتيجة خطأ في التسجيل المحاسبي، ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الخطأ تم تصحيحه حاليًا.
- غياب تفصيل حـــ/ 30 المخزونات، حيث يعطى بقيمة إجمالية، من دون توضيح مكوناته: مواد أولية، منتجات تامة، إنتاج جاري ... إلخ، مما لا يسمح بالتحليل المالي للمخزونات انطلاقا من الميزانية.
- نلاحظ غياب أي مؤونات للأصول الجارية بمختلف أنواعها(مخزونات، زبائن، أصول جارية أخرى)، مما يُشير إلى عدم وجود أي احتياطات مالية لمواجهة أي خسائر محتملة أو تدهور في قيمة هذه الأصول، مثل وجود زبائن معدومين.
- انعدام الضرائب المؤجلة أصول وهذا يعني أنه لا يوجد أي اختلالات أو الفروقات تنشأ بين النتيجة المحاسبية التي تُحدد وفقًا للنظام المحاسبي المالي والنتيجة الجبائية التي تُحدد وفقًا لتطبيق أحكام وقوانين الجبائية.

الجدول رقم (3-04): خصوم الميزانية المقارنة في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

الوحدة: دج

البيان	2018	2017
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	162.619.800	162.619.800
رأس المال غير المطلوب	0	0
العلاوات والاحتياطات- (الاحتياطات المدمجة)	65.885.323	65.885.323
فارق إعادة التقييم	0	0
فارق المعادلة(1)	0	0
النتيجة الصافية	1.308.194.175	1.407.585.237
الترحيل من جديد	1.622.494.297	1.651.306.904
حصة الشركة المدمجة	0	0
حصة ذوي الأقلية	0	0
مجموع رؤوس الأموال الخاصة I	**3.159.193.595**	**3.287.397.264**

الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	254.060.015	399.237.166
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	0	0
الديون الأخرى غير الجارية	0	0
المؤونات والمنتجات المثبتة مسبقا	0	0
مجموع الخصوم غير الجارية II	**254.060.015**	**399.237.166**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	344.555.418	637.164.167
الضرائب	70.912.005	67.961.187
الديون الأخرى	115.156.242	117.391.893
الخزينة الخصوم	0	0
مجموع الخصوم الجارية III	**530.623.665**	**822.517.247**
المجموع العام للخصوم	**3.943.877.274**	**4.509.151.678**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

من خلال ملاحظة وتحليل البنود التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية المالية، يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي نذكرها في النقاط التالية:

- المؤسسة لم تقم بإعادة تقييم الأصول في نهاية كل سنة، وبالتالي لم تأخذ القيمة السوقية للأصول في الاعتبار، ويعود السبب الرئيسي إلى ارتفاع تكاليف تعيين خبراء خارجيين لإجراء عمليات إعادة التقييم ،وبناءً على ذلك تكون بنود الأصول تعبّر فقط عن التكلفة التاريخية لحيازتها أو شرائها، ولا تعكس القيمة العادلة الحالية للأصول، وما يؤكده أن حـــ/ 105: فارق إعادة التقييم الذي غير موجود خلال سنتي 2017 و2018، مما يثير التساؤل حول سلامة قيمة الأصول في الجانب الأيمن للميزانية المالية.
- غياب تخصيص أي مؤونات للخصوم غير الجارية أو الجارية (مؤونة الخسائروالأعباء)، رغم أهميتها للمؤسسة، وهذا لمواجهة أي مخاطر وخسائر محتملة في المستقبل.
- غياب خزينة الخصوم السالبة خلال السنتين 2017 و2018، مما يشير إلى عدم اعتماد المؤسسة على السحب على المكشوف كمصدر لتمويل الخزينة، ويعود ذلك إلى غياب هذا المصدر التمويلي الهام في البنوك الجزائرية من جهة، وعدم حاجة المؤسسة إليه من جهة أخرى بسبب وجود سيولة متوافرة في الخزينة بشكل دائم.

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لسنة 2018

إضافة إلى ما سبق تم الحصول على المعلومات الخاصة بجدول حسابات النتائج لسنة 2018 المعد من طرف مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- والموضح في الجدول التالي بالاعتماد على الملحق رقم (06):

الجدول رقم (3-05): جدول حسابات النتائج في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

الوحدة: دج

البيان	2018
المبيعات والمنتجات الملحقة	5.496.097.700
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	1.010.504
الإنتاج المثبت	0
إعانات الاستغلال	0
1- إنتاج السنة المالية	**5.497.108.204**
المشتريات المستهلكة	-3.290.171.726
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	-118.995.542
2- إستهلاك السنة المالية	**-3.409.167.268**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**2.087.940.936**
أعباء المستخدمين	-242.641.173
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-26.889.719
4- إجمالي فائض الاستغلال	**1.818.410.047**
المنتجات العملياتية الأخرى	47.691.099
الأعباء العملياتية الأخرى	-111.734.919
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	-353.874.555
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	0
5- النتيجة العملياتية	**1.400.491.672**
المنتجات المالية	1.633.829
الأعباء المالية	-21.328.261
6- النتيجة المالية	**-19.694.433**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**1.380.797.240**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-72.603.065
الضرائب المؤجلة-تغيرات-حول النتائج العادية	0
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**5.546.433.132**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-4.238.238.957**
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1.308.194.175**
العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)	0

العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)	0
9- النتيجة غير العادية	**0**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	**1.308.194.175**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

من خلال الفحص الأولي لحساب النتائج ومختلف مكوناته كنواتج وأعباء أو أرصدة وسيطية للتسيير، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- وجود إنتاج مخزن سنة 2018 بقيمة مليون دج، يعبر عن تراكم مخزون المياه المعدنية، بسبب أن إمكانية البيع لا تصل إلى مستوى الطاقة الإنتاجية المستغلة، وهذا بسبب الاستهلاك الموسمي لمنتج المياه المعدنية من جهة، والمنافسة الشديدة من قبل العديد من مؤسسات المياه المعدنية المنتشرة بشكل كبير في السوق الجزائرية.

- رغم الاستثمارات والتوظيفات المالية لمؤسسة بمجموع يزيد عن 702.341.638دج مليون دج سنة 2018، منها 420.000.000دج في شكل مساهمات و282.341.638دج في شكل إقراض إلا أن عوائدها هزيلة، لم تتعدى 1.633.829دج، ما يمثل معدل عائد يقل عن 1%، هذا العائد ضعيف جداً مقارنة بما يمكن تحقيقه من عائدات في حالة الاستثمارات الحقيقية.

- يصل معدل الإدماج في مؤسسة قديلة إلى 38%، الذي يحسب بقسمة القيمة المضافة على رقم الأعمال، وهي نسبة وإن كانت ضعيفة، فإنها مبررة بسبب طبيعة نشاط المؤسسة، الذي يقتصر على تعبئة المياه المعدنية الطبيعية في قوارير مختلفة الأحجام، مع معالجة ضئيلة وهامشية للمياه من المنبع وحتى تعبئتها.

- نصيب أعباء المستخدمين من القيمة المضافة التي تحققها مؤسسة قديلة، لا يتجاوز 12% هذه النسبة تعتبر جيدة إلى حد ما، حيث تشير إلى قدرة المؤسسة على التحكم في التكاليف، ولتقييم هذه النسبة بشكل أكثر دقة يجب مقارنتها مع السنوات السابقة للمؤسسة حتى يساعدنا ذلك في تحديد ما إذا كانت النسبة الحالية تتجاوز أو تقل عن المعدلات السابقة، وبالتالي يمكن اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينها إذا لزم الأمر، خاصة وأن طبيعة نشاط تعبئة المياه المعدنية الذي لا يتطلب العديد من العمالة.

- نصيب مؤسسة قديلة من فائض نشاط الاستغلال المحقق يزيد عن 77%، مما يبين هامشية التكاليف التشغيلية (33% فقط) من جهة، والمردودية المرتفعة التي تبقى في حوزة المؤسسة، مما يسمح بتوزيعات أرباح عالية على الشركاء أو تنفيذ استثمارات جديدة، حيث أن نشاط الاستغلال يولد القيمة للمؤسسة ومساهميها.

- الضرائب الواجب دفعها لسنة 2018، لا تشكل إلا 5.26% من النتيجة العادية، مع أن معدل الضريبة على أرباح الشركات 19%، مما يبين توجه مؤسسة قديلة لتخفيض القاعدة الضريبية، من خلال الاستفادة من كل الوسائل التي يتيحها التشريع الضريبي في هذه المجال.

- غياب النتائج والأعباء غير العادية، والاقتصار على النشاط العادي لمؤسسة قديلة عند إعداد جدول حساب النتائج، رغم أن جدول تدفقات النقدية الذي أعدته المؤسسة لسنة 2018، يحتوي على تحصيلات غير عادية صافية بقيمة 9.71 مليون دج تقريبا.

المطلب الثاني : إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

استنادا إلى ما سبق سنحاول في هذا المطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31-12-2018 وفق الطريقة المباشرة، وذلك لأن مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- تعتمد في إعدادها على الطريقة المباشرة، وهي الطريقة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي متطابقة تماما مع معايير المحاسبية الدولية مع الاختلاف في بعض المصطلحات وهذا ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجديد، أما شكلها ومحتواها فهو محدد بهدف تسهيل عملية المقارنة، أما في معايير المحاسبية الدولية ليس لها شكل معين ولكن يجب أن تحتوي على حد أدنى من العناصر الأساسية.

ولقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة إعداد وعرض جدول تدفقات النقدية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، حيث يعتبر من بين القوائم المالية الإجبارية الواجب عرضها نهاية كل دورة مالية، كما ورد هذا الجدول ضمن القوائم المالية النهائية الإلزامية التي نص عليها المعيار IAS 1، أما محتواه وطريقة إعداده فقد تناولها المعيار IAS 7، وهو متطابق تماما مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي. (بن حركو، 2017، الصفحات 115-116)

ويتم حساب عناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية كما يلي:

الفرع الأول: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتشمل العناصر المرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة بشكل أساسي، وهو نشاط الاستغلال وما يتضمنه من شراء، تخزين، إنتاج، بيع، إضافة لأي أنشطة غير عادية لا تندرج ضمن الاستثمار والتمويل، ولذا يشمل التدفقات النقدية التالية:

أولاً: التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن

يتم تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن من خلال الحساب 70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة ماعدا حساب 709 التخفيضات التجارية الممنوحة ويجب استثناء وطرح (-) التغير في رصيد حساب 411 الزبائن والحسابات الملحقة، وذلك من خلال الفرق بين رصيد أخر مدة ورصيد أول مدة، أي أنه باستخدام البيانات السابقة فإن المقبوضات النقدية من العملاء تحسب كما يلي:

الجدول رقم (3-06): كيفية حساب التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/70	مبيعات بضاعة	5.496.097.700	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
2	حـــ/709	التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة	0	يستخرج مبلغ التخفيضات والحسومات والتنزيلات الممنوحة من ميزان المراجعة
3	حـــ/4457	الرسم على القيمة المضافة على المبيعات	1.041.863.831	يستخرج هذا مبلغ من ميزان المراجعة
4	حـــ/411	التغير في حساب الزبائن والحسابات الملحقة	(6.422.444)	يستخرج هذا المبلغ من الميزانية المقارنة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 38.214.300 **ورصيد بداية المدة**(2017/12/31) هو44.636.744
5	4 -3 +2-1	صافي التحصيلات النقدية من العملاء	6.531.539.087	ــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ملاحظة: التخفيضات والحسومات والتنزيلات الممنوحة حـــ/709 تساوي الصفر وهذا لأن المؤسسة لم تمنح أي تخفيضات في هذه السنة (2018).

ثانيًا: التحصيلات النقدية الأخرى

التحصيلات الأخرى التي تضم الحساب 74 إعانات الاستغلال، والحساب 75 المنتوجات العملياتية الأخرى ماعدا الحساب 752 فوائض قيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية، والتغير في حساب 487 المنتوجات المسجلة مسبقاً، ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-07): كيفية حساب التحصيلات النقدية الأخرى

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/74	إعانات الاستغلال	0	يستخرج مبلغ الإعانات من جدول حسابات النتائج
2	حـــ/75	المنتوجات العملياتية	47.691.099	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
3	حـــ/752	فوائض قيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	17.153.609	يستخرج هذا مبلغ من ميزان المراجعة
4	حـــ/487	التغير في حساب المنتوجات المسجلة مسبقاً	0	يستخرج التغير في حساب المنتوجات المسجلة مسبقاً من ميزان المراجعة
5	4-3-2+1	التحصيلات الأخرى	30.537.490	ــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ملاحظة: إعانات الاستغلال معدومة لأن المؤسسة لم تتحصل على إعانات من الدولة خلال جميع سنوات الدراسة.

ثالثًا: المبالغ المدفوعة للموردين

تتمثل المبالغ المدفوعة للموردين في مجموعة من المبالغ المدفوعة للموردين المتعاملين مع المؤسسة خلال السنة وتضم الحساب 60 المشتريات المستهلكة ماعدا الحساب 609 التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات، وحساب 61 الخدمات الخارجية، وحساب 62 الخدمات الخارجية الأخرى، ويستثنى منها (-) التغير في رصيد حساب 401 موردو المخزونات والخدمات، ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-08): كيفية حساب المبالغ المدفوعة للموردين

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/60	المشتريات المستهلكة	3.290.171.726	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
2	حـــ/609	التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها من المشتريات	0	يستخرج مبلغ هذا الحساب من ميزان المراجعة
3	حـــ/61+حـــ/62	الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى	118.995.542	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
4	حـــ/4456	الرسم على القيمة المضافة على المشتريات	1.677.296.424	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة

5	حـــ/401	التغير في حساب موردو المخزونات والخدمات	(277.155.630)	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 216.602.856 **ورصيد بداية المدة** (2017/12/31) هو493.758.486
6	5-4+3+2-1	المبالغ المدفوعة للموردين	4.809.308.062	ــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ملاحظة: التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات تساوي الصفر لأن المؤسسة لم تتحصل على أي تخفيضات خلال سنة 2018.

رابعًا: المبالغ المدفوعة للمستخدمين

تشمل المبالغ المدفوعة للمستخدمين على حساب 63 أعباء المستخدمين، ويجب استثناء و طرح (-) التغير في حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة، والتغيير في حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة، ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-09): كيفية حساب المبالغ المدفوعة للمستخدمين

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/63	أعباء المستخدمين	242.641.173	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
2	حـــ/42	التغير في حساب المستخدمون والحسابات الملحقة	100.240	يستخرج هذا مبلغ من ميزان المراجعة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 13.555.290 **ورصيد بداية المدة**(2017/12/31) هو13.455.050
3	حـــ/43	التغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	7.981	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 5.966.478

				ورصيد بداية المدة(2017/12/31) هو 5.958.497
4	3-2-1	المبالغ المدفوعة للمستخدمين	242.532.952	ــــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ملاحظة: يضم الحساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة لدى مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- حسابين فرعيين، وهم الحساب 421 الأجور المستحقة، والحساب 425 المستخدمون: التسبيقات والمدفوعات تحت الحساب، ويتم حساب التغير من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (3-10): كيفية حساب التغير في حـــ/ 42 المستخدمون والحسابات الملحقة

الوحدة: دج

1	حـــ/ 421 الأجور المستحقة	**رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 26.130 **ورصيد بداية المدة**(2017/12/31) هو26.130
2	حـــ/ 425 المستخدمون: التسبيقات والمدفوعات تحت الحساب	**رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 13.555.290 **ورصيد بداية المدة**(2017/12/31) هو13.455.050
3	1 + 2	100.240

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

خامسًا: المبالغ المدفوعة للمتعاملين الآخرين

وتشمل مجموعة من الحسابات المتفرعة من الحساب 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، ومجموعة من الحسابات المتفرعة من حساب 65 الأعباء العملياتية الأخرى، ويستثنى (-) التغير في رصيد حساب 445 الرسم على القيمة المضافة، والتغير في رصيد حساب 447 الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة، والتغير في رصيد حساب 467 الحسابات الأخرى الدائنة والمدينة، والتغير في حساب 486 الأعباء المقيدة مسبقاً، ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-11): كيفية حساب المبالغ المدفوعة للمتعاملين آخرين

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	26.889.719	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
2	حـــ/65	الأعباء العملياتية الأخرى	111.734.919	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج

3	حـــ/445	التغير في رصيد حساب الرسم على القيمة المضافة	(62.155.476)	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 31.766.784 **ورصيد بداية المدة** (2017/12/31) هو93.922.260
4	حـــ/447	التغير في رصيد حساب الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة	(731.199)	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 2.523.307 **ورصيد بداية المدة** (2017/12/31) هو3.254.506
5	حـــ/467	التغير في رصيد حساب الحسابات الأخرى الدائنة والمدينة	(55.952)	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 0 **ورصيد بداية المدة** (2017/12/31) هو55.952
6	حـــ/486	التغير في رصيد حساب الأعباء المقيدة مسبقاً	749.317	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 749.317 **ورصيد بداية المدة** (2017/12/31) هو0
7	1+2-3-4-5-6	المبالغ المدفوعة للمتعاملين الآخرين	200.817.948	ــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

سادسًا: الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة

الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة تتمثل في مجموعة من الحسابات المتفرعة من الحساب 66 الأعباء المالية، ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-12): كيفية حساب الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/661	الأعباء الفوائد	13.107.531	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة
2	حـــ/627	الخدمات المصرفية وما شابهها	7.505.815	يستخرج هذا المبلغ من ميزان المراجعة
3	2+1	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	20.613.346	ــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

سابعًا: الضرائب على النتائج المدفوعة

تتمثل الضرائب على النتائج المدفوعة في الحساب 695 الضرائب على الأرباح من نتائج الأنشطة العادية، ويجب استثناء وطرح (-) التغير في رصيد الحساب 444 الدولة وضرائب على النتائج، ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-13): كيفية حساب الضرائب على النتائج المدفوعة

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/695	الضرائب على الأرباح من نتائج الأنشطة العادية	72.603.065	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
2	حـــ/444	التغير في رصيد الحساب الدولة وضرائب على النتائج	34.045.506	يستخرج هذا مبلغ من ميزان المراجعة
3	2 +1	الضرائب على النتائج المدفوعة	106.648.571	ــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ملاحظة: عند حساب التغير في حـــ/444 الدولة: الضرائب على النتائج، نجد أنه ظهر في ميزان المراجعة في سنة 2017 دائن وهي الحالة العادية وفي سنة 2018 أصبح مدين.

هذا يعني أنه في سنة 2017 قامت المؤسسة بسداد مبلغ ضريبة أقل من مبلغ الضريبة المستحقة نهائيًا ولهذا ظهر مدين، وفي سنة 2018 تم سداد أعلى من مبلغ الضريبة المستحقة نهائيًا وهنا يكون حـــ/444 مبلغ الضريبة الزائد عن قيمة الضريبة الفعلية لتلك السنة، والذي تم دفعه.

ولحساب النقدية المدفوعة على الضرائب على النتائج، يتم تطبيق القانون بشكل عادي، لكن فقط يكون حـــ/444 لسنة 2018 بإشارة سالبة، لأنه مدين ويحسب كالتالي:

النقدية المدفوعة على الضرائب على النتائج = حـــ/ 695 (2018)- Δ حـــ/ 444

النقدية المدفوعة على الضرائب على النتائج = 72.603.065 - (-30.739.972 – 3.305.534)

النقدية المدفوعة على الضرائب على النتائج = 72.603.065+(30739972 + 3305534) =106.648.571دج

ثامنًا: تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية تمثل الفرق بين الحساب 77 الإيرادات غير العادية، والحساب 67 الأعباء غير عادية، ويمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (3-14): تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/77	الإيرادات غير العادية	0	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
2	حـــ/67	الأعباء غير عادية	0	يستخرج هذا المبلغ من جدول حسابات النتائج
3	2-1	تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	*9.731.015	ــــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-الملحق رقم (08)

*في جدول حسابات النتائج نجد أن الحسابين 77 و67 المتعلقين بالعناصر غير العادية "المنتجات" و"الأعباء" على التوالي، يظهران بقيمة معدومة، ولكن عند النظر في قائمة التدفقات النقدية المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة، نجد أن قيمتهما تظهر بمبلغ9.731.015دج، ورغم المحاولات العديدة في البحث عن مصدر هذا المبلغ، إلا أنه لم يتم العثور على أي معلومات تفيد في تحديد مصدر هذا المبلغ أو تفسير وجوده في قائمة التدفقات النقدية.

ويمكن الحصول على صافي تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة قديلة من خلال جمع كل قيم المتحصلات من الأنشطة التشغيلية مطروحا منها كل الأرصدة أو المبالغ المدفوعة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-15): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة (الأنشطة التشغيلية) حسب الطريقة المباشرة في 31-12-2018

الوحدة: دج

البيان	السنة المالية 2018
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التشغيل	
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	5.562.076.577
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	5.252.658.962
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	- 20.613.346
الضرائب عن النتائج المدفوعة	- 106.648.570
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	9.731.014
صافي تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التشغيل	1.191.886.713

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول من رقم (3-06) إلى(3-14)

تتمثل الأنشطة التشغيلية في الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، لذا فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-15) بالنسبة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، أنها حققت صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية موجب ويقدر بـــ: 1.191.886.713 دج، مما يدل على أن أنشطتها الرئيسية تولد نقدية قادرة على تغطية المصاريف الخاصة بالدورة التشغيلية، وكما أنها حققت فائضًا يساعد في تغطية جزء مهم من الالتزامات الاستثمارية والتمويلية، وبناءًا على ذلك فإن هذا يعد كمؤشر إيجابي ودليل على مدى فعالية وتحكم المؤسسة في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.

الفرع الثاني: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

وتشمل العناصر التالية:

أولاً: التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية

وهي المبالغ المالية التي تحصلت عليها المؤسسة نتيجة التنازل عن التثبيتات العينية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل الذي يتضمنه الحساب 462 الحسابات المدينة عن عمليات التنازل عن التثبيتات.

الجدول رقم (3-16): كيفية حساب التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبلغ	مصدر المبلغ
1	حـــ/462	الحسابات المدينة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	2.030.000	يستخرج هذا مبلغ من ميزان المراجعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ثانيًا: التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية

وهي المبالغ المالية التي تحصلت عليها المؤسسة نتيجة التنازل عن التثبيتات المالية وتتمثل في سعر التنازل الذي يتضمنه الحساب 465 الحسابات المدينة عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية.

الجدول رقم (3-17): كيفية حساب التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبلغ	مصدر المبلغ
2	حـــ/465	الحسابات المدينة عن عمليات التنازل عن التثبيتات المالية	141.085.000	يستخرج هذا مبلغ من ميزان المراجعة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ثالثًا: فوائد تم تحصيلها عن توظيفات مالية وحصص وأقساط مقبوضة من نتائج مستلمة

وتتمثل في مجموعة من الحسابات المتفرعة عن الحساب 76 المنتوجات المالية.

الجدول رقم (3-18): كيفية حساب الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبلغ	مصدر المبلغ
2	حـــ/76	المنتوجات المالية	0	يستخرج هذا مبلغ من جدول حسابات النتائج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

على الرغم من وجود حساب المنتوجات المالية بقيمة 1.633.829 دج في جدول حسابات النتائج، إلا أنه في قائمة التدفقات النقدية يظهر بقيمة معدومة، هذا الاختلاف يثير شكوكًا حول صحة الكشوف المالية التي تم الحصول عليها من مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، حيث الفارق بين القيمتين يشير إلى وجود تباين أو عدم تطابق في المعلومات المالية المسجلة في جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، هذا الاختلاف قد يكون ناجمًا عن أخطاء في التسجيل المحاسبي أو تبعات مشكلات في برنامج المحاسبة المستخدم (PC COMPT)، بإعتباره لم يتم تحديثه فيما يخص قائمة التدفقات النقدية منذ سنة اصدار البرنامج اي منذ سنة 2010، وذلك لأن معظم المؤسسات الجزائرية لا تعطي اهتمامًا كبيرًا لمخرجات هذه القائمة، على عكس الميزانية وجدول حسابات النتائج التي تقوم المؤسسة المصنعة للبرنامج (Sarl DLG) بتطوريها كل سنة لحل المشكلات الموجودة.

رابعًا: المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية

وهي المبالغ النقدية المدفوعة إلى موردو التثبيتات الحساب 404 عند اقتناء التثبيتات.

خامسًا: المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية

وهي المبالغ النقدية المدفوعة عند اقتناء التثبيتات المالية.

ويمكن الحصول على صافي تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، من خلال جمع كل قيم المتحصلات من الأنشطة الاستثمارية مطروحا منها كل الأرصدة أو المبالغ المدفوعة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-19): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة (الأنشطة الاستثمارية) في 31-12-2018

الوحدة: دج

البيان	السنة المالية 2018
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار	
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	- 196.314.432
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	2.030.000
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	- 141.267.700
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	141.085.000
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	0
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	0
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار	- 167.467.132

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-19) أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- سالب ويقدر بـــ: 167.467.132دج، مما يدل على أن مؤسسة قديلة لم تحقق تدفقات نقدية من أنشطتها الاستثمارية وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بتوسيع الاستثمار في التثبيتات المادية والمعنوية والمالية، وفي المقابل تنازلت عن الاستثمارات في التثبيتات المادية والمعنوية لكنها تحصلت على مبالغ قليلة نتيجة لذلك، كما أنها لم تحقق أية تدفقات نقدية من التوظيفات المالية.

الفرع الثالث: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

وتشمل العناصر التالية:

أولاً: التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم (رفع رأس المال نقدا)

وهو التحصيل الناتج عن إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب 101 رأس المال، بالإضافة إلى التغير في الحساب 103 العلاوات الإصدار المرتبطة برأس مال المؤسسة.

الجدول رقم(3-20): التدفقات النقدية المرتبطة برأس المال(زيادة أو خفض)

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبلغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/10	رأس مال تم إصداره(2018)	162.619.800	الميزانية المالية لسنة 2018
2	حـــ/10	رأس مال تم إصداره(2017)	162.619.800	الميزانية المالية لسنة 2017
3	2-1	التغير في حـــ/10	0	ــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

يتضح من الجدول السابق، أن التغير في رأس المال الصادر كان معدوما، مما يعني أنه لم يتم رفع رأس المال، أي عدم وجود مساهمات جديدة من المساهمين الحاليين أو مساهمين جدد، كما أنه لم يتم خفض رأس المال خلال 2018، وهو ما يعني غياب تغيير في وضعية رأس المال الأساسي، وهو ما يتطابق مع جدول تدفقات النقدية للخزينة التي أعدته المؤسسة.

ثانيًا: التحصيلات المتأتية من القروض

وهي الحصول على قروض جديدة، وتتمثل في التغير الحساب 16 القروض والديون المماثلة، وتضاف إليها تسديدات الديون خلال السنة المالية.

الجدول رقم(3-21): كيفية حساب التحصيلات المتأتية من القروض

الوحدة: دج

	رقم الحساب	البيان	المبالغ	مصدر المبالغ
1	حـــ/16	التغير في الحساب القروض والديون المماثلة	(145.177.151)	يستخرج هذا المبلغ من الميزانية المقارنة حيث أن: **رصيد نهاية المدة** (2018/12/31) هو 254.060.015 **ورصيد بداية المدة**(2017/12/31) هو399.237.166
2		تسيدادت القروض أو الديون الأخرى المماثلة	152.855.746	يستخرج هذا المبلغ من جدول حركة القروض
3	2+1	التحصيلات المتأتية من القروض	*38.535	ــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

*بناء على المقابلة التي أُجريت مع محاسب المؤسسة، وعند طلبنا جدول حركة القروض لمؤسسة قديلة لسنة 2018، حتى نتمكن من معرفة القروض الجديدة وتسديدات القروض، أوضح لنا أن المؤسسة لا تقوم بإعداد هذا الجدول، وصرح أن المؤسسة لم تحصل على أي قرض سنة 2018، وأنه لا يعلم مصدر هذا القرض الجديد المدرج في قائمة التدفقات النقدية، مما يشير إلى وجود نقص في إعداد الوثائق المحاسبية الملحقة، والتي من بينها جدول حركة القروض.

ثالثًا: تسديدات الديون خلال السنة

وتتمثل في القروض الجديدة خلال السنة المالية مطروحا منها التغير في الحساب 16 القروض والديون المماثلة.

ويمكن الحصول على صافي تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة قديلة، من خلال جمع كل التحصيلات من الأنشطة التمويلية مطروحا منها كل الأرصدة أو المبالغ المدفوعة المتعلقة بالأنشطة التمويلية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-22): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة (الأنشطة التمويلية) في 31-12-2018

الوحدة: دج

البيان	السنة المالية 2018
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل	
التحصيلات أعقاب إصدار الأسهم	0
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	- 1.426.213.167
التحصيلات المتأتية من القروض	38.535
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	- 152.855.746
صافي تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل	- 1.579.030.379

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

من خلال الجدول رقم (3-22) نلاحظ أن صافي تدفقات النقدية من أنشطة التمويل لدى المؤسسة هو سالب ويقدر بـــ: 1.579.030.379 دج، مما يشير إلى أن المؤسسة دفعت مبالغ نقدية أكبر من التحصيلات الخاصة بها، وهذا يعود إلى قيام المؤسسة بتسديدات القروض التي على عاتقها وحصص الأرباح وغيرها من التوزيعات، ورغم حصول المؤسسة على قروض جديدة، إلا أن هذه القروض ليست بمبالغ كبيرة وبالتالي أدى إلى ظهور صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل بقيمة سالبة، ويمكن أن يعتبر هذا كمؤشر إيجابي حيث يعطي نظرة على قدرة المؤسسة على تحمل التزاماتها المالية والتحكم في مصادر التمويل من خلال تسديد ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض، كما أن عدم اللجوء إلى الاقتراض يعني تفادي دفع فوائد عالية على القروض وتقليل المخاطر المالية المرتبطة بالديون.

الفرع الرابع: الشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية

بعد تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كل على حدة، يتم حساب مجموع التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث خلال الدورة، والذي يجب أن يعبر عن التغير في رصيد النقدية وما يعادلها بين بداية الدورة ونهايتها، والجدول التالي يوضح الشكل النهائي لقائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-:

الجدول رقم (3-23): قائمة التدفقات النقدية في 31-12-2018 لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

الوحدة: دج

البيان	2018
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	6.562.076.577
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-5.252.658.962
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-20.613.346
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-106.648.571
التدفقات النقدية قبل الأنشطة غير العادية	1.182.155.698
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة غير العادية	9.731.015
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)	**1.191.886.713**
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية	
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية و معنوية	-169.314.432
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	2.030.000
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-141.267.700
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	141.085.000
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	0
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	0
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)	**-167.467.132**
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية	
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-1.426.213.168
التحصيلات المتأتية من القروض	38.535
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-152.855.747
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية (جـــ)	**-1.579.030.379**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	0
تغير أموال الخزينة خلال الفترة (أ + ب + جـــ)	**-554.610.798**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	**989.710.094**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	**435.099.296**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**-554.610.798**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**1.308.194.175**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ڤديلة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية

بعدما قمنا بإعداد قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة في المبحث السابق، ولغرض التوصل إلى نتائج الدراسة سنقوم في هذا المبحث بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية باستخدام قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي وذلك خلال السنوات المالية 2015 – 2018.

المطلب الأول: تحليل أرصدة التدفقات النقدية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة المالية ولما توفره من رؤية شاملة، وعليه سوف يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى منطق هذه القائمة من خلال تحليل تدفقاتها النقدية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- والتي تنقسم إلى ثلاث أنشطة رئيسية متمايزة لكنها مترابطة فيما بينها، حيث يحتاج كل منها إلى تحليل لكي يساعد على بناء تصور حول الوضع المالي للمؤسسة.

وفيما يلي سنقوم بعرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- من سنة 2015 إلى سنة 2018:

الجدول رقم (3-24): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للسنوات المالية 2015 – 2018

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية				
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	3.212.868.985	5.076.943.604	5.939.240.724	6.562.076.577
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	-2.330.365.668	-3.363.733.170	-4.266.242.511	-5.252.658.962
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-18.307.420	-27.978.411	-30.300.092	-20.613.346
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-147.817.687	-107.363.089	-99.777.676	-106.648.571
التدفقات النقدية قبل الأنشطة غير العادية	716.422.617	1.577.868.933	1.542.920.445	1.182.155.698
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة غير العادية	0	781.813	145.047	9.731.015
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)	**716.422.658**	**1.578.650.746**	**1.543.065.493**	**1.191.886.713**
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية				
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-115.068.469	-244.659.696	-224.813.736	-169.314.432
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	0	665.000	2.940.000	2.030.000
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-8.486.800	-15.209.600	-700.715.750	-141.267.700
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	6.799.490	11.832.415	1.028.682	141.085.000
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	1.921.672	8.322.548	3.994.596	0
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	0	0	0	0
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)	**-114.834.107**	**-239.049.333**	**-917.566.209**	**-167.467.132**
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية				
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0	0	0	0
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-479.955.000	-325.198.667	0	-1.426.213.168
التحصيلات المتأتية من القروض	20.086	57.789	60.588	38.535
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-718.640.123	-601.869.760	-570.959.141	-152.855.747
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية (جـ)	**-1.198.575.037**	**-927.010.638**	**-570.898.554**	**-1.579.030.379**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	0	0	0	0
التغير في الخزينة الإجمالية (أ + ب + جـ)	**-596.986.486**	**412.590.775**	**54.600.730**	**-554.610.798**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	**474.552.621**	**514.139.108**	**926.693.655**	**989.710.094**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	**359.897.376**	**926.693.655**	**989.710.094**	**435.099.296**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**-114.655.245**	**412.554.546**	**63.016.440**	**-554.610.798**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**-863.631.016**	**-644.786.972**	**-1.344.568.797**	**-1.862.804.973**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-الملحق رقم (07) و(08)

يوضح الجدول السابق تفاصيل تكوين الخزينة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-خلال فترة الدراسة من سنة 2015 إلى سنة 2018، كما يوضح الأرصدة المتعلقة بالتدفقات النقدية الثلاثة: التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والتي سوف تمكننا فيما بعد من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من تحليل كل رصيد على حدة، حيث يتضح من خلاله بأن التغير في الخزينة الإجمالية للمؤسسة تعرضت لتذبذب وعدم استقرار خلال الأربع سنوات، فقد حققت تغيرًا سلبيًا في خزينتها الإجمالية خلال سنة 2015 بقيمة 596.986.486دج، ولكن تمكنت المؤسسة من تحسين وضعها في سنة 2016، حيث أصبح التغير إيجابيًا بقيمة 412.590.775دج، ثم شهد انخفاضا كبيرًا سنة 2017، إلا أنه وبالرغم من هذا الانخفاض الكبير فإن مؤسسة قديلة قد حققت تغير موجب بقيمة 54.600.730دج، لينخفض بعد ذلك انخفاضا شديدًا في سنة 2018 محققا بذلك خزينة سالبة بقيمة 554.610.798دج.

ولمعرفة الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار المسجل في الخزينة الإجمالية يجب علينا دراسة التغيرات التي حدثت في مختلف أنواع الأنشطة المكونة لها والمتمثلة في صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، وصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية وصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية.

أولاً: تحليل أرصدة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية

تتمثل أرصدة التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، في المبالغ النقدية التي تتلقاها وتدفعها المؤسسة نتيجة للأنشطتها التشغيلية اليومية، وتتضمن هذه الأنشطة المبيعات والمشتريات والأجور والرواتب والضرائب والفوائد المدفوعة، وغيرها من العمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة، ويمكن استخدام هذه الأرصدة لتقييم كفاءة الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ومدى قدرتها على توليد التدفقات النقدية من أنشطتها الأساسية،كما تعد هذه الأرصدة مصدر تمويل داخلي مهم يمكن إستخدامه لدعم الأنشطة الأخرى في المؤسسة، والتي يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-25): التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة قديلة (2015 – 2018) حسب الطريقة المباشرة

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة تشغيلية				
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	3.212.868.985	5.076.943.604	5.939.240.724	6.562.076.577
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-2.330.365.668	-3.363.733.170	-4.266.242.511	-5.252.658.962
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-18.307.420	-27.978.411	-30.300.092	-20.613.346
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-147.817.687	-107.363.089	-99.777.676	-106.648.571
التدفقات النقدية قبل الأنشطة غير العادية	716.422.617	1.577.868.933	1.542.920.445	1.182.155.698
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة غير عادية	0	781.813	145.047	9.731.015
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة تشغيلية (أ)	**716.422.658**	**1.578.650.746**	**1.543.065.493**	**1.191.886.713**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-الملحق رقم (07) و(08)

ومن أجل توضيح أكثر لتطورات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية قمنا بترجمة معطيات الجدول إلى الأشكال البيانية التالية وذلك لسنوات 2015 – 2018:

الشكل رقم (3-02): يوضح تطور صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

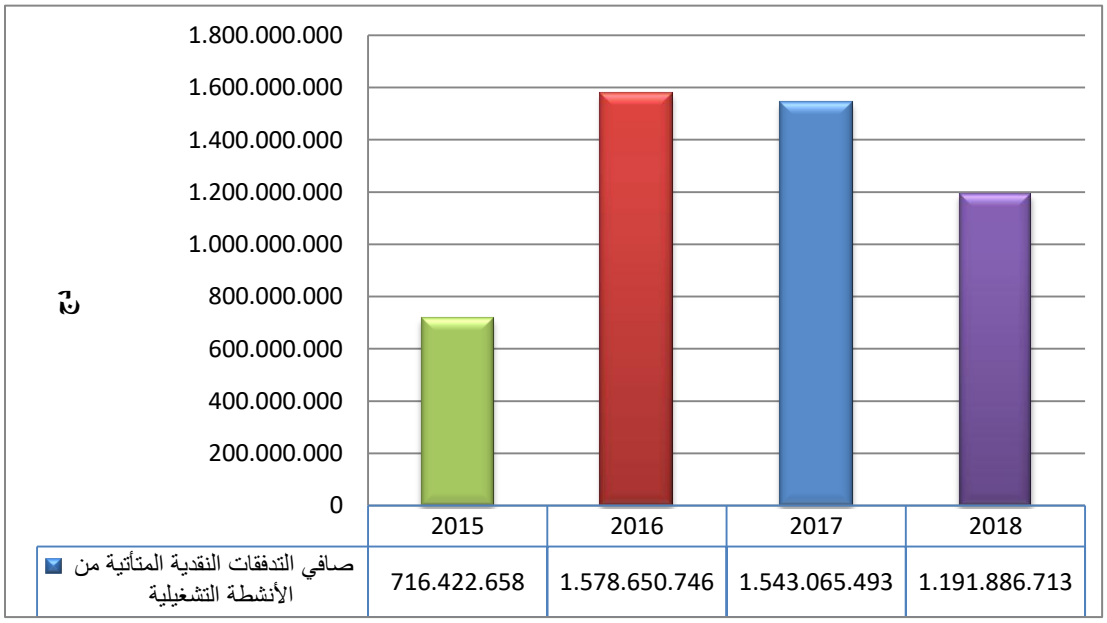

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج (EXCEL) وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-25)

من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني نلاحظ أن المؤسسة حققت تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية موجبة خلال جميع سنوات الدراسة، فخلال سنة 2015 حققت المؤسسة صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية منخفض جدا مقارنة بباقي السنوات، والذي يرجع بدرجة الأولى إلى انخفاض التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن، وهذا يشير إلى تراجع المبيعات الصافية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-كما يشير إلى وجود صعوبة في تحصيل المستحقات من عند الزبائن، ويمكن أن يكون هذا بسبب سياسة الائتمان التي تطبقها المؤسسة والتي تسمح للزبائن بتأجيل السداد لفترة طويلة وذلك بسبب المنافسة القوية في السوق.

أما في سنة 2016 فنلاحظ ارتفاعا في صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية بمقدار 862.228.088دج أي بمعدل 120,35 %، وهذا يعود أساسا إلى الارتفاع المسجل في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن نتيجة تحسن المبيعات بالإضافة إلى التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة غير العادية التي أصبحت تقدر بـــ: 781.813 دج بعدما كانت منعدمة في سنة 2015 وبالإضافة كذلك إلى انخفاض في الضرائب عن النتائج المدفوعة بنسبة 27,37 %، وبالتالي ما أدي إلى إرتفاع صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية خلال هذه السنة.

أما في سنة 2017 نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية تراجع عما كان عليه في سنة 2016، وهذا على الرغم من الإرتفاع المسجل في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن بنسبة 16,98 %، لكن قابله إرتفاع في قيمة المدفوعات (التسديدات) النقدية لكل من الموردين والمستخدمين بنسبة أكبر حيث بلغت زيادتها 26,83%.

وواصل الانخفاض في صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية إلى سنة 2018، ليصبح 1.191.886.713 دج، أي أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلي انخفضت بمقدار 351.178.799 دج، أي بنسبة 22,76%، وهذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة المدفوعات (التسديدات) النقدية لكل من الموردين والمستخدمين، التي ارتفعت خلال سنة 2018 عما كانت عليه في سنة 2017 بمبلغ يقدر بـــ: 986.416.451 دج، أي بنسبة 18,78% والتي كانت نتيجة إرتفاع مشتريات المؤسسة من المستلزمات والمواد الأولية بسبب الزيادة في نشاطها الإنتاجي وبالإضافة إلى تسديد الفواتير المتعلقة بالكهرباء والماء والغاز وكذا دفع أجور العمال والمستخدمين والذي راجع إلى الزيادة في توظيف اليد العاملة، وبالنسبة كذلك لمدفوعات الضرائب عن النتائج فقد ارتفعت هي الأخرى بنسبة % 6,44، أما فيما يخص التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن فبالرغم من أنها كانت في سنة 2018 أكبر من سنة 2017 بنسبة % 9,49، إلا أن هذا الارتفاع لم يؤثر على صافي التدفقات النقدية، باعتبار التدفقات النقدية المدفوعة (الخارجة) في سنة 2018 مرتفعة مقارنة بسنة 2017، وبالتالي كان الأثر الأكبر من نصيب تدفقات النقدية الخارجة والتي تسببت في انخفاض صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017.

واستنادا لما سبق يمكن القول أن مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- قد حققت صافي تدفقات نقدية تشغيلية موجبة خلال جميع سنوات الدراسة، من سنة 2015 حتى سنة 2018، وهذا يشير إلى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من خلال أنشطتها التشغيلية تغطي جزءًا من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، حيث كان أكبر صافي تدفقات نقدية تشغيلية سنة 2016، والمقدر بـــ 1.578.650.746دج ثم انخفض في سنة 2017، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2018، ليصل إلى 1.191.886.713دج، وهذا على الرغم من الارتفاع في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن خلال هذه السنوات إلا أن ذلك لم ينعكس على تحسن قيمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية بسبب زيادة قيمة المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين التي زادت بوتيرة أكبر، وهو ما جعل المؤسسة لا تستطيع الحفاظ على هذه الزيادة وتحسينها في السنوات اللاحقة، إذا استمرت قيمة المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين في الارتفاع، فقد يؤدي ذلك إلى أن تصبح المدفوعات أكبر من المقبوضات وتحقق نتائج سلبية في السنوات القادمة، والأعمدة البيانية التالية توضح تطور التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن والمبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

الشكل رقم (3-03): يوضح تطور التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن والمبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين

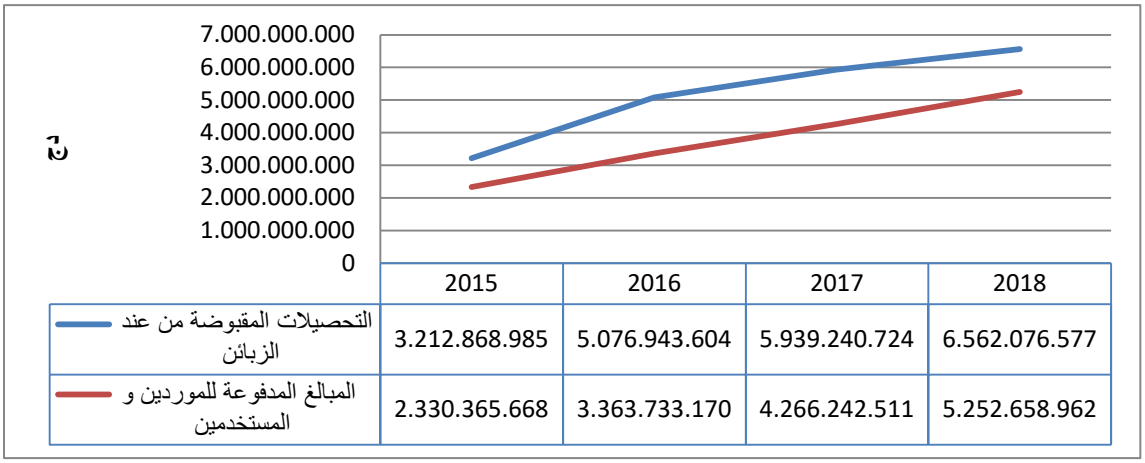

	2015	2016	2017	2018
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	3.212.868.985	5.076.943.604	5.939.240.724	6.562.076.577
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	2.330.365.668	3.363.733.170	4.266.242.511	5.252.658.962

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

الملاحظ من الشكل أن منحنى التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن فوق منحنى المبالغ المدفوعة للموردين المستخدمين وهذا يحقق فائضا نقديا صافيا خلال سنوات الدراسة لأن المقبوضات أكبر من المدفوعات.

ثانيًا: تحليل أرصدة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية

أرصدة التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية هي المبالغ المالية التي تندرج ضمن نشاطات الاستثمار التي تقوم بها مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، وتشمل هذه الأرصدة جميع العمليات المتعلقة بالحيازة والتنازل عن التثبيتات العينية والمعنوية مثل المباني والآلات والمعدات، بالإضافة إلى التثبيتات المالية، ويمكن عرض هذه الأرصدة من خلال جدول التالي:

الجدول رقم (3-26): التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للفترة 2015- 2018

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية				
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية و معنوية	-115.068.469	-244.659.696	-224.813.736	-169.314.432
التحصيلات عن عمليات تنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	0	665.000	2.940.000	2.030.000
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-8.486.800	-15.209.600	-700.715.750	-141.267.700
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	6.799.490	11.832.415	1.028.682	141.085.000
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	1.921.672	8.322.548	3.994.596	0
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	0	0	0	0
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)	**-114.834.107**	**-239.049.333**	**-917.566.209**	**-167.467.132**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

ومن أجل توضيح أكثر لتطورات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية قمنا بترجمة معطيات الجدول إلى الأشكال البيانية التالية وذلك لسنوات 2015 – 2018.

الشكل رقم (3-04): يوضح تطور صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة قديلة

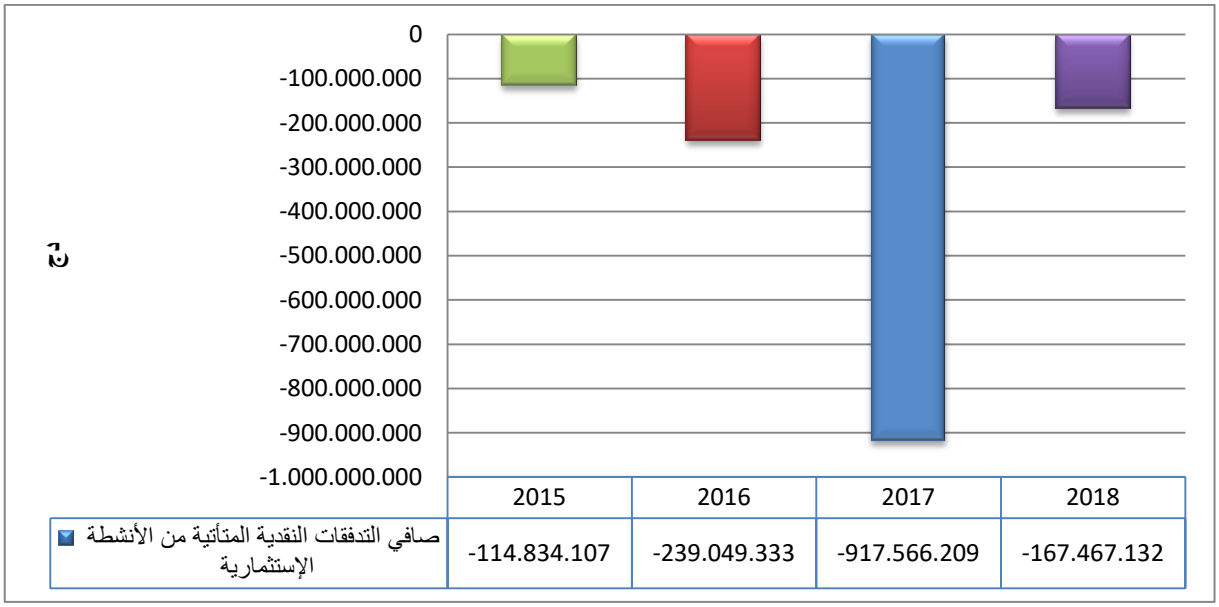

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج (EXCEL) وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-26)

نلاحظ من خلال الشكل وجود عجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية خلال السنوات 2015-2018، وهو في إرتفاع خاصة في السنتين 2016 و2017 وهذا نتيجة الزيادة في قيمة المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية ومعنوية وكذا التثبيتات المالية طويلة الأجل، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قامت باستثمارات من أجل النمو والتوسع، وهذا ما توضحه الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (3-05): يبين قيمة الحيازة عن التثبيتات العينية والمعنوية لمؤسسة قديلة خلال السنوات 2015 – 2018

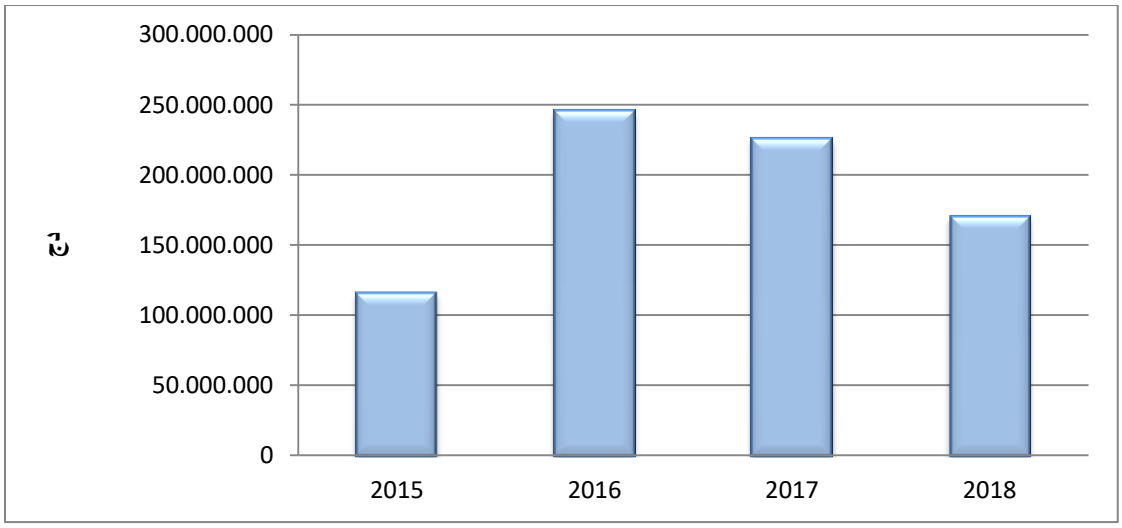

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج (EXCEL) وبالاعتماد على معطيات من قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم(07) و(08)

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن المبالغ المنفقة على حيازة التثبيتات العينية والمعنوية قد إرتفعت خلال سنة 2016 وسنة 2017 ثم انخفضت خلال سنة 2018، بنسبة انخفاض بلغت % 24,69 وهو ما يبرر انخفاض العجز في صافي التدفقات الاستثمارية خلال تلك السنة.

بالإضافة إلى ذلك يوجد إرتفاع في الاستثمارات المالية طويلة الأجل للمؤسسة، وفي المقابل انخفاض في قيمة الفوائد المحصلة عن التوظيفات المالية وإنعدام الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية وتحقيق قيم سالبة، على الرغم من محاولة مؤسسة قديلة تغطية نفقاتها الاستثمارية من خلال قيامها بعمليات التنازل عن التثبيتات العينية والمعنوية والمالية، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لتوليد تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة الاستثمارية.

ويتم تمويل هذا التوسع من خلال الفوائض النقدية المحققة على مستوى خزينة الأنشطة التشغيلية، ويمكن قياس قدرة المؤسسة على تمويل عمليات الاستثمار اعتمادا على فائض الخزينة الأنشطة التشغيلية من خلال التدفق النقدي المتاح (FTD)، ويتمثل في الفرق بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

ولتقييم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال أنشطتها التشغيلية، نقوم فيما يلي بحساب التدفق النقدي المتاح من خلال الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-27): يبين صافي التدفق النقدي المتاح لمؤسسة قديلة خلال الفترة 2015-2018

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية A	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية B	114.834.107	239.049.333	917.566.209	167.467.132
صافي التدفق النقدي المتاح = A – B	**601.588.551**	**1.339.601.413**	**625.499.284**	**1.024.419.581**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أكبر بكثير من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وهذا ما أنتج عنه تدفق نقدي متاح كما هو موضح من خلال النتائج المتحصل عليها، ويمكن أن نقول أن مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- استطاعت طيلة فترة الأربع سنوات من تمويل إستثماراتها بواسطة الأنشطة التشغيلية، لذلك فالمؤسسة في هذه الحالة ليست بحاجة للقيام بعمليات التمويل الخارجي، لأنها استطاعت تغطية احتياجاتها المالية من مواردها الداخلية، وهذا ما تبينه الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم (3-06): يبين تغطية صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

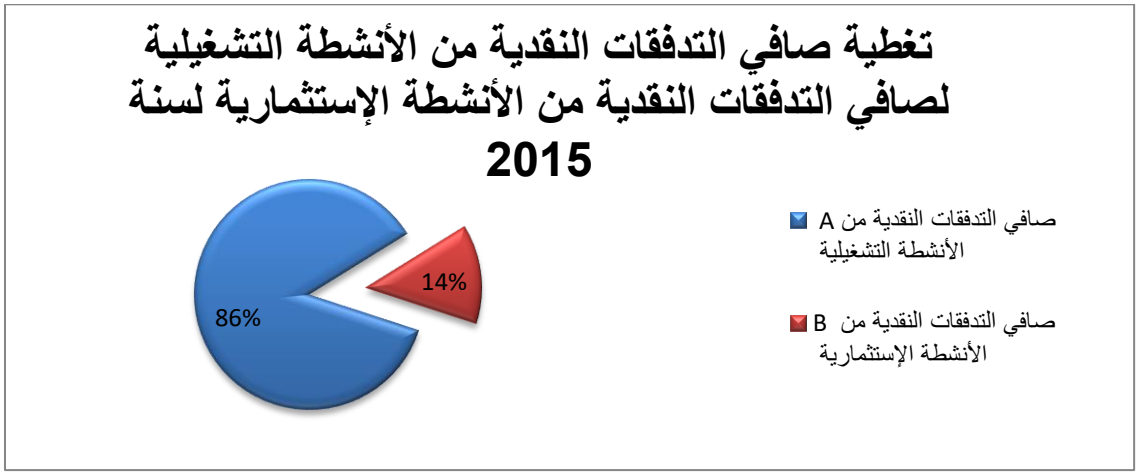

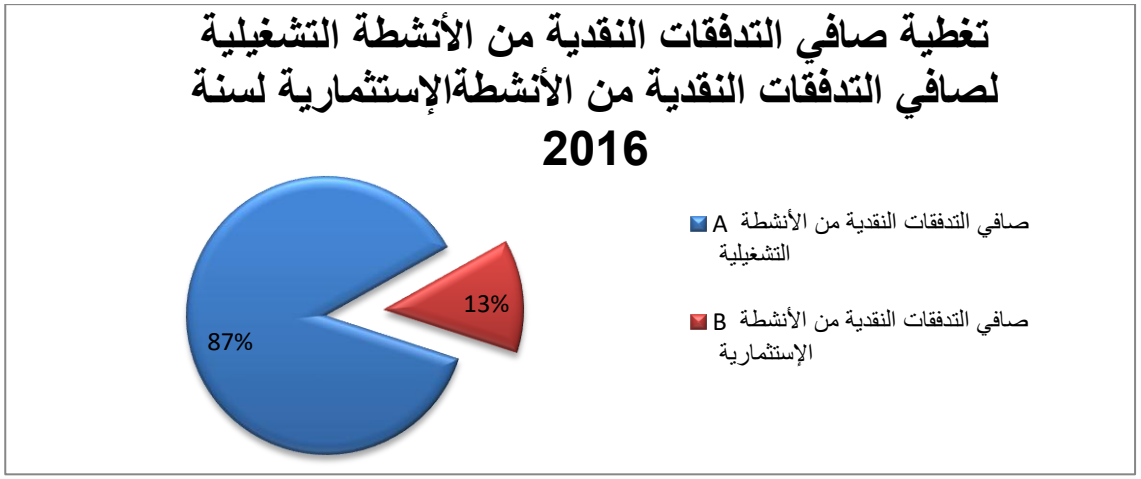

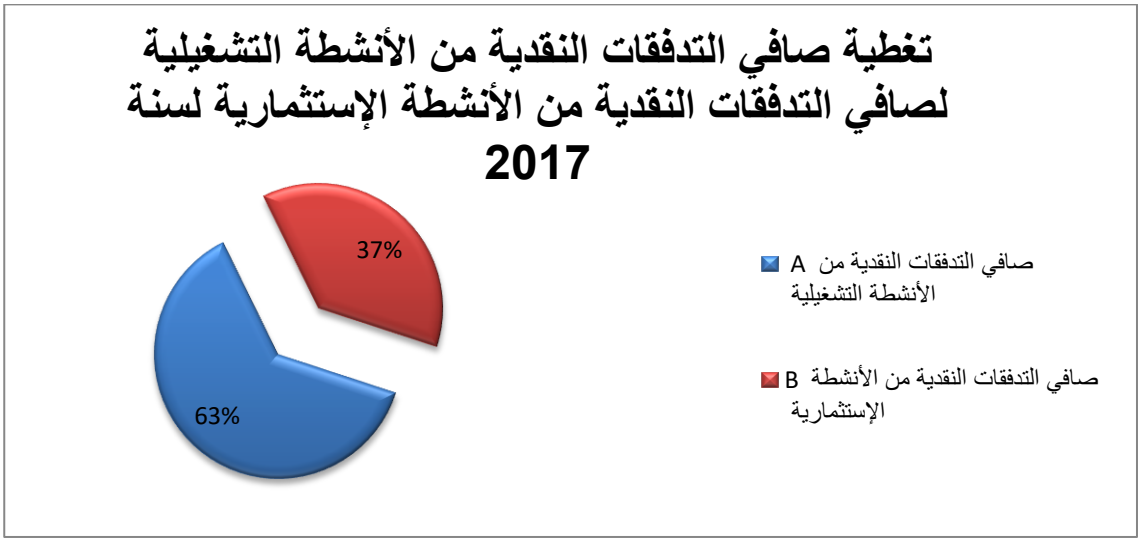

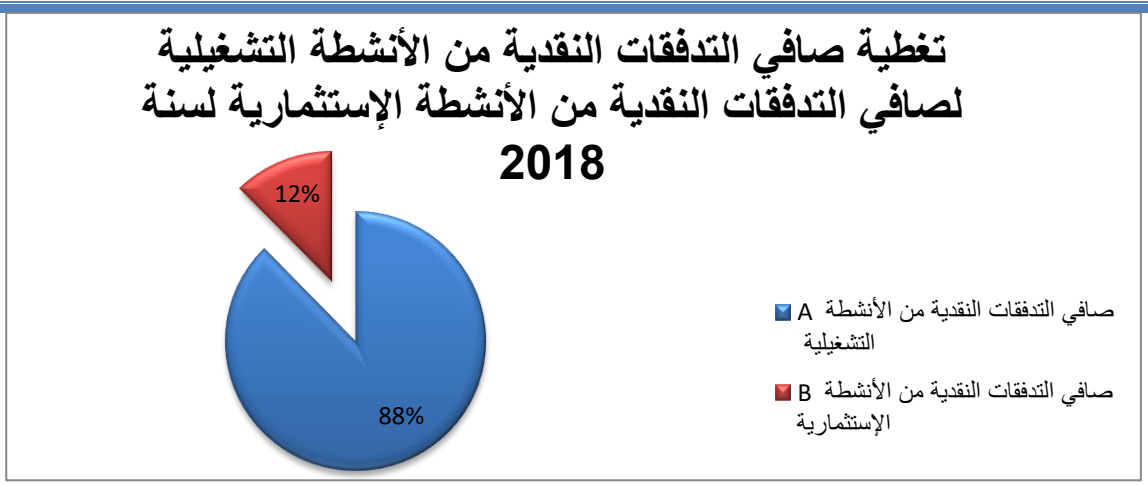

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج (EXCEL)وبالاعتماد على معطيات من قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07)و(08)

من خلال الأشكال والنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية أكبر بكثير من صافي التدفقات النقدية الاستثمارية، وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة قادرة على تمويل عمليات الإستثمار بشكل مستقل وذلك من خلال الفوائض النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية.

ثالثا: تحليل أرصدة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

تتضمن أرصدة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية المبالغ النقدية التي الداخلة والخارجة من المؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– وتتعلق بتمويل المؤسسة وتلبية احتياجاتها المالية، بما في ذلك سداد القروض وتوزيعات الأرباح.

ويمكن عرض هذه الأرصدة من خلال جدول التالي:

الجدول رقم (3-28): التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للفترة 2015 – 2018

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية				
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0	0	0	0
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-479.955.000	-325.198.667	0	-1.426.213.168
التحصيلات المتأتية من القروض	20.086	57.789	60.588	38.535
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-718.640.123	-601.869.760	-570.959.141	-152.855.747
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية (جـ)	**-1.198.575.037**	**-927.010.638**	**-570.898.554**	**-1.579.030.379**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

ومن أجل توضيح أكثر لتطورات صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية قمنا بترجمة معطيات الجدول إلى الأشكال البيانية التالية وذلك لسنوات 2015 – 2018.

الشكل رقم (3-07): يوضح تطور صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة ڤديلة

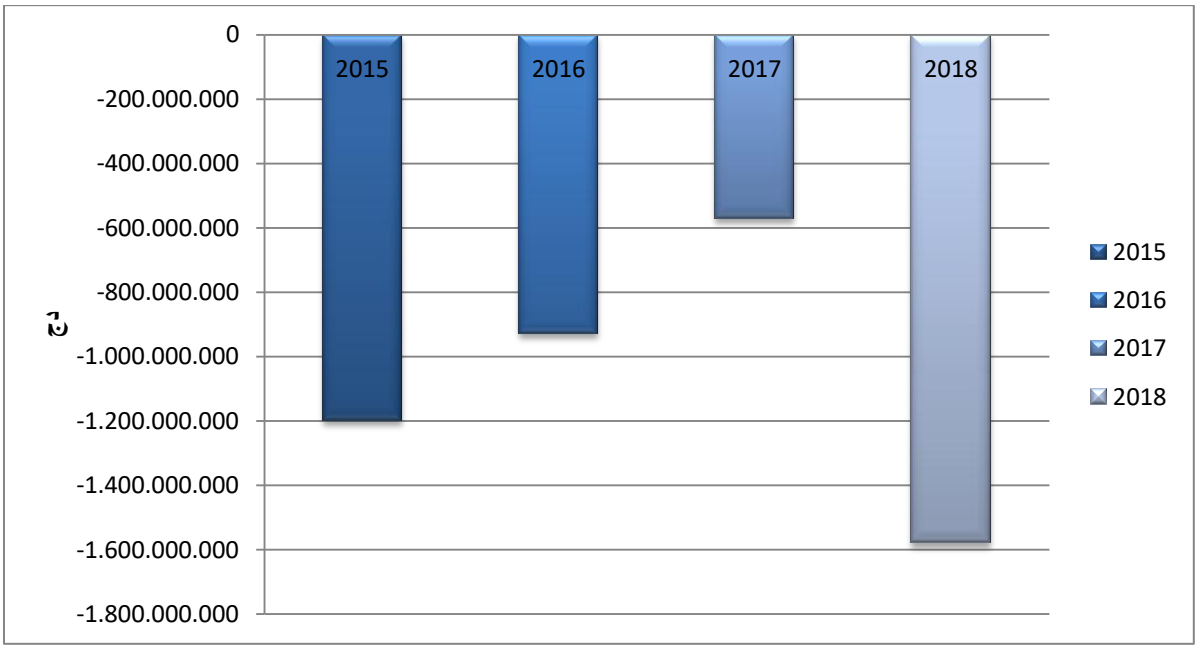

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج (EXCEL) وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-28)

ما يلاحظ عن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- أنها سالبة خلال السنوات الأربع محل الدراسة، غير أنها عرفت إرتفاع كبير خلال سنة 2018، حيث كان رصيد التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في سنة 2017 يقدر بـــ: 570.898.554 دج سالب، وفي سنة 2018 أصبح 1.579.030.379 دج سالب، أي إرتفع بحوالي 1.008.131.825 دج، وذلك بسبب إرتفاع المدفوعات النقدية الموزعة على المساهمين بمبلغ 1.426.213.168دج، بعدما كانت معدومة في سنة 2017، وانخفاض قيمة التحصيلات المتأتية من القروض الجديدة التي تقدر بـــ: 38.535 دج، والتي هي ليست بالمبلغ الكبير وذات تأثير طفيف على تدفق النقدي التمويلي، بالإضافة إلى تسديد جزء من الديون البنكية التي على عاتق المؤسسة، وبالتالي أدى إلى ظهور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية سالب.

إن إدارة المؤسسة لم تنظر إلى هذا الوضع بصورة سلبية، بل على العكس من ذلك، فالأنشطة التمويلية للمؤسسة محدودة فهي تقتصر على دفع الأرباح للمساهمين وتسديد قروضها دون الاعتماد الكبير على الديون في تشكيل هيكلها التمويلي، وهذا ما يجعلها تحافظ على استقلاليتها المالية، ولا يعرضها لضغوط عدم القدرة على تسديد الديون في آجال استحقاقها، وعلى جانب ذلك يجب على المؤسسة تقليل الأرباح الموزعة على المساهمين.

رابعًا: التغير في الخزينة الإجمالية خلال الفترة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

الشكل رقم (3-08): يوضح تطور التغير في الخزينة الإجمالية خلال الفترة لمؤسسة قديلة

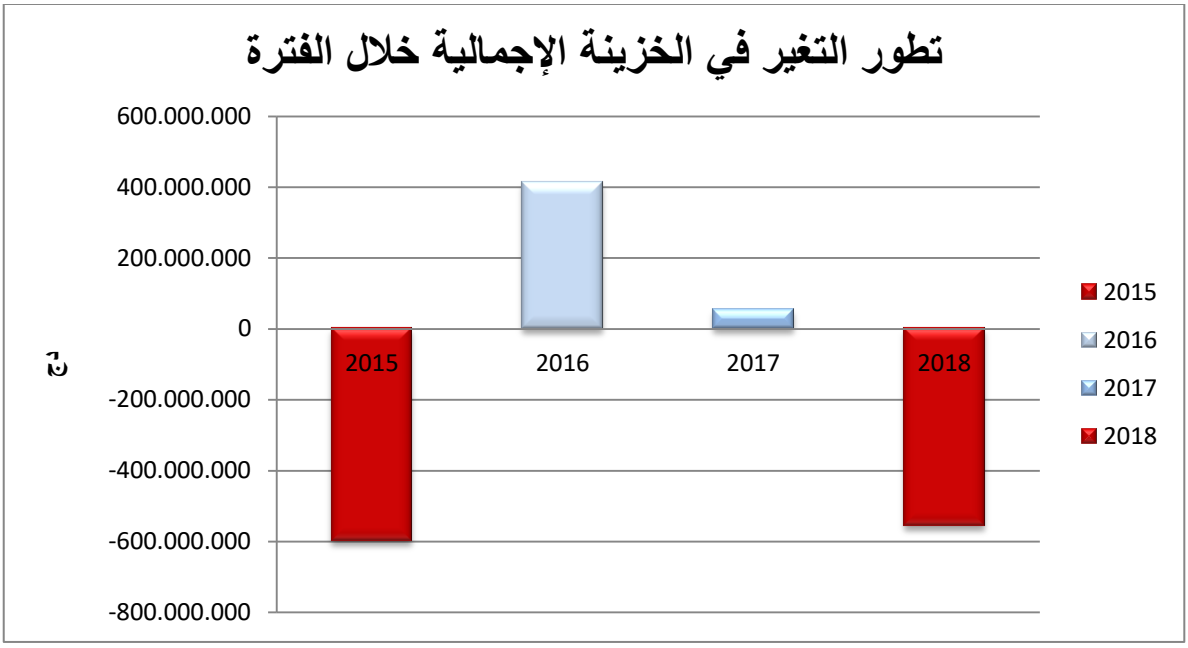

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج (EXCEL) وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-07)

من خلال الشكل البياني نلاحظ وجود تباين كبير في مبلغ وإشارة التدفقات النقدية خلال الفترة، حيث أن تغير النقدية خلال الفترة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- سالب لسنة 2015 و2018، والذي يعبر عن العجز المالي للمؤسسة في هذه الفترة، وهذا راجع لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية سالبة، وأكبر من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، و لم تتمكن من تغطية ذلك، أما في سنة 2016 و 2017 تداركت الأمور وأصبح التغيير موجب، وذلك لأن المؤسسة حققت صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالشكل الذي يمكنها من تغطية احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية، مع تحقيق فائض قدر بـــ: 412.590.775 دج لسنة 2016، و54.600.730 دج لسنة 2017.

بعد التطرق إلى مختلف الأنشطة التي تتكون منها قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، خلال الفترة 2015 – 2018، سيتم فيما يلي تحليل قائمة التدفقات النقدية عن طريق تجميع الأنشطة الثلاث لكل سنة على حدة، ويهدف هذا التحليل إلى تقديم تقييم عام حول أرصدة قائمة التدفقات النقدية، ويكون ذلك من خلال جدول مختصر يتضمن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبالإضافة إلى التغير في الخزينة الإجمالية، خلال الفترة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية، وذلك خلال السنوات المالية 2015 – 2018، والذي يمكن صياغته كما يلي:

الجدول رقم (3-29): صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاث لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية للسنوات 2015 – 2018

الوحدة:دج

صافي التدفقات النقدية من:	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
الأنشطة التشغيلية A	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
الأنشطة الاستثمارية B	-114.834.107	-239.049.333	-917.566.209	-167.467.132
الأنشطة التمويلية C	-1.198.575.037	-927.010.638	-570.898.554	-1.579.030.379
التغير في الخزينة الإجمالية D	**-596.986.486**	**412.590.775**	**54.600.730**	**-554.610.798**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

يمكن تفسير البيانات الواردة في الجدول على النحو التالي:

يبين الجدول أن رصيد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية موجب ($A > 0$) خلال جميع سنوات الدراسة، وبما أن الأنشطة التشغيلية هي النشاط الأساسي والجوهري للمؤسسة، فإن تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة من هذه الأنشطة يعد أمرًا جيدًا، فهذا يعكس قوة قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من نشاطها الأساسي، وهو ما يدل مبدئيا عن وجود سيولة معتبرة في المؤسسة وهذا ما يعزز بدوره القدرة على تمويل التوسع والاستثمار في المستقبل، وتسديد الديون، وتوزيع الأرباح للمساهمين.

أما فيما يخص رصيد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية ظهر سالب ($B < 0$)، وهذا يشير إلى أن المؤسسة قامت بعمليات الحيازة للإستثمارات أكبر منه تنازل، لكنها تمكنت من تغطية عملية حيازة الاستثمارات بواسطة مصادرها الداخلية، دون اللجوء إلى مصادر خارجية مع تحقيق فائض متبقي موجب، حيث يظهر ذلك من خلال التدفق النقدي المتاح الموجب ($FTD > 0$)، والذي من خلاله يمكن للمؤسسة استغلاله في الأنشطة التمويلية كتسديد الديون ودفع التوزيعات النقدية على المساهمين.

وبالنسبة إلى رصيد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، فقد ظهر أيضًا بقيمة سالبة ($C < 0$)، وهو ما يشير في المؤسسة على خروج الأموال منها، ويعود هذا إلى أن المؤسسة تواجه أقساط قروض لديون تم الحصول عليها في وقت سابق يتوجب دفعها نقدًا، كما تواجه توزيعات أرباح تجاه مساهميها يتوجب دفعها نقدًا كذلك.

وفيما يخص التغير في الخزينة الإجمالية فكان متذبذب وغير مستقر كما أشرنا سابقا، ففي سنة 2015 وسنة 2018 كان التغير في الخزينة الإجمالية سالبًا ($D < 0$)، وهذا يعني أن المؤسسة حققت صافي تدفق نقدي سالب، ويعود ذلك إلى العجز الذي حققته في صافي تدفقاتها الاستثمارية والتمويلية، على الرغم من تحقيقها لتدفق نقدي متاح موجب ($FTD > 0$)، ومع ذلك، لم يكن هذا التدفق كافيًا لتغطية الإلتزامات المالية الخارجية للمؤسسة.

أما سنة 2016 وسنة 2017، فحققت المؤسسة تغيرًا موجبًا في الخزينة الإجمالية ($D > 0$)، ويعود ذلك لتغطية التدفق النقدي المتاح لجميع الالتزامات المالية للمؤسسة من تسديدات القروض والحصص وغيرها من التوزيعات التي تقوم بها المؤسسة،

مع تحقيق فائض نقدي حر، لكن يجب على المؤسسة في هذه الحالة استغلال هذا الفائض المتبقي الموجود في الخزينة الإجمالية، لأنه يعبر عن تكلفة فرصة بديلة، والذي سوف نقوم بتحليلها بالتفصيل الدقيق، من خلال تحليل النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة قديلة في المطلب الرابع.

المطلب الثاني: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

تمثل قائمة التدفقات النقدية كل الأموال النقدية التي دخلت أو خرجت من المؤسسة خلال الفترة المحددة، ومن خلال التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية يمكننا من معرفة من أين أتت النقدية وإلى أين ذهبت، وعند إجراء التحليل العمودي لهذه القائمة لمؤسسة قديلة، يجب الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، ويتم بموجب هذا التحليل دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات النقدية نسبة إلى مجموع التدفقات النقدية التي تنتمي إليها (داخلة، خارجة)، وعلى الرغم من أن هذا التحليل يقتصر على فترة زمنية واحدة، إلا أنه من المهم إجراء تحليل عمودي لأكثر من فترة مالية للحصول على مؤشرات ومعطيات ذات جدوى أكبر، وعليه سوف نقوم بالتحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة للسنوات 2015-2018.

أولاً: تحليل التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

وفيما يلي عرض مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- للسنوات 2015 – 2018:

الجدول رقم (3-30): مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الثلاث خلال للسنوات 2015 – 2018

الوحدة: دج

التدفقات النقدية الداخلة من	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%
الأنشطة التشغيلية	3.212.868.985	99,73	5.077.725.417	99,59	5.939.385.772	99,87	6.571.807.592	97,87
الأنشطة الإستثمارية	8.721.162	0,27	20.819.963	0,41	7.963.277	0,13	143.115.000	2,13
الأنشطة التمويلية	20.086	0,00	57.789	0,00	60.588	0,00	38.535	0,00
مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الثلاث	**3.221.610.233**	**100**	**5.098.603.168**	**100**	**5.947.409.636**	**100**	**6.714.961.128**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الثلاث في تزايد مستمر خلال جميع سنوات الدراسة، وهو مؤشر جيد وهذا راجع إلى ارتفاع مبيعات المؤسسة، باعتبار أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي التي تستحوذ على النسبة الأكبر من التدفقات النقدية الداخلة في جميع سنوات الدراسة، والتي بلغت نسبة مساهمة هذا المصدر من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة على التوالي: 99,73 %، 99,59 %، 99,87 %، 97,87 %، والملاحظ أن أحسن نسبة محققة كانت في سنة 2017.

وللحصول على تحليل أكثر تفصيلاً لمساهمة كل بند من الأنشطة الثلاث في تكوين مبلغ الخزينة، سنقوم بدراسة كل بند من هذه التدفقات بنسبته نسبة إلى مجموع التدفقات النقدية الداخلة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-31): تحليل التدفقات النقدية الداخلة

الوحدة: دج

التدفقات النقدية الداخلة	2015	%	2016	%	2017	نسبة %	2018	نسبة %
تحصيلات مقبوضة من عند الزبائن	3.212.868.985	99,73	5.076.943.604	99,58	5.939.240.724	99,86	6.562.076.577	97,72
تدفقات نقدية قبل الأنشطة غير العادية	0	-	781.813	0,02	145.047	0,00	9.731.015	0,14
التحصيلات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	0	-	665.000	0,01	2.940.000	0,05	2.030.000	0,03
التحصيلات عن تنازل عن تثبيتات مالية	6.799.490	0,21	11.832.415	0,23	1.028.682	0,02	141.085.000	2,10
فوائد تم تحصيلها عن توظيفات مالية	1.921.672	0,06	8.322.548	0,16	3.994.596	0,07	0	-
حصص وأقساط مقبوضة من نتائج ...	0	-	0	-	0	-	0	-
مقبوضات أعقاب إصدار أسهم	0	-	0	-	0	-	0	-
مقبوضات متأتية من قروض	20.086	0,00	57.789	0,00	60.588	0,00	38.535	0,00
مجموع التدفقات الداخلة	**3.221.610.233**	**100**	**5.098.603.168**	**100**	**5.947.409.636**	**100**	**6.714.961.128**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

من خلال الجدول نلاحظ أنه قد بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة لمؤسسة قديلة كما يلي على التوالي: 3.221.610.233 دج، 5.098.603.16 دج، 5.947.409.636 دج، 6.714.961.128 دج، وقد تم الحصول عليه من مصدرين الأول من النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيسي والمتمثل في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن والتي بلغت مساهمتها على التوالي: 99,73 %، 99,58 %، 99,86 %، 97,72 %والتدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر

غير العادية، حيث كانت منعدمة خلال سنة 2015، أما باقي السنوات فقد كانت مساهمتها جد ضعيفة، و لم تتجاوز 0,14 %، أما المصدر الثاني فقد كان من النشاط الاستثماري، والمتمثل في التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية ومعنوية والمالية، والتي كانت نسبة مساهمته ضئيلة جدا، بينما اقتصرت مساهمة بند الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية 0,06 % لسنة 2015 و0,16 % لسنة 2016، و0,07 % لسنة 2017، أما بالنسبة لسنة 2018 فكانت معدومة، أما بالنسبة إلى الأنشطة التمويلية كانت هناك تدفقات نقدية داخلة لكن نسبتها شبه معدومة.

ثانيًا: تحليل التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

سنقوم بعرض مساهمة كل بند من الأنشطة الثلاث في تشكيل إجمالي التدفقات النقدية الخارجة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-32): تحليل التدفقات النقدية الخارجة

الوحدة: دج

التدفقات النقدية الخارجة	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%
مبالغ مدفوعة للموردين والمستخدمين	2.330.365.668	61,03	3.363.733.170	71,78	4.266.242.511	72,40	5.252.658.962	71,98
فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة	18.307.420	0,48	27.978.411	0,60	30.300.092	0,51	20.613.346	0,28
ضرائب عن النتائج مدفوعة	147.817.687	3,87	107.363.089	2,29	99.777.676	1,69	106.648.571	1,46
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية معنوية	115.068.469	3,01	244.659.696	5,22	224.813.736	3,82	169.314.432	2,32
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	8.486.800	0,22	15.209.600	0,32	700.715.750	11,89	169.314.432	1,94
حصص وغيرها من توزيعات تم القيام بها	479.955.000	12,57	325.198.667	6,94	0	-	1.426.213.168	19,54
تسديدات قروض أو ديون أخرى مماثلة	718.640.123	18,82	601.869.760	12,84	570.959.141	9,69	152.855.747	2,09
مجموع التدفقات الخارجة	**3.818.641.166**	**100**	**4.686.012.393**	**100**	**5.892.808.907**	**100**	**7.297.618.658**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) و(08)

من خلال الجدول والأشكال السابقة نلاحظ أنه قد بلغ مجموع التدفقات النقدية الخارجة من مؤسسة قديلة لسنوات الأربع على التوالي: 3.818.641.166 دج لسنة 2015، و4.686.012.393دج لسنة 2016، و5.892.808.907 دج لسنة 2017، و 7.297.618.658 دج، وكان أوجه استخدام هذه التدفقات على النحو الآتي:

تم صرف ما مقداره على التوالي: 2.496.490.774 دج، 3.499.074.671 دج، 4.396.320.279 دج، 5.379.920.879 دج للسنوات 2015، 2016، 2017 و2018، أي تم استخدام ما نسبته 65,38 %، 74,67

%، 74,60 %، 74,01 % من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة على الأنشطة التشغيلية، حيث توزعت هذه النسب على البنود التشغيلية على الشكل التالي من الأهمية:

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين ما نسبته 61,03%، والمتمثلة في سداد ديون الموردين ودفع الحسابات المستحقة وتكاليف الإنتاج والرواتب والأجور وغيرها من المصاريف التشغيلية، ثم تليها الضرائب عن النتائج المدفوعة بقيمة 147.817.687 دج، أي ما نسبته 3,87%، ثم الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة بنسبة 0,48%، وهذا خلال سنة 2015، أما في سنة 2016 و2017 و2018، نلاحظ أن هناك ارتفاع محسوس في التدفقات النقدية الخارجة بالنسبة لبند المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

فيما صرفت ما مقداره على التوالي: 123.555.269 دج، 259.869.296 دج، 925.529.486 دج، 310.582.132 دج للسنوات 2015، 2016، 2017 و2018، أي ما نسبته للسنوات الأربع على التوالي 3,24%، 5,55 %، 15,71 %، 4,27 % من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة على أنشطة الاستثمار وذلك من أجل اقتناء تثبيتات جديدة وقد كانت على الشكل التالي من الأهمية:

تسديد ديون الموردين لاقتناء تثبيتات عينية ومعنوية بنسبة 3,01 %، لتأتي بعدها تسديدات الديون لاقتناء تثبيتات مالية بنسبة 0,22%، وهذا خلال سنة 2015، وفي سنة 2016، تم تسديد ديون الموردين لاقتناء تثبيتات عينية ومعنوية بنسبة 5,22 %، لتأتي بعدها تسديدات الديون لإقتناء تثبيتات مالية بنسبة 0,32 %، أما في سنة 2017 أصبحت تسديدات الديون لإقتناء تثبيتات مالية بنسبة 11,89 %، لتأتي بعدها تسديد ديون الموردين لاقتناء تثبيتات عينية ومعنوية بنسبة 3,82 %، وبالنسبة لسنة 2018، فكانت تسديد ديون الموردين لإقتناء تثبيتات عينية ومعنوية بنسبة 2,32 %، لتأتي بعدها تسديدات الديون لاقتناء تثبيتات مالية بنسبة 1,94 %.

في حين بلغت النقدية المدفوعة على الأنشطة التمويلية ما مقداره على التوالي: 1.198.595.123دج، 927.068.427 دج، 570.959.141 دج، 1.579.068.914 دج للسنوات 2015، 2016، 2017 و2018، أي ما نسبته للسنوات الأربع على التوالي: 31,39 %، 19,78 %، 9,69 %، 21,72 % من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة، وهو ما يلاحظ أن هناك تذبذب في النقدية المدفوعة على الأنشطة التمويلية، وتمثلت في تسديد القروض البنكية وحصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها، وقد كانت على الشكل التالي من الأهمية:

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة بنسبة 18,82 %، لتأتي بعدها الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها بنسبة 12,57 %، وهذا خلال سنة 2015، وفي سنة 2016 تم تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة بنسبة 12,84 %، أما في سنة 2017 فكانت الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها منعدمة وتم صرف ما مقداره: 570.959.141 دج، أي حوالي 9,69 %، والتي كانت نتيجة تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة، وبالنسبة

لسنة 2018 فأصبحت الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها بنسبة 19,54 %، لتأتي بعدها تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة بنسبة 2,09 %.

وفيما يلي عرض مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لمؤسسة قديلة لسنوات 2015 – 2018:

الجدول رقم (3-33): مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الثلاث خلال السنوات 2015 – 2018

الوحدة: دج

التدفقات النقدية الخارجة	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	2.496.490.774	65,38	3.499.074.671	74,67	4.396.320.279	74,60	5.379.920.879	74,01
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية	123.555.269	3,24	259.869.296	5,55	925.529.486	15,71	310.582.132	4,27
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية	1.198.595.123	31,39	927.068.427	19,78	570.959.141	9,69	1.579.068.914	21,72
مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الثلاث	**3.818.641.166**	**100**	**4.686.012.393**	**100**	**5.892.808.907**	**100**	**7.269.571.926**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (07) (08)

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم أوجه استخدامات التدفقات النقدية للمؤسسة كانت من خلال أنشطتها التشغيلية، حيث أنها لا تقل عن 65 % من مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الثلاث، وهذا خلال جميع سنوات الدراسة، ثم تليها التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، والتي كانت نتيجة توزيعات الأرباح على المساهمين وتسديد جزء من قروضها، ثم بعد ذلك التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية التي تتمثل في المدفوعات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية ومالية، ويمكن توضيح النسب المالية السابقة في شكل دوائر نسبية، حتى تظهر جليا النسبة المستخدمة من كل نشاط من الأنشطة الثلاث:

الشكل رقم (3-09): يبين التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الثلاث خلال السنوات 2015 – 2018

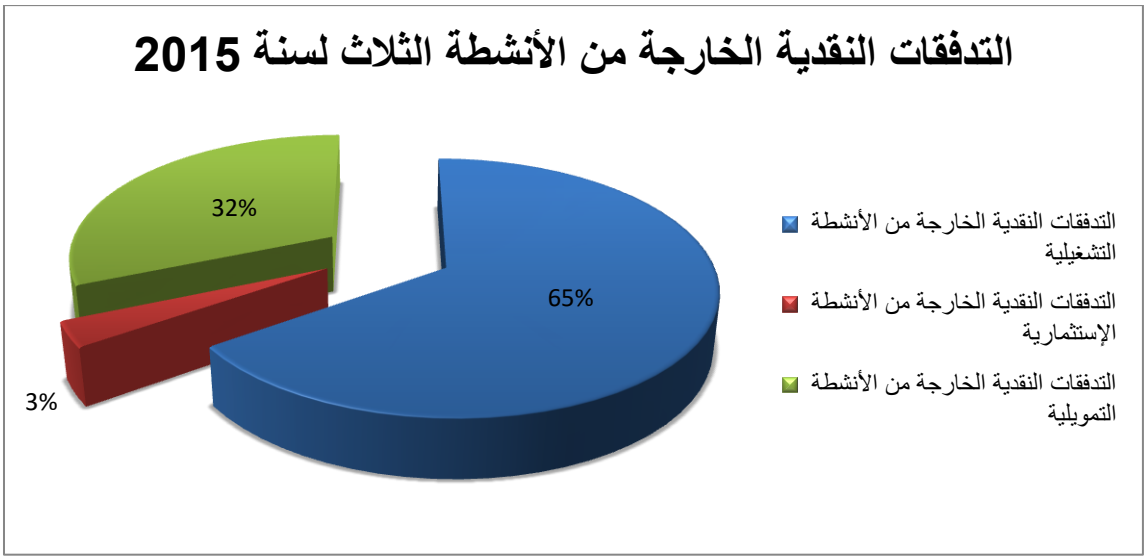

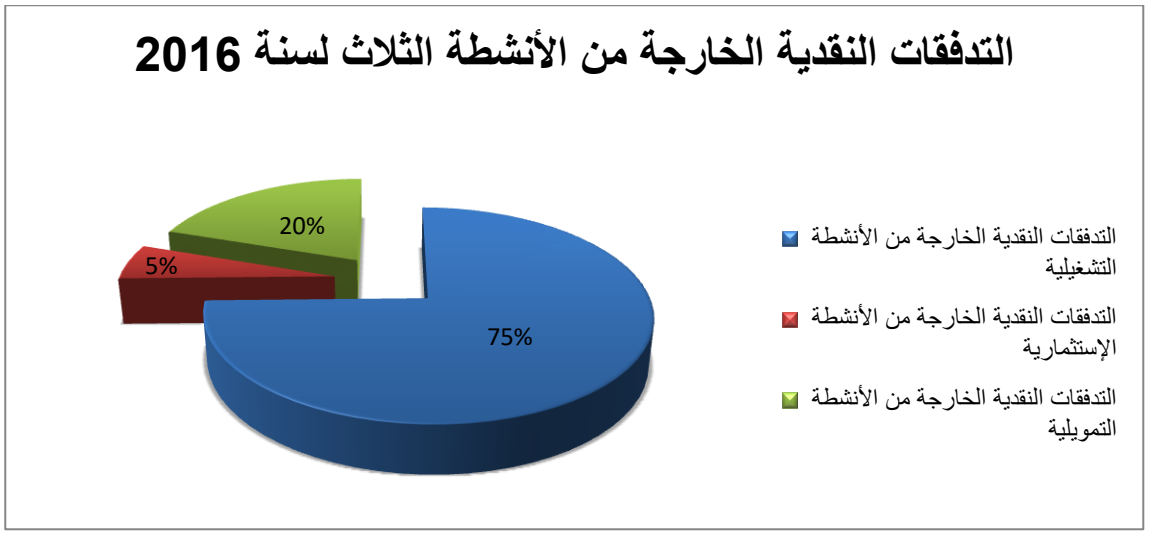

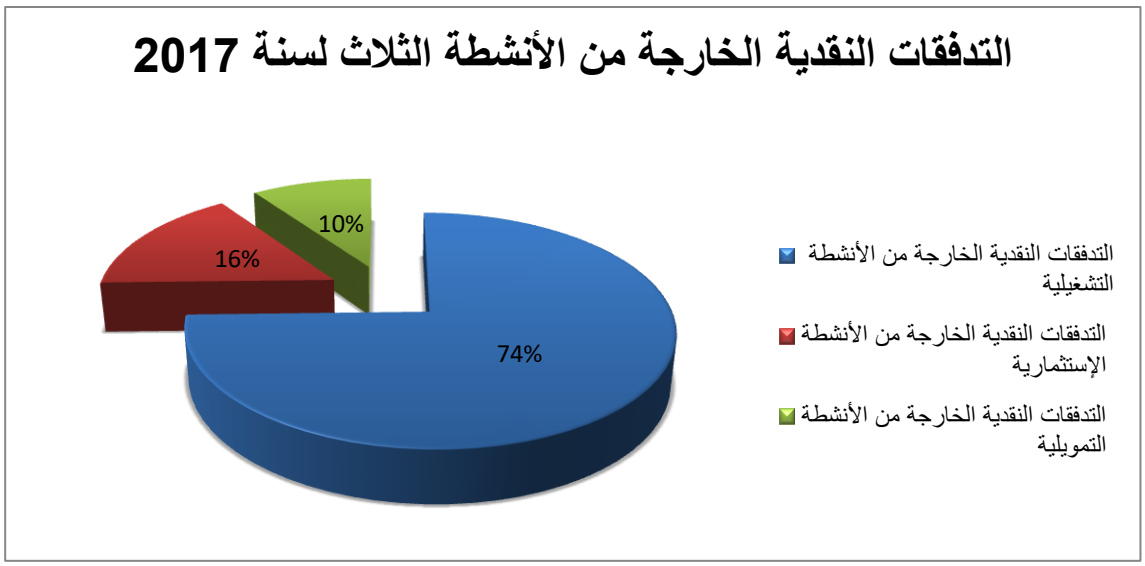

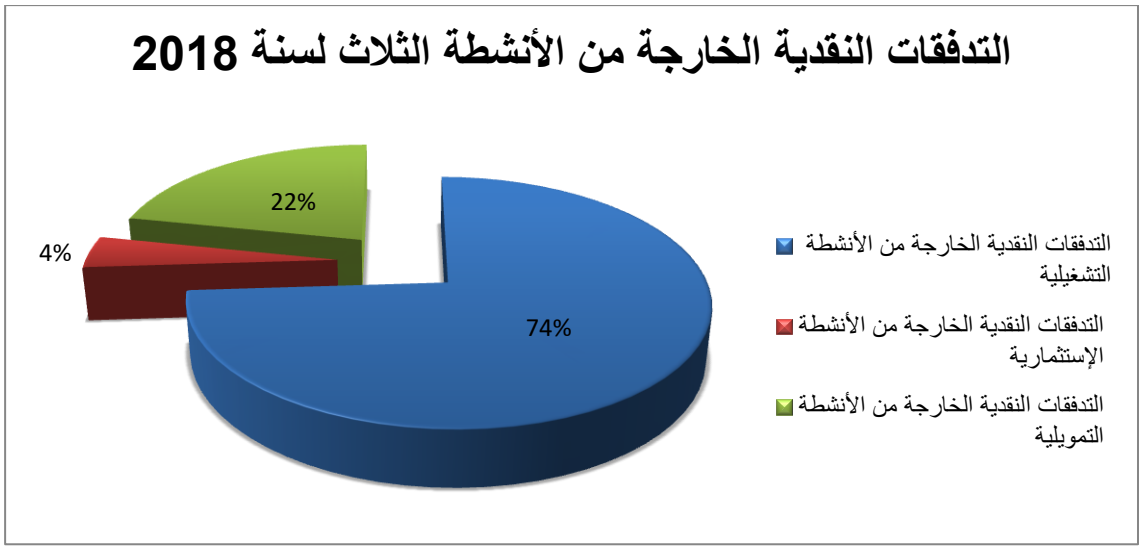

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-33)

والملاحظ من الأشكال السابقة أن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية تمثل الحصة الأكبر من مجموع التدفقات النقدية الخارجة، ثم تليها التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية، ثم التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية، والتي كانت حصتها ضئيلة خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2017، الذي تجاوزت فيه التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية، وهذا بسبب انعدام التوزيعات النقدية على المساهمين.

المطلب الثالث: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة قديلة

للحصول على تحليل أكثر عمقًا للوضعية المالية للمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، سنقوم بحساب النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة، حيث هناك العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استنباطها من قائمة التدفقات النقدية بغرض تحليل الوضعية المالية لمؤسسة قديلة.

الفرع الأول: تقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة

جودة ربحية المؤسسة هي مفهوم يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من خلال عملياتها التجارية، ويعد الربح هدفًا أساسيًا لأي مؤسسة بما في ذلك مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، حيث يساهم في استمراريتها ونجاحها في السوق، إلا أن الجودة الربحية تتعدى مجرد تحقيق الأرباح، حيث ترتبط أيضًا بالاستدامة والقدرة على تحقيق العائد المطلوب بعد خصم التكاليف والمصروفات.

وتتمثل مؤشرات تقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة في النسب التالية:

أولاً:نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-34): نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية	3.212.868.985	5.077.725.417	5.939.385.772	6.571.807.592
الاحتياجات النقدية الأساسية	3.810.154.366	4.670.802.793	5.192.093.157	7.128.304.226
كفاية التدفق النقدي التشغيلي	%84,32	%108,71	%114,39	%92,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-10): تطور نسبة كفاية التدفق النقدي

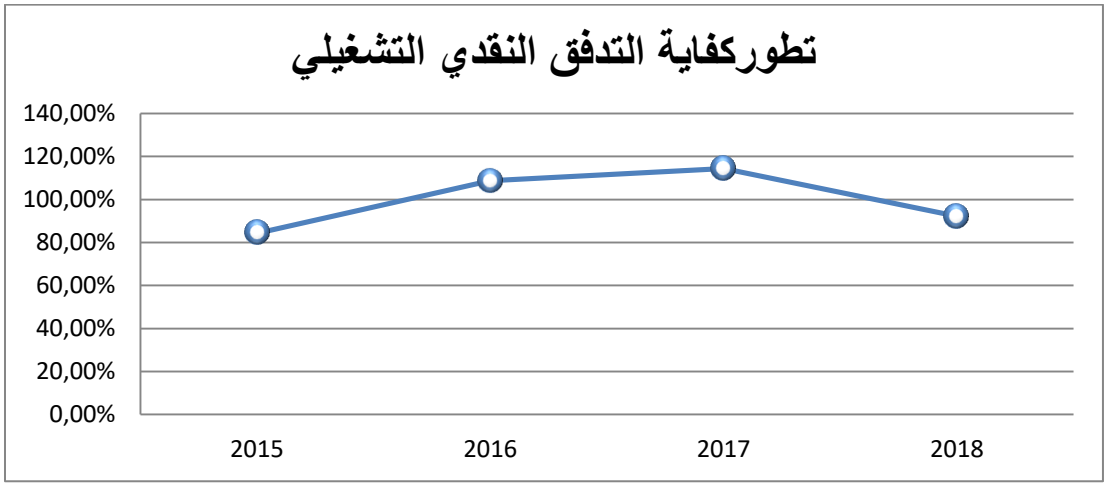

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-34)

تعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية، والمتمثلة أساسا في التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية ومدفوعات أعباء الديون والأقساط المستحقة وبالإضافة إلى النفقات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح النقدية على المساهمين، ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لدى مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

تساوي 84,32 % في 2015، وهي نسبة ضعيفة، لأنها أقل من الواحد الصحيح، حتى تضمن المؤسسة تغطية كافة الاحتياجات النقدية الرئيسية بنسبة 100%، وهذا راجع بسبب ضعف في التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية التي كانت تقدر بـــ: 3.212.868.985 دج فقط، ولكن في السنوات 2016 و2017، فقد حققت المؤسسة نسب عالية قدرت بـــ: 108,71 % و 114,39 % على الترتيب، وهذا مؤشر جيد يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات النقدية كافية من أنشطتها الرئيسية لمقابلة الاحتياجات النقدية الرئيسية، وبالنسبة لسنة 2018، فقد كانت نسبتها منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة 2016 و 2017 حيث بلغت 92,19% فقط، وعلى الرغم من أنها نسبة قريبة بعض الشيء من 100%، إلا أنها لا تزال ضعيفة لأن المؤسسة في هذه الحالة تستطيع تغطية 92,19 % فقط من احتياجاتها الأساسية وبالتالي، فإنه يتعين عليها اللجوء إلى مصادر نقدية أخرى لتغطية باقي الاحتياجات المالية.

ثانيًا: مؤشر النشاط التشغيلي

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-35): مؤشر النشاط التشغيلي

الوحدة:دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	1.203.055.386	1.186.665.129	1.535.692.546	1.400.491.672
مؤشر النشاط التشغيلي	**0,60**	**1,33**	**1,00**	**0,85**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور مؤشر النشاط التشغيلي خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-11): تطور مؤشر النشاط التشغيلي

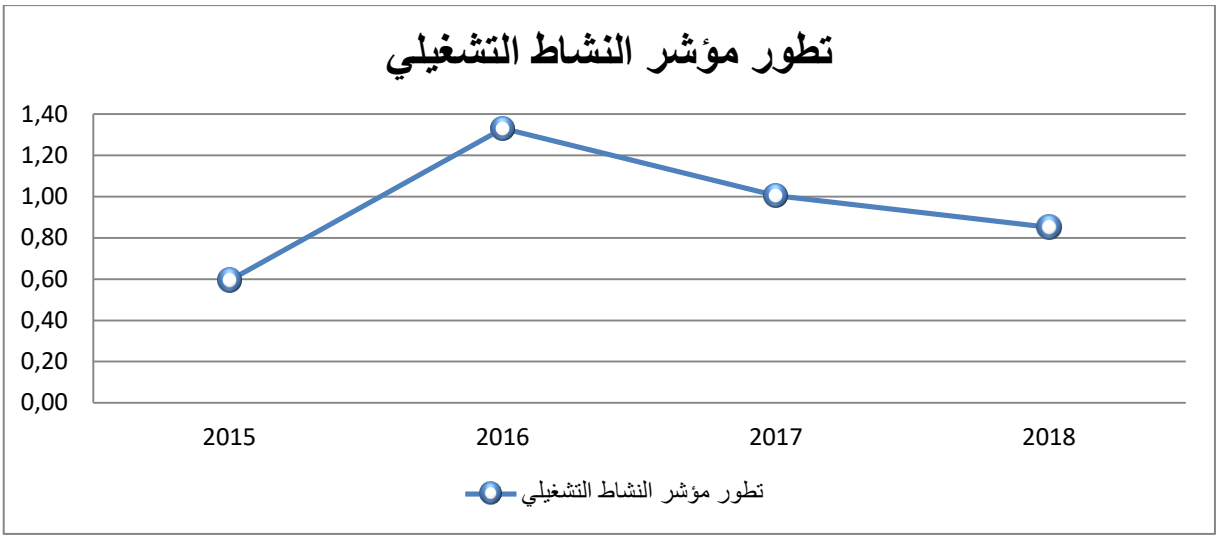

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-35)

يعبر مؤشر النشاط التشغيلي عن قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويعكس هذا المؤشر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، كما يعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس النقدي، أي أنه يسمح بالمقارنة بين صافي تدفقات الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي مع نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة، ومن خلال الجدول والشكل المعروضين سابقًا يمكن ملاحظة أن مؤشر النشاط التشغيلي لمؤسسة قديلة عرف تغيرات كبيرة خلال سنوات الدراسة بين انخفاض وارتفاع وترجع هذه التغيرات إلى التذبذب الحاصل في قيم النتيجة العملياتية والتدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة قديلة، فقد شهد المؤشر انخفاضا كبيرًا في سنة 2015 قدر بـــ: 0,60دج وهي أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن كل 1 دينار من الربح التشغيلي يولد 0,60 دينار فقط من صافي تدفقات نقدية تشغيلية، وهو دليل بأن أنشطة التشغيل بالشركة لا تولد تدفق نقدي مقبول، بينما ارتفع هذا المؤشر في سنتي 2016 و2017، بحيث أصبح 1,33دج و1,00دج على الترتيب، وهذا يدل على زيادة قدرة الأنشطة التشغيلية للمؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وهذا يعني أن هناك تحسن في جودة ونوعية الأرباح، ومع ذلك فقد انخفض المؤشر مرة أخرى في السنة الأخيرة من الدراسة ليصبح 0,85 دج، وهذا يدل على انخفاض التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي بمبلغ 208.604.959 دج، مما يشير إلى تراجع جودة ربحية المؤسسة.

ثالثًا: مؤشر النقدية التشغيلية

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-36): مؤشر النقدية التشغيلية

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
صافي الربح	1.069.965.386	1.057.341.518	1.407.585.237	1.308.194.175
مؤشر النقدية التشغيلية	**0,67**	**1,49**	**1,10**	**0,91**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

يعمل هذا المؤشر على قياس مدى قدرة أرباح المؤسسة المحققة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويختلف هذا المؤشر عن السابق في أنه يأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد والضرائب وتشير القيمة العالية للمؤشر إلى جودة الأرباح والأداء الجيد للمؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النقدية التشغيلية المحققة ترتفع وتنخفض من فترة إلى أخرى، وعند مقارنة النسب على مدى أربع سنوات، فإن كل دينار من النتيجة الصافية يولد متوسط 1.04 دج.

ويرجع هذا الاختلاف الملحوظ في النسب إلى التطور المتذبذب الذي شهده صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ففي سنة 2015 كان التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بقيمة 716.422.658 دج، وارتفع بعد ذلك في السنوات التالية، ليصل إلى 1.578.650.746 دج في سنة 2016، و1.543.065.493 دج في سنة 2017، ثم انخفض مجدداً في عام 2018، ليصل إلى 1.191.886.713 دج، وحسب القيم المستخرجة من الجدول نلاحظ أن أعلى قيمة للنقدية التشغيلية المحققة حدثت في سنة 2016 بقيمة 1.49 دج، والتي تعكس قدرة الأرباح الصافية للمؤسسة قديلة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وهذا يزيد من مصداقية الأرباح المحققة خلال السنة، وقد انخفضت هذه القيمة إلى 1.10 دج في سنة 2017، ولكنها أكبر من الواحد الصحيح، وهو مؤشر جيد يعكس جودة الأرباح ، وفيما يتعلق بسنة 2018، فإنه يمكن ملاحظة أن نسبة النقدية التشغيلية المحققة تراجعت إلى 0.91 دج لكل دينار من النتيجة الصافية، أي أن 91% من الأرباح الصافية للمؤسسة قديلة المحسوبة على أساس الاستحقاق هي أرباح نقدية في هذه السنة، وهذا يشير إلى أن المؤسسة تعاني من تراجع في التدفق النقدي التشغيلي وانخفاض جودة أرباحها في هذه الفترة.

ويمكن توضيح تطور هذا المؤشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-12): تطور مؤشر النقدية التشغيلية

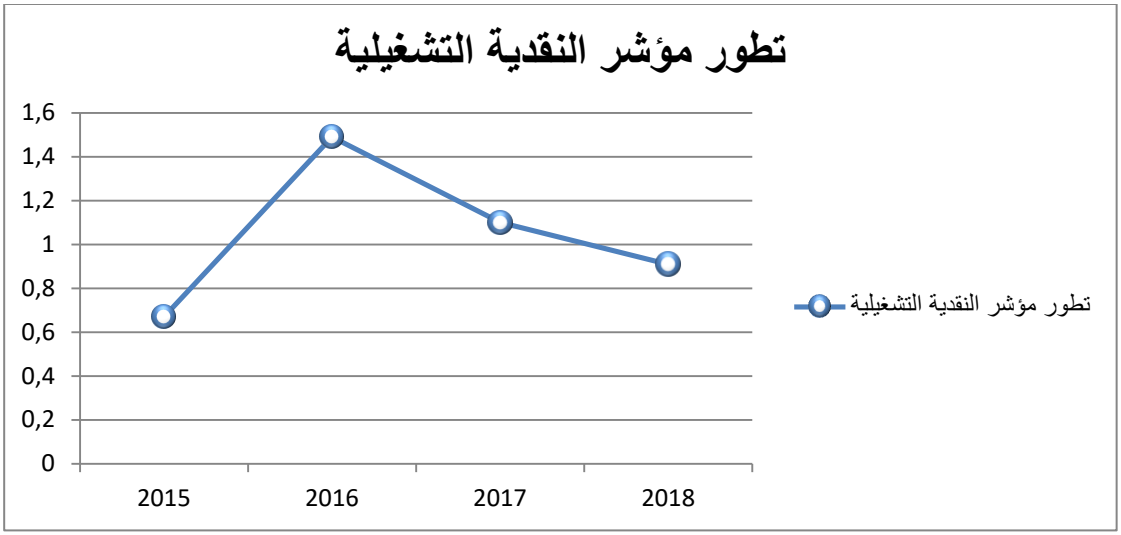

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-36)

رابعًا: نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-37): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

الوحدة:دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
مجموع الأصول	2.752.079.322	3.503.815.690	4.509.151.678	3.943.877.274
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	%26,03	%45,06	%34,22	%30,22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وبالمقابل إذا كانت النسبة منخفضة فهذا

يعني عدم كفاءة في استخدام الأصول، وفي هذه الحالة قد لا يشجع المساهمين، ولا يعتبر حافز للمزيد من استثمار أموالهم في مؤسسة قديلة، من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2015 قدرت نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي بـــ 26,03%، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما إلا أنها تبقى نسبة مقبولة وتدل على مساهمة الأصول في توليد تدفقات نقدية، ولكن تحسن أداء المؤسسة في استثماراتها في الأصول، حيث ارتفعت هذه النسبة في سنة 2016 إلى 45,06%، وهي الأفضل على مدار الأربع سنوات المدروسة، وتدل على إيجابية المؤسسة في توليد تدفقات نقدية من خلال أصولها، ومع ذلك تراجعت هذه النسبة مرة أخرى في سنة 2017 لتصل إلى 34.22%، واستمر الانخفاض في عام 2018 لتصل إلى 30.22%، وهذا يدل على انخفاض مستوى كفاءة المؤسسة في توليد تدفقات نقدية باستخدام أصولها.

ويمكن توضيح تطور هذه النسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): تطور نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

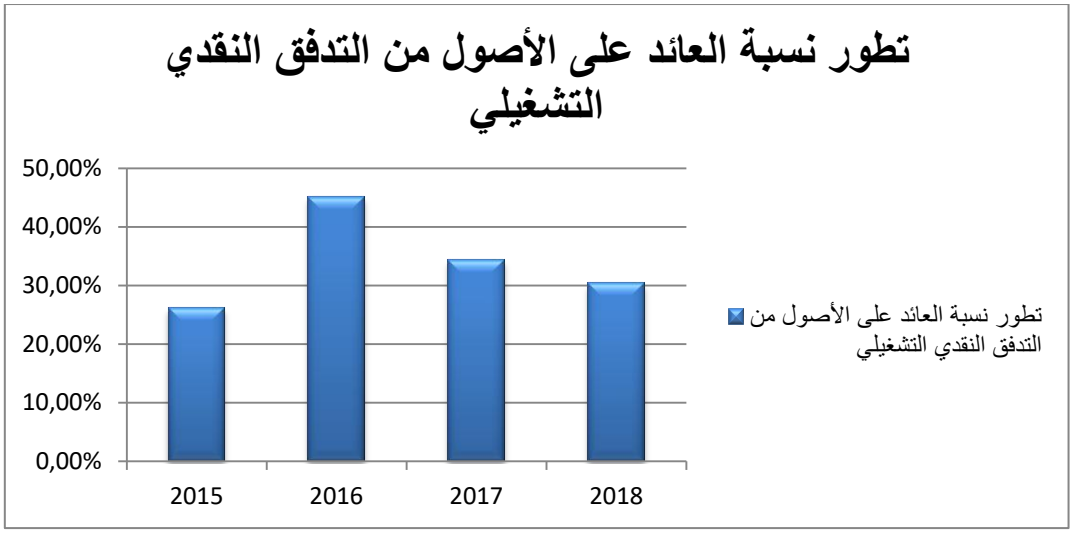

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-37)

خامسًا: نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-38): نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
صافي المبيعات	3.914.191.795	4.349.744.735	4.979.901.450	5.496.097.700
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	%18,30	%36,29	%30,99	%21,69

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات خلال سنوات الدراسة :

الشكل رقم (3-14): تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

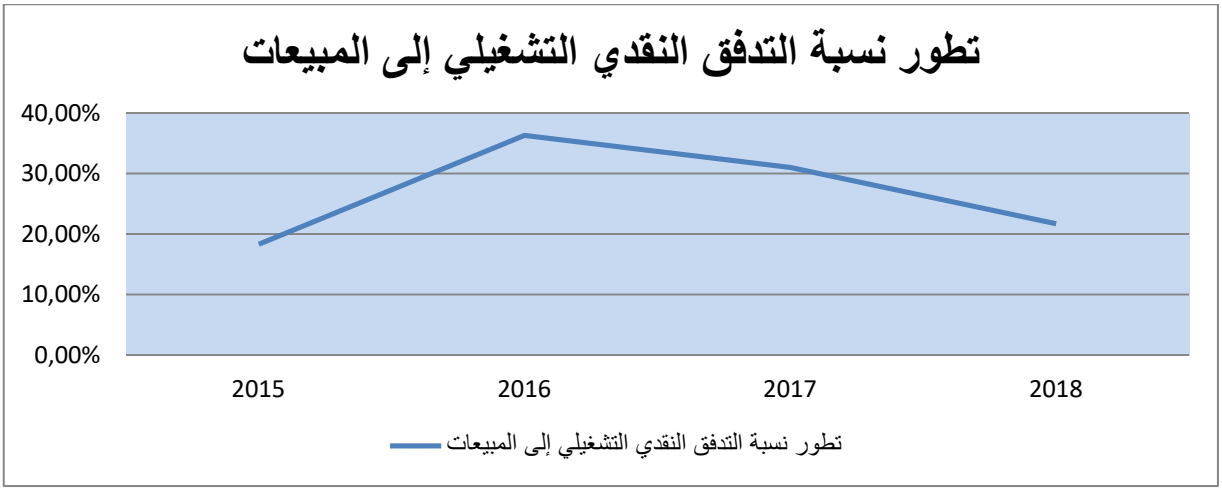

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-38)

تعتبر المبيعات النقدية مصدرا أساسيا للتدفقات النقدية الواردة، وهذه النسبة تثبت كفاءة المؤسسة في تسيير مبيعاتها، ومؤشر على سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، وارتفاع هذه النسبة يعكس السياسة التجارية السليمة للمؤسسة في تحويل مبيعاتها إلى سيولة جاهزة في المدى القصير، ومن خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات قد ارتفعت من 18.30% في سنة 2015، إلى 36.29% في سنة 2016، ومع ذلك فإن هذه النسبة لا تزال ضعيفة، لأن المؤسسة لا تحصل على مبالغ كافية من النقدية مقارنة بالإيرادات التي تحققها، مما يعني أنه إذا كانت المؤسسة تحقق مبيعات بقيمة 1 دينار، فإنها لن تحصل إلا على 0.18 دج أو 0.36 دج على التوالي كتدفق نقدي، وهو مؤشر على أن المؤسسة لا تزال تواجه صعوبات في جمع المبالغ النقدية بشكل كافي من مبيعاتها.

ومع ذلك يمكن القول أن سياسة الإئتمان المتبعة من طرف المؤسسة قد شهدت تحسنا في سنة 2016، مما يعكس قدرتها على تحصيل مبالغ نقدية أكبر في تلك السنة، حيث استطاعت المؤسسة تحصيل مبالغ نقدية أكبر بكثير في تلك السنة مقارنة

بالسنة الماضية، وقد بلغت قيمتها 5.076.943.604 دج، ولكن في السنوات التالية، لاحظنا انخفاضا في هذه النسبة، حيث بلغت 30.99 % في سنة 2017 و21.69% في سنة 2018، بالرغم من ارتفاع المبيعات، ويعود سبب هذا الانخفاض في هذه النسبة إلى زيادة المبيعات دون زيادة التحصيلات النقدية المقبوضة من عند الزبائن، وهو مؤشر على ضعف في كفاءة تحويل المبيعات إلى تدفقات نقدية في المدى القصير، ومع ذلك يمكن القول أن المؤسسة لا تزال تتمتع بسياسة ائتمانية مقبولة، على الرغم من انخفاض النسبة في السنوات الأخيرة.

كما نلاحظ من الجدول، أن هناك تحسن مستمر في المبيعات من سنة لأخرى، قابله تذبذب في التدفق النقدي التشغيلي، حيث شهد ارتفاعا كبيرا في 2016، ليعود للتدهور في السنتين التاليتين، وهو ما أدى إلى تقلب نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي(نسبة التحصيل)، حيث تحسنت إلى الضعف تقريبا في 2016 (36.29%)، لتشهد تراجعا حادا في السنتين التاليتين، حتى أنها عادت إلى وضعها الأصلي تقريبا في 2018 (21.69%) مقارنة بـــ (18.30%) في 2015.

ومنه نستنتج أن المؤسسة تعرف مشاكل في تحصيل الحقوق(وبشكل خاص المبيعات للزبائن)، رغم جهودها الناجحة في تحسين المبيعات، وهو ما يشير إلى الصعوبات التي تعرفها المؤسسة في التوفيق بين تحقيق هدفي السياسة الائتمانية معا، فتحقيق الهدف الأول- تحسين المبيعات-، يتطلب منح الزبائن مهلة تسديد أطول فأطول، وهو ما ينعكس سلبا على تحقيق الهدف الثاني (تحسين التحصيل النقدي)، وبالتالي نستنتج أن المؤسسة مازالت لم تستطع إيجاد سياسة إئتمانية متوازنة (تحسين البيع والتحصيل معا).

سادسًا: نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي ــ التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-39): نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
عدد الأسهم العادية	162.619.800	162.619.800	162.619.800	162.619.800
نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي	**4,41**	**9,71**	**9,49**	**7,33**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-15): تطور نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

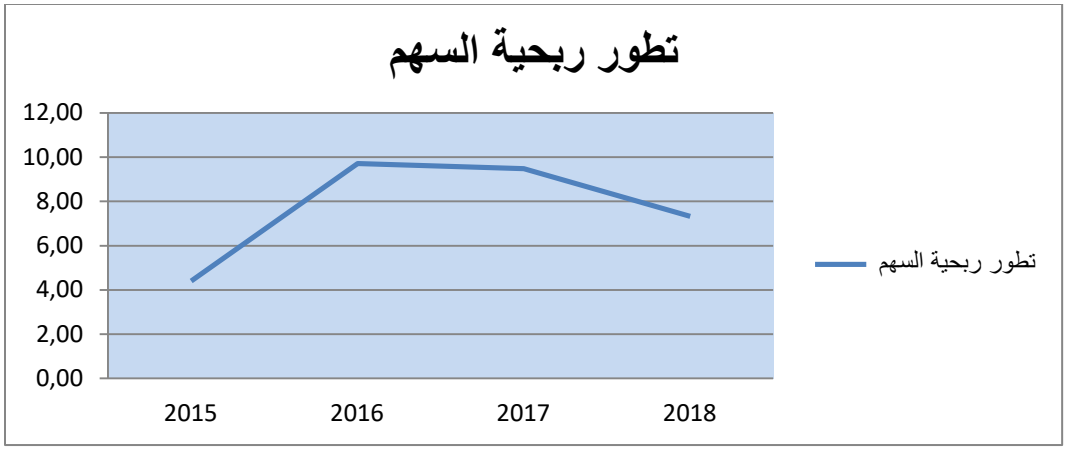

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-39)

تشير هذه النسبة إلى نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية، كما تشير أيضا إلى قدرة المؤسسة على دفع وتوزيع الأرباح في المدى القصير، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشر إيجابي، ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن ارتفاع ربحية أسهم المؤسسة في سنة 2016 وسنة 2017 يرجع إلى ارتفاع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لأن عدد أسهم المؤسسة ثابت خلال فترة الدراسة وفي سنة 2018 انخفضت بسبب انخفاض في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لكن رغم انخفاض النسبة إلا أن مؤسسة قديلة مازالت لها القدرة في الحفاظ على توزيع الأرباح ولكن النسبة الأفضل كانت في سنة 2016.

سابعًا: نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-40): نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

الوحدة:دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
حقوق الملكية	1.657.002.361	2.215.812.027	3.287.397.264	3.159.193.595
نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	%43,24	%71,24	%46,94	%37,73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية خلال سنوات الدراسة :

الشكل رقم (3-16): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

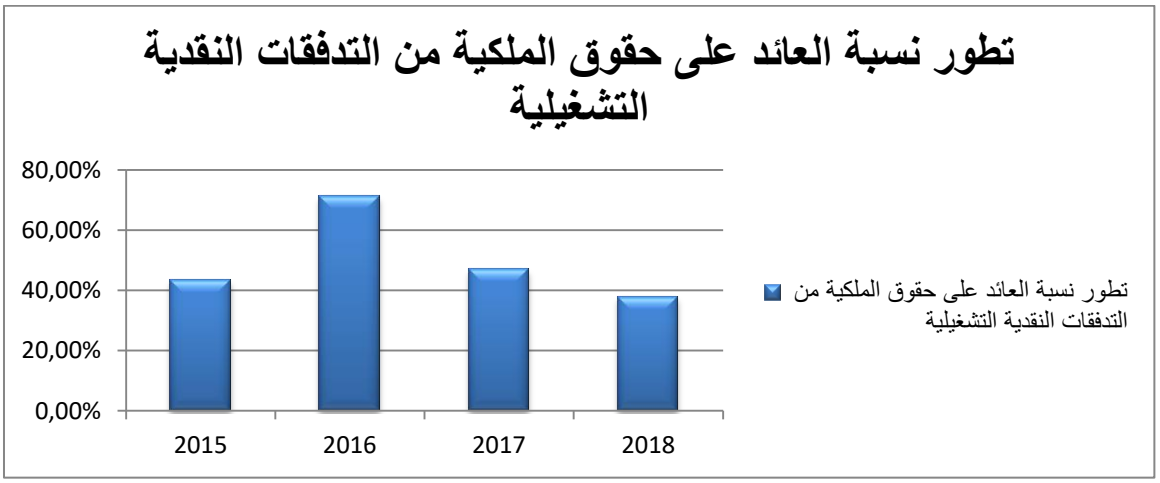

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-40)

تشير هذه النسبة إلى العائد النقدي الذي تحققه المؤسسة من حقوق الملكية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح بشكل فعال، وكما نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن هذه النسبة منخفضة في سنة 2015، حيث قدرت بـــ: 43,24%، ولكن المؤسسة استطاعت أن ترفع هذه النسبة في السنة التالية لتصل إلى 71,24% في سنة 2016، وهذا يعتبر مؤشر على تحسن كبير في كفاءة المؤسسة في تحصيل التدفقات النقدية من خلال أموالها الخاصة، ويزيد من إهتمام المساهمين وقدرة المؤسسة على زيادة رأس مالها، ولكن لم تستطع المؤسسة المحافظة على هذه النسبة والرفع منها، بل انخفضت مرة أخرى في سنة 2017، واستمرت في الانخفاض لتصل في سنة 2018 إلى 37,73%، حتى أنها انخفضت عن وضعها الأصلي بمعدل 5,51%، مقارنة بسنة 2015، وهذا يدل على

تراجع في مستوى كفاءة المؤسسة في توليد تدفقات نقدية من حقوق الملكية الخاصة بها، وانخفاض جودة أرباحها مما يخيب آمال المساهمين في الحصول على المزيد من الأرباح الموزعة.

الفرع الثاني: تقييم جودة السيولة المؤسسة

تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية القصيرة الأجل بسهولة وفي الوقت المناسب، وتعتبر السيولة أحد عوامل النجاح المهمة لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، حيث تؤثر بشكل كبير على قدرتها على تنفيذ العمليات التجارية وتحقيق أهدافها، ولتقييم جودة السيولة يتطلب تحليل وتقييم مجموعة من المؤشرات التي سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا: نسبة تغطية النقدية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-41): نسبة تغطية النقدية

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية	1.322.150.392	1.186.937.723	1.496.488.628	1.889.651.047
نسبة تغطية النقدية	%54,19	%133,00	%103,11	%63,07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة تغطية النقدية خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-17): تطور نسبة تغطية النقدية

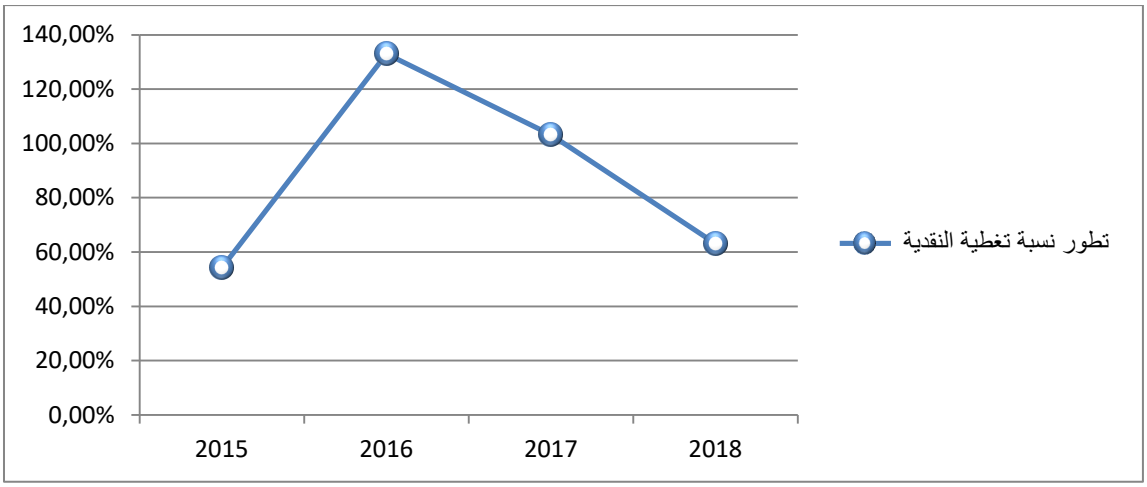

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-41)

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية بالاعتماد على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على سيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار والوفاء بهذه الالتزامات دون أي صعوبات، ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة تغطية النقدية كانت في سنة 2015 تقدر بـــ : 54,19% وهذا يعني عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهذا بسبب ارتفاع إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية مقارنة بصافي التدفقات النقدية التشغيلية، أما في سنة 2016 ارتفعت نسبة تغطية النقدية عن سنة 2015 حيث هناك فرق بنسبة 78,82% وذلك بسبب ارتفاع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في سنة 2016 فظلا عن انخفاض التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية حيث قدرت النسبة في هذه السنة بـــ: 133,00% وهي نسبة عالية وتشير إلى توفر السيولة اللازمة لتغطية كافة الالتزامات الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة بما في ذلك شراء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع وكذا سداد التوزيعات الأرباح النقدية المستحقة على المؤسسة للمساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجية أساسية أو ضرورية في أنشطة الاستثمار أو التمويل مع بقاء فائض نقدي يوجه للخزينة الصافية، أما بالنسبة لسنة 2017 فهناك تراجع طفيف بسب ارتفاع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية لكن تبقى نسبة جيدة فهي تمثل103,11%فهي تعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جميع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دون الحاجة إلى تمويل خارجي، بينما انخفضت هذه النسبة في سنة 2018 بشكل كبير وهذا بسبب الزيادة الكبيرة قي التدفقات النقدية الخارجة من النشاط وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بتوزيعات الأرباح النقدية على المساهمين التي بلغت 1.426.213.168دج والذي كان أكبر من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وهذا ما يؤكد أن دورة الاستغلال عاجزة عن تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية.

ثانيا: نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{فوائد الديون}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-42): نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
فوائد الديون	18.307.420	27.978.411	30.300.092	20.613.346
نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون	**39,13**	**56,42**	**50,93**	**57,82**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-18): تطور نسبة المدفوعات اللازمة لتغطية فوائد الديون

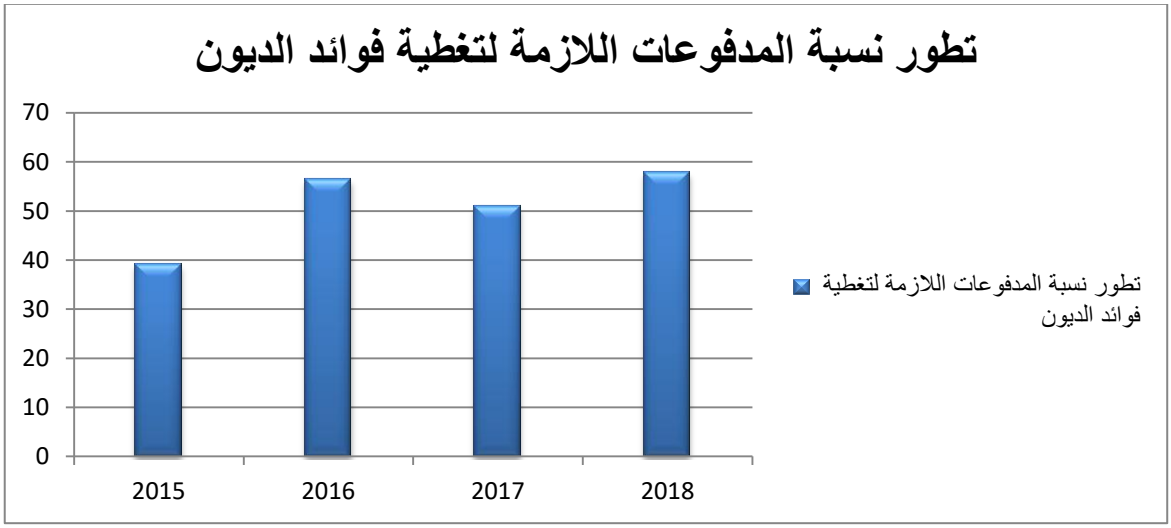

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-42)

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبأ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، ومن خلال الجدول والشكل السابق يتضح أن مؤسسة قديلة

للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- إستطاعت من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أن تغطي فوائد ديونها بنسبة 39,13 مرة خلال سنة 2015 وزادت هذه النسبة إلى 56.42 مرة في سنة 2016، ولكنها تراجعت إلى 50.93 مرة في سنة 2017 بسبب ارتفاع فوائد الديون في هذه السنة وعلى الرغم من هذا التراجع إلا أن النسب لا تزال مرتفعة، وتم تحقيق أعلى نسبة في سنة 2018 بلغت 57.82 مرة، وبالتالي يمكن القول أن مؤسسة قديلة على مدى فترة الأربع سنوات حققت نسب مطمئنة جدا وتسعى لتحسينها بشكل مستمر أكثر وهذا ما يفسر تحسن هذه النسبة من 2015 إلى 2018، حيث ارتفعت من 39.13 مرة في سنة 2015 إلى 57.82 مرة في سنة 2018 وهي نسب عالية جدا وتدل على قدرة المؤسسة في تسديد الفوائد على الديون بالاعتماد على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ثالثًا: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-43): نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

الوحدة:دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
الالتزامات المتداولة	405.485.492,31	743.589.345,77	822.517.247	530.623.665
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة	**1,77**	**2,12**	**1,88**	**2,25**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-19): تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة

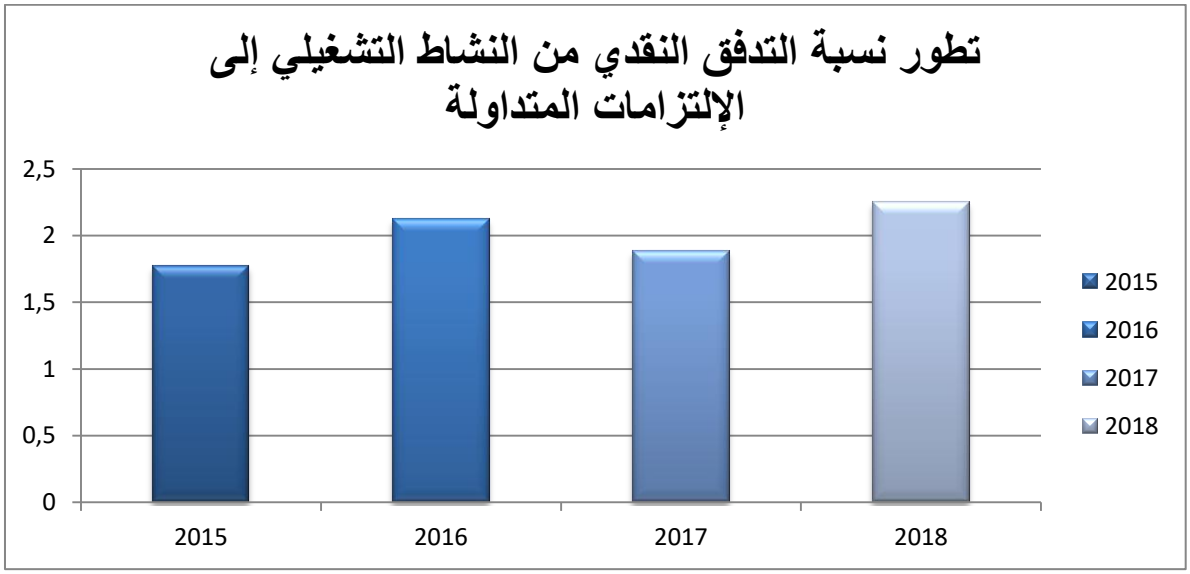

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-43)

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الديون قصيرة الأجل، إذ أن المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن سيولة جيدة للمؤسسة، ومن خلال الجدول والشكل السابق نجد أن نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة المتحصل عليها لمؤسسة قديلة كانت أعلى من الواحد الصحيح خلال جميع سنوات الدراسة، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة- تتمتع بسيولة جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وأن أفضل نسبة كانت لسنة 2018 والتي بلغت بـــ: 2,25 مرة ويعود سبب ذلك إلى الانخفاض المحسوس في الديون قصيرة الأجل مقارنة بسنة 2016 وسنة 2017، حيث يتم تغطية أكثر من مرتين إجمالي الالتزامات المتداولة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

رابعاً: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{إجمالي الالتزامات}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-44): نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات

الوحدة:دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
إجمالي الالتزامات	1.095.076.960,61	1.288.003.662,84	1.221.754.413	784.683.679
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات	**0,65**	**1,23**	**1,26**	**1,52**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-20): تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات

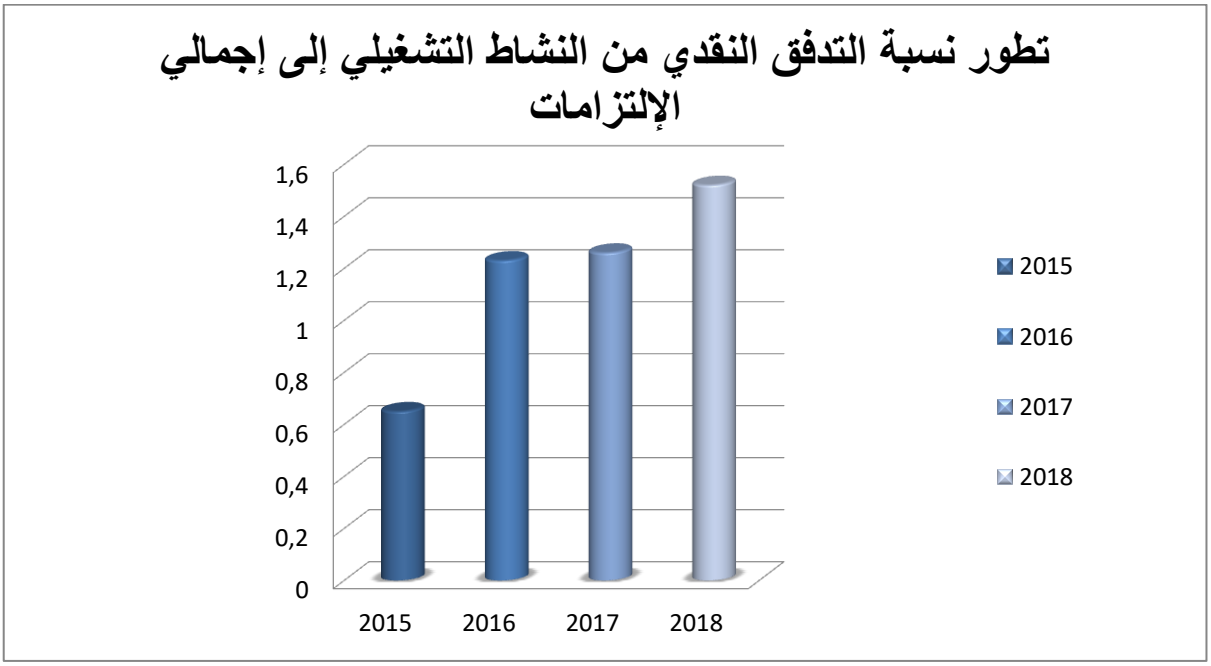

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-44)

من خلال الجدول والشكل المعروضين، يمكننا ملاحظة أن نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات في ارتفاع مستمر من سنة 2015 حتى سنة 2018 وهذا يشير إلى تحسن في سيولة المؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمور-بسكرة- وقدرتها على تسديد ديونها المستحقة على المدى الطويل والقصير من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويعزز هذا الوضع موثوقية المؤسسة المالية، ويجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين والجهات الممولة والمؤسسات المالية الأخرى، ترجع هذه الزيادة في نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات إلى سعي المؤسسة لتقليل مستوى ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض البنكي في السنوات الأخيرة، مما يجعلها أكثر استقلالية وإستدامة في المدى البعيد.

خامساً: نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} - \text{التوزيعات النقدية}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-45): نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة

الوحدة:دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية	236.467.658	1.253.452.079	1.543.065.493	-234.326.455
الالتزامات المتداولة	405.485.492,31	743.589.345,77	822.517.247	530.623.665
نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة	**0,58**	**1,69**	**1,88**	**-0,44**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-21): تطور نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة

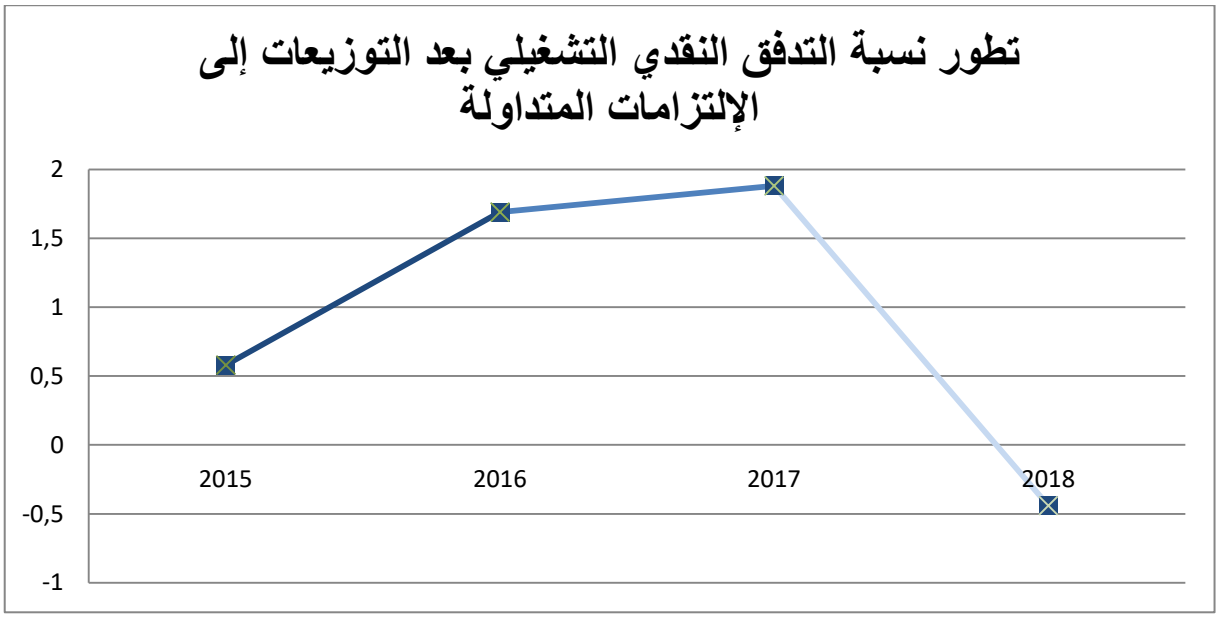

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-44)

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسات على تسديد ديونها قصيرة الأجل من صافي التدفق النقدي التشغيلي بعد تسديد التوزيعات النقدية للمساهمين، ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة كانت في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث الأولى ولكن ماعدا في السنة الأخيرة انخفضت بشكل كبير وسجلت قيمة سالبة، حيث سجلت في سنة 2015 نسبة أقل من الواحد الصحيح التي قدرت بـــ: 0,58 مرة، هذا يعكس عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المتداولة بعد توزيع الأرباح النقدية على المساهمين، وهذا راجع إلى التدفقات النقدية التشغيلية المنخفضة المحققة في تلك السنة، أما في السنتين التاليتين 2016 و2017 فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا إيجابيًا نظرا لزيادة التدفق النقدي التشغيلي خلال تلك الفترة، وقد بلغت أعلى قيمة للنسبة في سنة 2017 وكانت بمعدل 1.88 مرة وذلك بسبب عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين في تلك السنة، مما أدى إلى ارتفاع النسبة بشكل كبير، وفي سنة 2018 فقد كانت الوضعية سيئة بشكل كبير إذ شهدت نسبة التدفق النقدي التشغيلي بعد التوزيعات إلى الالتزامات المتداولة انخفاضاً حاداً وتسجيل قيمة سالبة، ويرجع ذلك إلى زيادة التوزيعات النقدية عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهو مايشير إلى تدهور السيولة المالية للمؤسسة ويمكن أن يؤثر سلبًا على قدرتها على تلبية التزاماتها المتداولة في المستقبل القريب.

سادسًا: نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مدفوعات الدين طويل الأجل}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-46): نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
مدفوعات الدين طويل الأجل	718.640.123	601.869.760	570.959.141	152.855.747
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	1,00	2,62	2,70	7,80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-22): تطور نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل

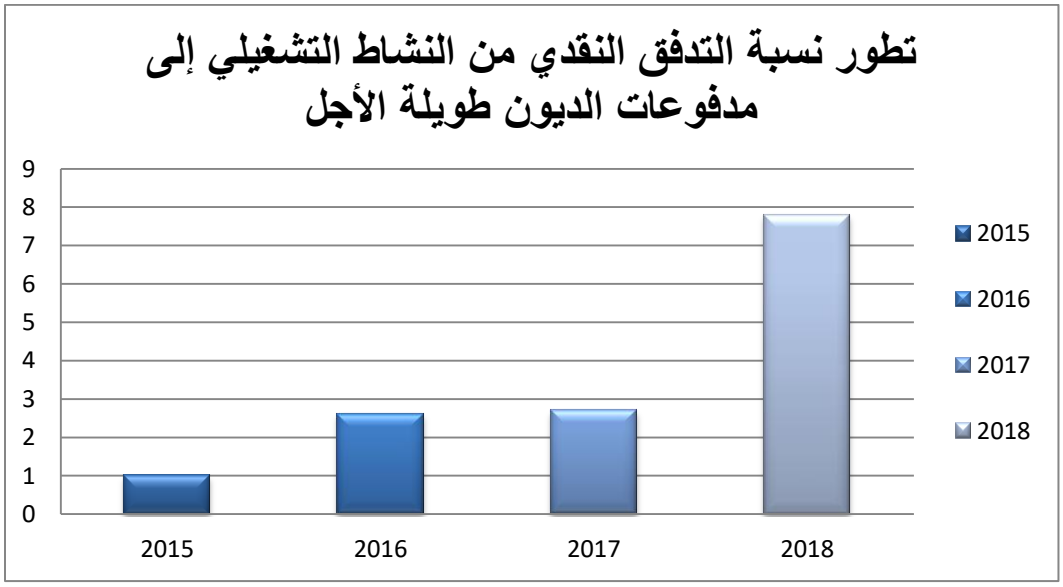

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-46)

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى مدفوعات الديون الطويلة الأجل للمؤسسة قد ارتفعت بشكل كبير على مدى السنوات الأربع، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي على تغطية الديون الطويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرًا إيجابيًا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، ويمكن تفسير هذا الاتجاه التصاعدي الإيجابي بأن المؤسسة تمتلك تدفق نقدي كافٍ يتم توليده من نشاطها التشغيلي لتغطية ديونها طويلة الأجل، ومؤشر على تحسن في أدائها المالي وزيادة قدرتها على سداد ديونها الطويلة الأجل، كما يمكن تفسير القيمة العالية للنسبة في سنة 2018 بأن المؤسسة قلّصت ديونها المالية كما ذكرنا سابقا مما جعلها قادرة على سداد ديونها الطويلة الأجل بشكل فعال.

سابعًا: نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{النفقات الرأسمالية}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-47): نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
النفقات الرأسمالية	115.068.469	244.659.696	224.813.736	169.314.432
نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية	6,23	6,45	6,86	7,04

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-23): تطور نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية

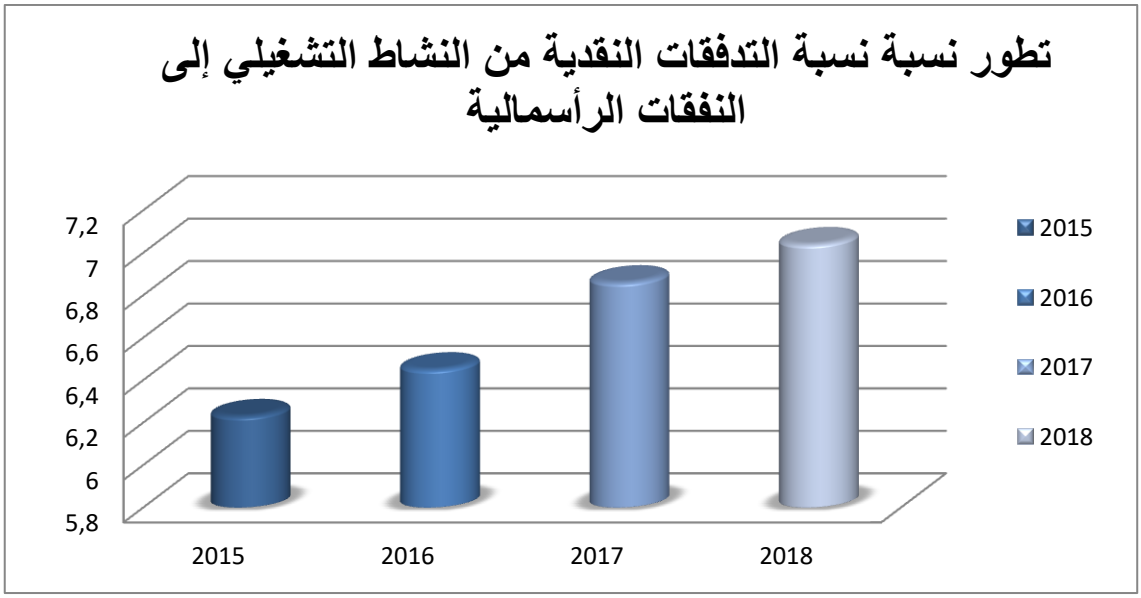

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-47)

من خلال النسب المحسوبة والشكل أعلاه، يمكن ملاحظة أن نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية كانت أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة، وهذا يشير إلى أن المؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة- تمكنت من تغطية نفقاتها الاستثمارية باستخدام الفائض المحقق من التدفقات النقدية التشغيلية، كما يعتبر المؤشر العالي لهذه النسبة إشارة جيدة لأصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة ويشير أيضا على أن المؤسسة لديها الأموال والتدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها تجاه استثماراتها الرأسمالية بل ولديها وفرة من هذه الأموال لتغطية ديونها

والتزاماتها،كما نلاحظ أن هذه النسبة ترتفع من سنة إلى أخرى وهذا بسبب انخفاض في اقتناء الاستثمارات أو العمليات التوسعية الاستثمارية وهذا دليل على محاولة مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- لترشيد نفقاتها الاستثمارية بتقليل المبالغ المنفقة على حيازة التثبيتات العينية والمعنوية.

الفرع الثالث: تقييم السياسة المالية للمؤسسة

تقييم السياسة المالية للمؤسسة هو عملية هامة تهدف إلى تحليل وتقييم القرارات المالية والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة في إدارة أمورها المالية، يعتبر التقييم المالي للمؤسسة جزءًا أساسيًا من عملية التخطيط واتخاذ القرارات، ولتقييم تقييم السياسة المالية للمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- يتطلب تحليل وتقييم مجموعة من المؤشرات التي سنتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: نسبة التوزيعات النقدية

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-48): نسبة التوزيعات النقدية

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
التوزيعات النقدية للمساهمين	479.955.000	325.198.667	0	1.426.213.168
نسبة التوزيعات النقدية	%149	%485	-	%84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة التوزيعات النقدية خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-24): نسبة التوزيعات النقدية

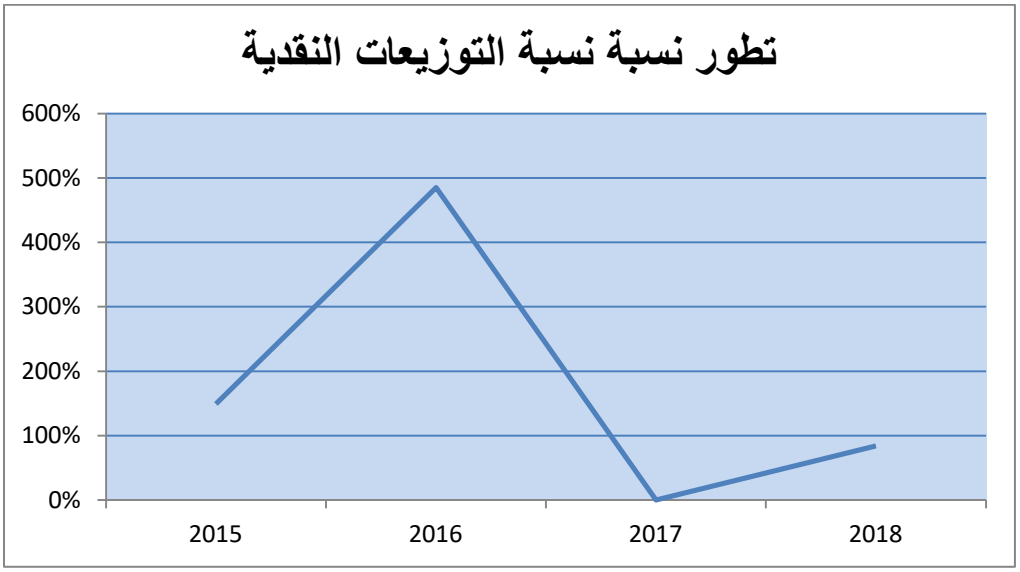

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-48)

من خلال الشكل والجدول السابقين نلاحظ تذبذب في نسبة التوزيعات النقدية وتباين قيمتها من سنة لأخرى نظرا لتذبذب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من جهة وتذبذب وعدم ثبات في دفع التوزيعات النقدية للمساهمين من جهة أخرى، ففي سنة 2015 نلاحظ أن النسبة أكبر 100% أي أن المؤسسة قامت بتوزيع الأرباح على المساهمين بالاعتماد على التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، ثم ارتفعت في سنة 2016 إلى 485%، ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بحوالي: 862.228.088دج بالإضافة إلى التوزيعات النقدية للمساهمين الذي انخفض إلى 325.198.667 دج أي بحوالي: 154.756.333 دج، وتدل هذه النسبة على قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح، ولكن في سنة 2017 لم تحدث توزيعات خلال السنة مما أدى إلى انعدام النسبة، وفي سنة 2018 سجلت نسبة أقل من 100% مما يعني أن الأنشطة التشغيلية لم تكفي لتغطية جميع مستحقات التوزيعات النقدية على المساهمين بل تغطي فقط 84% من هذه المستحقات وبالتالي يتم تغطية الباقي من خلال بيع الأصول، وعليه نستنتج أن سياسة توزيع الأرباح على المساهمين غير مستقرة على مدار سنوات الدراسة وأن المؤسسة تواجه مشاكل في تمويل توزيعات الأرباح على المساهمين حيث يتم الاعتماد على مصادر أخرى لتمويل التوزيعات النقدية بدلاً من الاعتماد على الأنشطة التشغيلية باعتبارها النشاط الرئيسي للمؤسسة وهذا لا يطمئن المستثمرين والمساهمين على السياسة المالية المتبعة من قبل الإدارة المؤسسة.

ثانيا: نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

ويمكن توضيح نتائج السنوات المالية 2018/2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-49): نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات	1.921.672	8.322.548	3.994.596	0
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	3.212.868.985	5.077.725.417	5.939.385.772	6.571.807.592
نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة	**%0,06**	**%0,16**	**%0,07**	**0**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الكشوف المالية السنوية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-

ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم (3-25): تطور نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

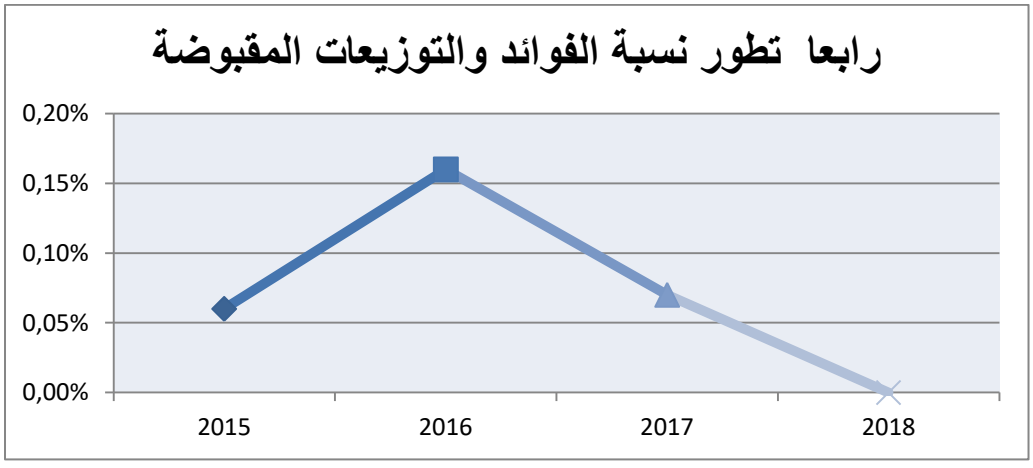

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-49)

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

خلال السنوات 2015 و2016 و2017 أقل من 1% وهي نسب ضعيفة جدا، أما في سنة 2018 كانت تساوي الصفر وهذا لانعدام المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات، وبناءً على ذلك يمكن الاستنتاج بأن مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- فشلت في تحصيل عوائد جيدة من خلال استثمار أموالها في نشاطها التشغيلي.

الفرع الرابع: التدفق النقدي الحر

ومعادلة قياس التدفق النقدي الحر كالتالي:

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – النفقات الرأسمالية – توزيعات الأرباح

و الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها بعد القيام بالمعادلة الحسابية السابقة و المتعلق بالفترة من 2015 إلى 2018:

الجدول رقم (3-50): مؤشر التدفق النقدي الحر

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	716.422.658	1.578.650.746	1.543.065.493	1.191.886.713
النفقات الرأسمالية	115.068.469	244.659.696	224.813.736	169.314.432
توزيعات الأرباح	479.955.000	325.198.667	0	1.426.213.168
التدفق النقدي الحر	**121.399.189**	**1.008.792.383**	**1.318.251.757**	**-403.640.887**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الملحق رقم (..)

ومن أجل توضيح أكثر للنتائج المتحصل عليها لمؤشر التدفق النقدي الحر قمنا بترجمة معطيات الجدول إلى الأشكال البيانية التالية وذلك لسنوات 2015 – 2018:

الشكل رقم (3-26): تطور مؤشر التدفق النقدي الحر

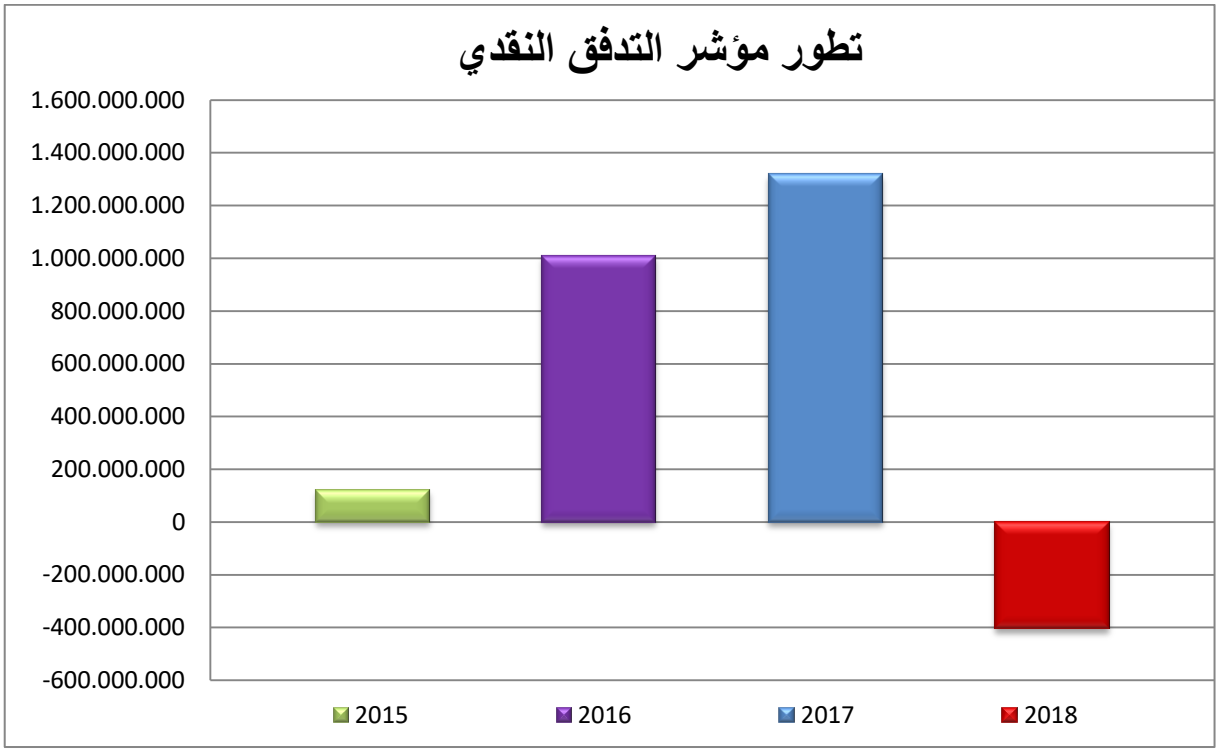

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مطيات الجدول رقم (3-50)

التدفق النقدي الحر هو مقدار النقد المتبقي بعد أن دفعت المؤسسة جميع النفقات الضرورية للحفاظ على القدرتها الإنتاجية الحالية، بمعنى أخر أي هو السيولة المتاحة بعد دفع جميع النفقات التي تلتزم المؤسسة بدفعها للاستمرار القيام بنشاطها، ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن رصيد التدفقات النقدية التشغيلية المتبقية بعد الاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية وتوزيعات الأرباح على المساهمين لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- في إرتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث الأولى من الفترة المدروسة حيث سجلت في سنة 2015 نقد متبقي بقيمة 121.399.189دج وليرتفع في سنة 2016 إلى غاية 1.008.792.383دج واستمر الارتفاع حتى سنة 2017 بقيمة 1.318.251.757دج، وتشير هذه الزيادة المستمرة في رصيد التدفقات النقدية التشغيلية المتبقية إلى قدرة المؤسسة على توليد المزيد من النقد من أنشطتها التشغيلية بعد تغطية جميع التكاليف اللازمة للحفاظ على الأصول الثابتة وتوزيعات الأرباح، ويعد هذا المؤشر إيجابياً لأنه يشير إلى قوة المرونة المالية للمؤسسة في هذه السنوات، حيث يسمح هذا الارتفاع المستمر في رصيد التدفقات النقدية التشغيلية المتبقية بمزيد من الخيارات المالية لإدارة مؤسسة قديلة، كاستخدام هذا الرصيد الحر في تخفيض ديونها المالية مما يساعدها على تحسين موقفها المالي وتقليل تكاليف الفوائد أو الاستثمار في مشاريع جديدة في المستقبل أو توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين مما يزيد من جاذبية المؤسسة للمستثمرين ويعزز قيمتها في السوق كما يمكن للمؤسسة استخدام هذا الرصيد الحر في حيازة تثبيات جديدة مثل معدات أو مباني لزيادة الإنتاجية وتحسين عمليات العمل، كما يمكنها الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين المنتجات وتوسيع الفرص الاستثمارية، غير أنه في السنة الأخير أي في سنة 2018 لاحظنا انخفاضا حادًا في قيمة التدفق

النقدي المتبقي من الأنشطة التشغيلية، وسجل قيمة سالبة وذلك نظرًا لضخامة حجم التوزيعات النقدية على المساهمين التي تجاوزت صافي التدفقات النقدية التي تم توليدها من الأنشطة التشغيلية، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها النقدية كما هو مخطط له وليس لديها النقدية الكافية للتوسع في حجم أصولها الأمر الذي يعني أن مرونة المؤسسة انخفضت وهذا يشكل خطرا على المؤسسة في حالة استمرار الوضع على حاله حيث يمكن أن تضطر إلى بيع جزء من تثبيتاتها أو اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية وهو ما يؤثر سلباً على مرونتها المالية، ويمكن ترتيب سنوات الدراسة وفق مؤشر التدفق النقدي الحر المستخرج من قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

2017	01
2016	02
2015	03
2018	04

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل الوضعية المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 – 2018 ، من خلال قائمة التدفقات النقدية.

حيث قمنا بعرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة وذلك لأن مؤسسة قديلة للمياه المعدنية تعتمد في إعدادها على الطريقة المباشرة، وهي الطريقة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي، وعلى الرغم من أن قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة جدا إلا أن مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- تعدها بصورة اجبارية فقط ولا تستفيد من المعلومات المالية التي يمكن أن توفرها هذه القائمة.

بعد إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقة المباشرة، ومن خلال المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية وتحليل أهم الأرصدة وحساب بعض المؤشرات والنسب المالية المشتقة منها، وهي مؤشرات جودة الربحية ومؤشرات جودة السيولة ومؤشرات سياسات التمويل، تمكنا من معرفة الوضعية المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- والتي كانت في تحسن خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة، ولكن في السنة الأخيرة أي في سنة 2018 كانت أغلب المؤشرات التي قمنا بحسابها الخاصة بهذه السنة كانت نتائجها ضعيفة ولا تخدم المؤسسة وهذا ما أكده التغير في الخزينة الإجمالية السالب لهذه السنة وهو ما ساهم في إعطاء نظرة متحفظة حول مستقبل المؤسسة.

الخاتمة

يعد التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية أحد أهم الوسائل التي تلعب دورا حيويا وأساسيا في تحقيق هدف النمو وضمان إستمرارية المؤسسة على المدى الطويل، حيث يتيح للمؤسسة فهم أداءها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح وتحمل المخاطر، كما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف والعمل على معالجة الإنحرافات السلبية بعد تحديد أسبابها، وذلك محاولة منها في تحسين الأداء العام لها، وعليه فقد أصبح من الضروري على كل المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها الاعتماد على التحليل المالي كأداة أساسية لفهم وتقييم أدائها واتخاذ القرارات المالية الصائبة.

ولتحليل الوضعية المالية للمؤسسة يعتمد المحلل المالي بالدرجة الأولى على القوائم المالية، ومن بين هذه القوائم نجد قائمة مستحدثة وهي قائمة التدفقات النقدية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 والتي تستخدم بشكل أساسي في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى تتبع حركة النقد والتدفقات المالية الفعلية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، مما يسمح بفهم وتقييم كيفية توليد واستخدام النقد في أنشطة المؤسسة.

وفي هذا السياق قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية، حيث تناولنا في دراستنا النظرية فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى أهم المفاهيم المرتبطة بمعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة، والمعيار المحاسبي الدولي السابع بصفة خاصة، والنماذج التي جاء بها هذا المعيار لعرض مختلف الأجزاء المكونة للخزينة، أما الفصل الثاني فشمل على التحليل المالي وأهم المفاهيم المتعلقة به مع التركيز على منهجيته باستخدام قائمة التدفقات النقدية، وفيما يخص الدراسة التطبيقية فقد حاولنا فيها إعداد قائمة التدفقات النقدية وتحليل وضعية مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-، للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2018، وذلك باستخدام هذه القائمة.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في الفصول السابقة يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج النهائية، الاقتراحات المقدمة إضافة إلى آفاق البحث كما يلي:

أولاً: نتائج إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: القوائم المالية الأخرى مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تعكس العمليات المالية التي حدثت في الفترة الزمنية المحددة بغض النظر عن متى تم تحصيل الأموال أو دفعها أي تعد على أساس الاستحقاق، والذي ينص على تسجيل الإيرادات والمصروفات عند حدوثها بغض النظر عن توقيت التحصيل أو الدفع، أما بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فتعد على أساس التدفق النقدي الفعلي، أي تعكس هذه القائمة حركة النقد الفعلية داخل المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، بما في ذلك النقد الذي تم تحصيله والنقد الذي تم دفعه، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: منذ صدور قانون المالية لسنة 2009 وتقرر الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي في بداية جانفي لسنة 2010 أي منذ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في 01 جانفي 2010 تقوم مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- بتقديم خمسة كشوفات مالية، والتي تتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة (قائمة

التدفقات النقدية)، جدول تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحق، وعليه فإن المؤسسة تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية وتعتمد في إعدادها على الطريقة المباشرة، وهي الطريقة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي، وبالرغم من أن قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة جدا والإلزامية على المؤسسات إلا أن مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– تعدها بحكم إلزاميتها فقط، فهي لا تستفيد من المعلومات المالية التي يمكن أن توفرها هذه القائمة، ولا تقوم بدراسة المؤشرات المالية المشتقة منها، أي أن هذه القائمة لا تحلل بأي شكل من الأشكال ولا تستغل نهائيا وإنما تعد فقط للالتزام بالمتطلبات القانونية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية**.

الفرضية الثالثة: بعد إجراء الدراسة التطبيقية ومن خلال المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية وتحليل أهم الأرصدة والنسب المالية المشتقة منها تمكنا من معرفة الوضعية المالية لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– والتي على أساسها يمكن للمؤسسة أن تتخذ الإجراءات اللازمة التي تمكنها من تحسين وضعيتها المالية في السنوات القادمة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

ثانيًا: نتائج الدراسة

أ. نتائج الدراسة النظرية: لقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع في فصليه النظريين إلى استنتاج مجموعة من النتائج نحاول أن نستعرضها في النقاط التالية:

- قائمة التدفقات النقدية تمثل إضافة هامة إلى باقي القوائم المالية الأخرى، وما يترتب عن ذلك من أهمية كبرى جعل الهيئات المحاسبية الدولية تصدر معيار كامل لهذه القائمة؛
- تصنف مصادر التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، يتم ذلك بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم مصادر التدفقات النقدية للمؤسسة وتحليلها؛
- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين، وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة فإن النتيجة هي نفسها، والاختلاف الوحيد يكمن في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي؛
- يعد التحليل المالي الركيزة الأساسية في تحقيق هدف النمو واستمرارية المؤسسة؛ مما يساعد صناع القرار في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ويصاحبها اتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب الأزمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة مستقبلا؛
- تسمح المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية بحساب مجموعة من المؤشرات المالية المهمة لتقييم وضعية المؤسسة والمتمثلة في: مؤشرات جودة الأرباح، مؤشرات جودة السيولة، مؤشرات تقييم سياسة التمويل؛
- التحليل المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية، يمكن للمحلل المالي تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد من أنشطتها التشغيلية، كما يمكنه متابعة تدفق النقد المستخدم في الاستثمارات وحيازة الأصول الثابتة، وكذلك التدفقات النقدية المرتبطة بالتمويل وسداد الديون وتوزيع الأرباح؛
- يساهم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة في تحقيق التوازن المالي وتحديد الاتجاهات القوية والضعيفة فيها، وبالتالي يساهم في بناء قاعدة مالية قوية واستمرارية ناجحة للمؤسسة في المستقبل؛

- رغم أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمؤسسة، فإن ذلك لا يعني أن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل أقل أهمية بل بالعكس، إذ إن جميع هذه القوائم تكمل بعضها البعض للحصول على صورة واضحة وشاملة للوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

ب. **نتائج الدراسة التطبيقية:** من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 – 2018 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات، والمتمثلة فيما يلي:

- تتجه المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين لمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- نحو الارتفاع من سنة لأخرى وهذا سببه أن المؤسسة تشهد نموًا في حجم الأعمال وزيادة في الإنتاجية مما يجعلها تتجه نحو زيادة في الطلب على المواد الأولية اللازمة وتوظيف مزيد من العمال في المؤسسة وهذا جيد من جهة لأنه سوف يعود على المؤسسة بزيادة الإيرادات وتعزيز القدرة التنافسية، ومن جهة أخرى إذا استمرت قيمة المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين في الارتفاع، فقد يؤدي ذلك إلى أن تصبح المدفوعات أكبر من المقبوضات وهذا ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على خزينة المؤسسة ووضعها المالي بشكل عام في المستقبل، لذلك يجب أن تنتبه إلى هذه المدفوعات وتحاول أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتحكم فيها من أجل تقليلها وتنظيمها.
- تسجل المؤسسة محل الدراسة في جميع سنوات الدراسة صافي تدفقات نقدية موجبة من خلال أنشطتها التشغيلية وهذا ما يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من خلال نشاطها الأساسي.
- تسجل المؤسسة محل الدراسة في كل سنوات الدراسة صافي تدفقات نقدية سالبة من خلال أنشطتها الاستثمارية وهذا يشير إلى أن المؤسسة قامت بعمليات الحيازة للاستثمارات أكبر منه تنازل، والتي من المتوقع أن تُعود هذه الاستثمارات على المؤسسة في المستقبل بتدفق نقدي إيجابي.
- من خلال حساب التدفق النقدي المتاح (FTD) تبين لنا أن المؤسسة محل الدراسة تمكنت على مدار الأربع سنوات السابقة من تمويل استثماراتها من خلال أنشطتها التشغيلية.
- يتميز حجم حيازة الاستثمارات الجديدة بقيمته المنخفضة مقارنةً مع ما يحققه النشاط التشغيلي من سيولة موجبة مرتفعة، لذا يجب على المؤسسة توجيه الموارد المتاحة نحو فرص الاستثمار المربحة بشكل أكبر من أجل النمو وتعزيز قدرتها التنافسية، من خلال تبنى المؤسسة سياسة استثمارية توسعية أكبر سواء في الاستثمار الحقيقي، أو في الاستثمار المالي مثل شراء أسهم وسندات.
- تسجل المؤسسة محل الدراسة في كل سنوات الدراسة صافي تدفقات نقدية سالبة من خلال أنشطتها التمويلية، ويعود هذا إلى أن المؤسسة تواجه أقساط قروض لديون تم الحصول عليها في وقت سابق يتوجب دفعها نقدًا، كما تواجه توزيعات أرباح تجاه مساهميها يتوجب دفعها نقدًا كذلك.
- نشاطات التمويل في المؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة- محدودة للغاية، إذ تقتصر على توزيع الأرباح للمساهمين وسداد القروض المستحقة فقط، وينعدم التعامل بالرفع في رأس المال النقدي والذي يعتبر هذا الجانب النقدي الأهم في قائمة التدفقات النقدية حيث يعكس الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة ويعكس أيضًا آراء المحللين الخارجيين، سواء

كانوا مستثمرين أو مقرضين، يعود سبب عدم طرح أسهم المؤسسة في السوق المالية إلى غياب سوق مالي نشط في الجزائر، مما يجعل هذه العمليات المالية صعبة وغير مشجعة في هذا البيئة.

- توزيعات الأرباح لدى مؤسسة قديلة الكبيرة جدًا والمبالغ فيها في سنة 2018 قد أدت إلى استنزاف الفوائض النقدية المحققة من الأنشطة التشغيلية وجعلت التغير في الخزينة سالب.
- تسجل المؤسسة محل الدراسة في كل من سنتي 2016 و2017 تغيرًا موجبًا في الخزينة الإجمالية، ويعود ذلك لتغطية التدفق النقدي المتاح لجميع الالتزامات المالية للمؤسسة من تسديدات القروض والحصص وغيرها من التوزيعات التي تقوم بها المؤسسة.
- من خلال التحليل العمودي تبين لنا أن المؤسسة تعتمد بشكل شبه كلي على أنشطتها التشغيلية في توليد التدفقات النقدية، وهذا جيد من جهة، حيث أن الأنشطة التشغيلية تعد النشاط الأساسي للمؤسسة ومن جهة أخرى، يعكس ذلك جهل المؤسسة في فهم هذه القائمة من أجل استغلالها في توليد تدفقات نقدية من خلال بنود وأنشطة أخرى.
- من خلال تحليل نسب السيولة للمؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– للفترة المدروسة يتضح أن المؤسسة لها قدرة على توفير تدفق نقدي يكفي لتلبية إلتزاماتها المالية المختلفة والمحافظة على أدائها التشغيلي ودعم أنشطتها الأخرى وهذا يدل على جودة السيولة.
- كما لاحظنا خلال الدراسة أنه يوجد بعض الغموض يشوب إعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للإطارات المحاسبية في مؤسسة قديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة– حيث أنهم يجهلون طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية والغرض الحقيقي من إعدادها، كما أن هناك بنود غير معروف مصدرها مثل الحسابين 77 و67 المتعلقين بالعناصر غير العادية "المنتجات" و"الأعباء"على التوالي، ورغم المحاولات المتكررة إلا أنه لم نتمكن من الحصول على معلومات تفيد في اكتشاف مصدر هذه البنود.

ثالثًا: الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل لها نستطيع إعطاء بعض الاقتراحات للمؤسسة محل الدراسة لاتخاذ القرارات الملائمة من أجل الرفع من مردودها وتحسين التدفقات النقدية كالتالي:

- نقترح على المؤسسة أن تعيد التفكير في سياسة توزيع الأرباح وتركز على استثمار جزء من الأرباح في برامج استثمارية مستدامة، يمكن أن تتضمن هذه البرامج إنشاء وحدات جديدة لتوسيع نشاطها أو دخول مجالات نشاط جديدة لتنويع مصادر الدخل وزيادة القدرة التنافسية؛
- البحث عن مصادر جديدة في توليد التدفقات النقدية؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين من أجل تقليلها وتنظيمها؛
- على المؤسسة ان لا يقتصر دورها على اعداد قائمة التدفقات النقدية فقط، بل يجب تفسيرها وتحليل النتائج المتحصل عليها من اجل معرفة اتجاهات نقديتها لتحقيق اهداف المالية التي تسعى لها؛

- على المؤسسة استغلال المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، وضرورة التأكيد على استخدام المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية بجانب المؤشرات التقليدية؛
- عقد دورات تدريبية وتكوينية لبعض المحاسبين في المؤسسة من أجل تزويدهم بالجانب التحليلي من أجل التعرف أكثر والتعمق أكثر قصد رفع مستوى الأداء المهني للعاملين؛
- العمل على الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة بكل شفافية والابتعاد عن التستر والسرية المبالغ فيها وغير المبررة.

رابعًا: آفاق الدراسة

من خلال دراستنا تم اقتراح بعض المواضيع التي قد تشكل هي الأخرى بحوثا مستقبلية يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- إجراء نفس الموضوع من خلال دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في البورصة؛
- دراسة قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية كالبنوك والمؤسسات ذات طابع خدمي كالتأمينات؛
- استخدام قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات؛
- دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية؛
- دور قائمة التدفقات النقدية في الكشف عن الاحتيال المالي؛

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ك
الفصل الأول: الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية.....	3
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها.....	3
المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية.....	5
المطلب الثالث: إصدار المعايير المحاسبية الدولية.....	6
المطلب الرابع: مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.....	8
المبحث الثاني : ماهية القائمة التدفقات النقدية.....	9
المطلب الأول: المعيار المحاسبي الدولي السابع.....	9
المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية.....	12
المطلب الثالث: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية.....	13
المطلب الرابع: استخدامات قائمة التدفقات النقدية.....	15
المبحث الثالث : إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع.....	16
المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية.....	16
المطلب الثاني: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية وخطواتها.....	21
المطلب الثالث: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية.....	22
المطلب الرابع: المشاكل المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية	
تمهيد.....	32

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.....	33
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....	33
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي.....	36
المطلب الثالث: إستعمالات التحليل المالي وأطراف المستفيدة منه.....	38
المطلب الرابع: مقومات التحليل المالي ومحدداته.....	43
المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي.....	45
المطلب الأول: مصادر البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل المالي.....	45
المطلب الثاني: خطوات ومراحل التحليل المالي.....	46
المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي.....	49
المطلب الرابع: طرق وأساليب التحليل المالي.....	53
المبحث الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية.....	55
المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية من خلال قائمة التدفقات النقدية.....	55
المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية.....	58
المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الربحية والسيولة.....	63
المطلب الرابع: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية والمرونة المالية للمؤسسة.....	69
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية كآلية لتحليل الوضعية المالية بمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة-	
تمهيد.....	75
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	76
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-.....	76
المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية وأهدافها.....	79
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة -بسكرة-.....	80
المبحث الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ڤديلة للمياه المعدنية جمورة-بسكرة-	85
المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية.....	85
المطلب الثاني: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة لمؤسسة ڤديلة.....	91
المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ڤديلة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية.....	105
المطلب الأول: تحليل أرصدة التدفقات النقدية ڤديلة للمياه المعدنية جمورة –بسكرة-.....	105
المطلب الثاني: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ڤديلة.....	118
المطلب الثالث: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ڤديلة.....	124
خلاصة الفصل	151
الخاتمة	152

فهرس المحتويات.....	158
قائمة المراجع	162
الملاحق	176

قائمة المراجع

أولاً: المراجع بالغة العربية

أ. المقالات:

1. أرشيد فؤاد مجيد إبراهيم، و إسراء أمين عبد الستار. (2019). **تأثير كفاءة إدارة رأس المال العامل و المرونة المالية في فجوة النمو المستديم دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة(العدد57)، الصفحات 77-100.

2. إسلام هلايلي، و نور الدين أحمد قايد. (2020). **دور قائمة التدفقات النقدية للخزينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي (E G T B)**. مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، المجلد 14(العدد 03)، الصفحات 221-240.

3. آمال محمد نوري. (2013). **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد(34).

4. بومدين بروال. (جوان، 2018). **أهمية إعتماد المعيار المحاسبي الدولي السابع في إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة الإقتصادية**. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 4(العدد 01).

5. حكيم بوجطو، و محمد ملوح. (2019). **إستخدام أسلوب تحليل التعادل لإختيار موقع المؤسسات الصناعية :دراسة تطبيقية لمؤسسة قرطبة للنجارة و الأثاث الفني**. مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 12(العدد 02)، الصفحات 465-477.

6. حمزة شنوف، و نهلة قادري. (2017). **واقع تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق SCF"حالة مجمع صيدال بالتطبيق على المعيارين IAS1-7"**. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، المجلد 03(العدد 02)، الصفحات 27-38.

7. صالح مرازقة، و فتيحة بوهرين. (2010). **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية**. مجلة الإقتصاد و المجتمع،(العدد06).

8. صلاح الدين شريط، و أمينة حفاصة. (2018). **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7**. مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة(العدد 05)، الصفحات 80-88.

9. ظاهر النويران. (2018). **التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي و كفاية رأس المال و مخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردني 2011-2015**. دورية تنمية الرافدين، المجلد 38(العدد 121)، الصفحات 100-112.

10.عادل علي بابكر الماحي أبو الجود. (2019). **أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار بالمصارف** "دراسة حالة مصرف الراجحي بالرياض". مجلة الإقتصاد و المالية، المجلد 05(العدد01)، صفحة 40.

11.عبد الحكيم سليماني، و عبد الرزاق عريف. (2019). **أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائية** : دراسة حالة (شركة الإسمنت _عين توتة _باتنة). مجلة الدراسات القانونية و الإقتصادية(العدد 4)، الصفحات 88-104.

12.عبد الوهاب رميدي، و رضوان باصور. (أفريل، 2017). **إستخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة**. المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية، المجلد الثاني(العدد 07).

13.عفاف لومايزية، و زهية حياري. (2018). **إستخدام أسلوب تحليل التعادل في تحليل حساسية ربحية المشاريع الإستثمارية** : دراسة حالة مشروع "إنتاج زيت الزيتون ". مجلة رؤى إقصادية، المجلد 08(العدد 02)، الصفحات 45-59.

14.عمار بن عيشي، و وفاء سلطاني. (2021). **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية** -دراسة تطبيقية في البنوك الجزائرية حالة ولاية بسكرة -. مجلة دراسات التنمية الإقتصادية، المجلد 04(العدد 08)، الصفحات 162-178.

15.عمار شلابي. (2020). **تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الإقتصادية** :دراسة حالة مؤسسة "بريمكس الشرق" سكيكدة. مجلة إضافات الإقتصادية، المجلد 04(العدد 02)، الصفحات 150-169.

16.غنية بن حركو. (2017). النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولة - دراسة مقارنة -. مجلة الدراسات إقتصادية، المجلد 01(العدد 04)، الصفحات 106-130.

17.فاطمة بن شنة، و حياة كعبوش. (2020). **أثر التدفقات النقدية التشغيلية على أسعار الأسهم** _ دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المسعرة في بورصة الكويت خلال الفترة (2010-2017). المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 7(العدد 1)، الصفحات 269-282.

18.لياس قلاب ذبيح، و رامي سايب. (جوان، 2019). **أثر قائمة التدفقات النقدية على تفعيل آلية التدقيق الجبائي**. مجلة الدراسات القانونية و الإقتصادية(العدد 3)، الصفحات 240-257.

19.محمد الطيب على عبد الرحمن. (2022). **تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية العاملة في (منطقة مارنجان _ودمدنى،السودان)** دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة المركز المالي و الدخل في الفترة مابين (2014-2017م). مجلة المحاسبة ،التدقيق و المالية، المجلد 04(العدد 01).

20.محمد رمزي جودي. (ديسمبر، 2009). **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع المعايير المحايبة الدولية**. مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، (العدد 06).

21.محمد سيف قحطان. (2018). **دورمؤشرات قائمة التدفقات النقدية في إكتشاف الإحتيال المالي**. مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية(العدد 04)، الصفحات 60-79.

22.محمد نوارة، شرف الدين نوي، و ناصر حسان نوارة. (2022). **مدى توافق جدول سيولة الخزينة وفق مضمون النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالتدفقات النقدية (IAS7)** دراسة تحليلية لمؤسسة رويبة.مجلة دراسات إقتصادية . المجلد 16(العدد 03)، الصفحات 406-419.

23.مفتاح محجوب بعيو، طاهر عبد السلام علي رجب، و إسراء رمضان علي الجبو. (2020). **أثر التدفق النقدي الحر على الأداء المالي للشركات**. مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، الصفحات 36-45.

24.هوارية مبسوط، أحمد أمين بوخرص، و وليد تخربين. (أكتوبر، 2022). **أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية**. مجلة الإقتصاد و البيئة، المجلد 05(العدد 02)، الصفحات 336-337.

25.يحيى حسين. (2021). **تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية** : دراسة تطبيقية لمؤسسة سوناطراك. مجلة المالية و الأسواق، المجلد 8(العدد 2)، الصفحات 342-354.

ب. الكتب :

26.إبراهيم نور عبد الناصر، و نظمي إبراهيم إيهاب. (2014). **المحاسبة المتوسطة** (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

27.أحمد رياض بلقاوي. (2009). **نظرية محاسبية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

28.أحمد محمد أبو شمالة. (2010). **معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.

29.أحمد محمود يوسف، هالة عبد الله الخولى، سعيد يحي ضو، طارق محمد حسنين، مايسة مصطفى، شيرين عاطف، . . . أحمد نبيل. (2019). **المحاسبة الإدارية** . القاهرة : لا توجد .

30.أحمد نور. (2003-2004). **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية والمصرية** . الإسكندرية: الدار الجامعية .

31.الصياح عبد الستار، و العامري سعود. (2007). **الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية** (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.

32.المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2013). **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**. عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين.

33.إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

34.أمين السيد أحمد لطفي. (2006). **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الإستثمار في البورص**ة . الإسكندرية : الدار الجامعية .

35.أمين على سمية، أحمد رمضان حمدى، السيد صبره مراد، عبد العظيم حسين محمد، الإسلام محمود سيف، و حسين عبد الرحمن محمد. (2022). **المحاسبة المتوسطة** (المجلد الجزء1). القاهرة: كلية التجارة .

36.أيمن الشنطي، و عامر شقر. (2007). **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** . عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

37.جمعة حميدات. (2014). **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** . عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين.

38.جمعة هوام. (2019). **المعايير المحاسبية الدولية وفق آخر التعديلات**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

39.حسين القاضي، و مأمون حمدان. (2008). **المحاسبة الدولية و معاييرها**. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

40.حمزة الشمخي، و إبراهيم الجزراوي. (1998). **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في إتخاذ القرارات** . عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع .

41.حمزة محمود الزبيدي. (2000). **التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** . عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع .

42.حمزة محمود الزبيدي. (2004). **الإدارة المالية المتقدمة** . عمان: الوراق للنشر و التوزيع .

43.خالد جمال الجعارات. (2008). **معايير التقارير المالية الدولية 2007** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

44.خلف الله عبد الله علي، و الحيالي وليد ناجي. (2015). **التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الإنحرافات** . عمان: مركز الكتاب الأكاديمي .

45.دونالد كيسو، و جيري ويجانت. (2009). **المحاسبة المتوسطة**. الرياض: دار المريخ للنشر.

46.زياد رمضان، و محمود الخلايلة. (2013). **التحليل و التخطيط المالي** . القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات .

47.سالم صلال راهي الحسناوي. (2016). **أساسيات الإدارة المالي**ة . عمان : دار المنهجية للنشر و التوزيع .

48.سامي محمد الوقاد. (2011). **نظرية المحاسبة** . عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة .

49.سعاد معاليم، و عادل بوجان. (2018). **الإدارة المالية الحديثة** . عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع.

50.شعيب شنوف. (2014). **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**. عمان : دار زهران للنشر والتوزيع .

51.شعيب شنوف. (2016). **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

52.شهدان عادل الغرباوي. (2020). **الشركات المساهمة في إطار الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية** . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي .

53.صافي فلوح، إسماعيل إسماعيل، عبد الرحمن مرعي، و محي الدين حمزة. (2009). **تحليل القوائم المالية**. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

54.صلاح بسيوني عيد، زايد سالم أبو شناق، عبد المنعم فليح، و عماد سعيد الزمر. (2017). **المحاسبة الإدارية**. القاهرة: كلية التجارة جامعة القاهرة.

55.طارق عبد العال حماد. (2000). **التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل** . القاهرة : الدار الجامعية .

56.طارق عبد العال حماد. (2003). **موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير المحاسبة الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية و العربية**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

57.عبد الحليم كراجه، ياسر السكران، على ربابعة، موسى مطر، و توفيق عبد الرحيم يوسف. (2000). **الإدارة و التحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات**. عمان: دار صفاء.

58.عبد الرحمن الدوري مؤيد، و محمد سلامة حسين. (2013). **أساسيات الإدارة المالية** . عمان : دار الراية للنشر والتوزيع.

59.عبد الرزاق حمزة محي الدين. (2017). **أساسيات التحليل المالي** . عمان : دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع .

60.عبد الغفار حنفي. (2009). **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى** . الإسكندرية : الدار الجامعية .

61.عبد الله عامر. (2015). **التحليل و التخطيط المالي المتقدم** . عمان : دار البداية ناشرون و موزعون .

62.عبد الله عبد الله السنفي. (2013). **الإدارة المالية** (الإصدار الطبعة الثانية). صنعاء: دار الكتاب الجامعي.

63.عبد المعطي ارشيد، و حسني علي خريوش. (2013). **أساسيات الإدارة المالية** . عمان: دار زهران للنشر و التوزيع .

64.عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة عزمي سلام، و شقيري نوري موسى. (2011). **الإدارة المالية النظرية و التطبيق** (الإصدار الطبعة الرابعة). عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

65.عدنان تايه النعيمي، و أرشد فؤاد التميمي. (2008). **التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

66.علي عباس. (2008). **الإدارة المالية** . عمان: إثراء للنشر و التوزيع.

67.فارس جميل الصوفي. (2011). **المعايير المحاسبية الدولية و الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة** . عمان: دار جليس الزمان.

68.كمال الدين مصطفى الدهراوى. (2014). **مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية** (الإصدار الطبعة الثانية). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

69.كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2009). **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية** . الإسكندرية : مكتب الجامعي الحديث .

70.مجدى الجعبري. (2014). **التحليل المالي المتقدم**. جمهورية مصر العربية : دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع .

71.محمد أبو نصار، و جمعة حميدات. (2008). **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العلمية** . عمان: دار وائل للنشر .

72.محمد الحبيطي قاسم، و هاشم يحي زياد. (2011). **تحليل ومناقشة القوائم المالية** . بيروت: الدار النموذجية للطباعة والنشر .

73.محمد الصيرفي. (2014). **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية** . القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع.

74.محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2022). **التحليل المالي** . القاهرة : الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي .

75.محمد المبروك أبو زيد. (2005). **المحاسبة الدولية و إنعكاساتها على الدول العربية** . مصر: دار إيتراك للنشر و التوزيع.

76.محمد داود عثمان. (2013). **إدارة وتحليل الإئتمان و مخاطره** . عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

77.محمد رزق عبد الغفار، عادل حسيت ثابت، عماد سيد عبد الغفار، و محمود فاروق كامل. (2020). **إعداد و تحليل التقارير المالية**. القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة.

78.محمد مطر. (2014). **نظرية المحاسبة** (الإصدار الطبعة الثانية). القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.

79.محمد مطر. (2007). **مبادئ المحاسبة المالية** (الإصدار الطبعة الرابعة). عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.

80.محمد مطر. (2006). **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية** (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.

81.مصطفى الشيخ فهمي. (2008). **التحليل المالي**. فلسطين: SME Financial.

82.مفلح عقل. (2019). **مدخل في الإدارة المالية**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع.

83.منير إبراهيم هندى. (2007). **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر** (الإصدار الطبعة السادسة). الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

84.منير محمد شاكر، اسماعيل اسماعيل، و عبد الناصر نور. (2005). **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**. عمان: دار وائل للنشر .

85.مؤيد راضي خنفر، و غسان فلاح المطارنة. (2011). **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي** (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

86.نبيل بوفليح. (2018). **دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

87.نبيه بن عبد الرحمن الجبر، و محمد علاء الدين عبد المنعم. (1998). **المحاسبة الدولية الإطار الفكري و الواقع العملي** . الرياض : الجمعية السعودية للمحاسبة .

88.نعيم نمر داوود. (2012). **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية** . عمان: دار البداية للنشر و التوزيع.

89.نهال فريد مصطفى، و طارق مصطفى الشهاوي. (2012). **الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات تحليل الأداء المالي – تخطيط الأرباح– التنبؤ المالي– تكلفة الأموال– الإندماج و الإستحواذ**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع.

90.هاشم أحمد يوسف أحمد، و فضل الله علي إدريس موسى. (2007). **تحليل البيانات المالية** . السودان: منشورات جامعة السودان المفتوحة .

91.هيثم محمد الزعبي. (2000). **الإدارة و التحليل المالي**. عمان: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.

92.وليد بن محمد الشباني. (2014). **مبادئ المحاسبة و التقرير المالي** . الرياض: العبيكان للنشر و التوزيع .

93.وليد ناجي الحيالي. (2007). **التحليل المالي**. الدنمارك: من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة.

94.وليد ناجي الحيالي. (2009). **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي**. الأردن ، الأردن : دار الإثراء للنشر و التوزيع.

95.يوسف القاضي حسين، و معذى الريشاني سمير. (2012). **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية عرض البيانات المالي**. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

ج. **الأطروحات والرسائل :**

96.أحمد شعشوع. (2021). **دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات الإستثمار دراسة حالة مؤسسة الإسمنة و مشتقاته بالشلف خلال الفترة (2020/2019)** (أطروحة دكتوراه). معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، ميلة : المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

97.الطيب إبتسام معمر. (2012). **إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية : دراسة تطبيقية للنظام المحاسبي المالي في مؤسسة CR METAL** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، البليدة : جامعة سعد دحلب .

98.أم الخير دشاش. (2010). **متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح.

99.أمال زاوي. (2017). **أثر تبني المعايير المحاسبية و المالية على جودة المعلومات المحاسبية و المالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

100. أيمن فريد. (2013). **إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي دراسة حالية عينة من مؤسسات الصناعة الميكانيكية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2000-2002)** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر 3.

101. توفيق طواهرية. (2016). **أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة في ظل المعايير المحاسبية الدولية(مذكرة ماجستير)** دراسة حالة : وحدة نفطال تبسة 2013/2011. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.

102. حمزة بن خليفة. (2013). **دور قائمة التدفقات النقدية في تقيم الأداء المالي للمؤسسة** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر .

103. حمزة شباح. (2014). **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.

104. حيزية بنية. (2017). **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال** (أطروحة دكتوراه). كليو العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، المدية : جامعة الدكتور يحيى فارس .

105. خالد هادفي. (2019). **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة : مؤسسة إقتصادية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

106. خليفة الحاج. (2018). **أداة تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية و التنبؤ بالمخاطر بإستخدام الإحصائية : دراسة حالة "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية (2009-2014)** " (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.

107. دعاء كريم كاظم الحسناوي. (2018). **المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية و قائمتي الدخل و المركز المالي بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية** العراقية (مذكرة ماجستير). كلية الإدارة و الإقتصاد ، العراق : جامعة كربلاء .

108. رزيقة مختاري. (2014). **دور الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر 3.

109. رضوان باصور. (2018). **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات دراسة حالية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

110. سالمي محمد الدينوري. (2009). **قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية** (دراسة حالة مؤسسة إقتصادية) (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و التجارية ،قسم التسيير ، تخصص محاسبة ، باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر .

111. عبد الرزاق عريف. (2017). **إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالية عينة من المؤسسات الجزائرية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

112. عبد الصمد بوشايب. (2011). **دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسة الإقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

113. عبد الناصر شحدة السيد أحمد. (2008). **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية و محللي الأوراق المالية في بورصة عمان** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإدارية و المالية، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

114. علي بحري. (2019). **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في إتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

115. فتيحة بكطاش. (2011). **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر : جامعة الجزائر 3.

116. كريمة جحنين. (2014). **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و ترشيد قرار الإستثمار في البورصة :دراسة حالة "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات NCA رويبة** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

117. محمد الأمين خنيوة. (2008). **فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان CSHB** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسنطينة : جامعة منتوري .

118. محمد رمزي جودي. (2015). **أثر تطبيق معايير التقارير الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

119. منير عوادي. (2020). **إستخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية :دراسة حالة "مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)"** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

120. منيرة كسري. (2011). **التحليل المالي و الموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الريان للورق (2010-2012)** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

د. المؤتمرات والمحاضرات:

121. فاطمة ساجي. (2017). مطبوعة في مقياس التحليل المالي ، لطلبة السنة الثالثة . تخصص إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، تيارت: جامعة إبن خلدون.

122. نصر الدين بن نذير. (2021). محاضرات في مقياس التحليل المالي ، لطلبة السنة الثالثة . تخصص محاسبة و مالية. كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، البليدة : جامعة البليدة 2.

ه. المواقع الإلكترونية:

123. طلال أبو غزالة وشركاه. (2005). دور تدريبية وورشة عمل في التحليل المالي المتقدم. تاريخ الاسترداد 11 04، 2023، من منتدى المحاسبين المصريين:

https://aliahmedali.com/forum/attachment.php?s=d81757858ba8af43fedd512711bd=1600258822&attachmentid=8139&e1f84

و. الأوامر والمراسيم:

124. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. (2008). العدد 19 المؤرخ في 25 مارس2009م/الموافق ل 28 ربيع الاول 1430هـ، قرار مؤرخ في23 رجب عام 1429هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008م. **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.**

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب :

125. Alexander, D., & Christopher, N. (2004). **Financial Accounting An International Introduction** (éd. 2éme édition). England: Pearson Education.

126. Barneto, P. (2004). **Normes IFRS Application aux états financiers** (éd. 2éme édition). Paris: Dunod.

127. Baudriet, C. M., & Le Manh, A. (2007). **Les Normes Comptables Internationales** (éd. 5éme édition). vanves: éd Foucher.

128. Belverd E, N., & Powers, M. (2007). **Financial Accounting** (éd. nainth edition). Boston: houghton mifflin company.

129. Brun, S. (2005). **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**. Paris: éd Gualino.

130. Brun, S. (2006). **les normes comptables internatioales IAS/IFRS**. Paris: Gualino éditeur.

131. Bruno, C., Pierre, A. M., & Hubert, T. (2013**). Les normes IAS-IFRS une noauvlle comptabilité financiére**. france: pearson.

132. FABOZZI, F. J. (2010). **The Basics of Finance An Introduction to Financial Markets, Business Finance, and Portfolio Management**. United States of America: John Wiley & Sons, Inc.

133. Friedlob, G. T., & Schleifer, L. L. (2003). **ESSENTIALS of Financial Analysis**. Canada: John Wiley & Sons, Inc.

134. Gibson, C. H. (2001). **Financial Reporting and Analysis**. New York: Thomson, south-western.

135. OBERT, R. (2006). **Pratique des normes IFRS** (éd. 3éme édition). Paris : Dunod.

136. Raffournier, B. (2006). **Les Normes Comptables Internationales (IFRS/ IAS)** (éd. 3éme édition). Paris : Ed.economica.

137. Stolowy, H., Ding, Y., & langlois, G. (2017). C**omptabilite et Analyse Financiere une Prespective Globale** (éd. 4éme édition). pays bas : de boeck supérieur.

138. Temte, A. c., Boscaljon, B., Dizenhuz, S. E., Ferraro, S., Lummer, S., Filbeck, G., . . . Smaby, T. (2004). **Financial Statement Analysis. United States of America** : Schweser Institute.

ب. الأطروحات والرسائل:

139. Adnane, B. A. (2007). **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS et Les Perspectives de Leur Adoption en Algerie** (Mémoire de magister). Faculte des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion: universite d'alger.

140. ALOSTAZ, A. O. (2015). **Predicting Corporate Failure Using Cash Flow Statement Based Measures An Empirical Study on the Listed Companies in the Palestine Exchange** (A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of MBA). Faculty of Commerce, Gaza: The Islamic University.

141. Djamel, B. (2008-2009). **Normes Internationales « IFRS » et Comptabilité d'entreprise Cas de l'Entité** « Skikda Containers Services »SKIKDA (Mémoire de magister). Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion,Département des Sciences de Gestion, Skikda: Université 20 Août 1955.

142. Khellaf, L. (2014). **Les Normes Internationales de Comptabilite (IAS – IFRS) et Leur Application en Algerie** (Thèse de doctorat). Faculte des Sciences Economiques Commerciales et, Batna : Universite el Hadj Lakhdar.

الملاحق

الملحق رقم (01)

SPA SGEM GUEDILA

GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: 21/03/2023 9:24

EXERCICE: 01/01/16 AU 31/12/16

PERIODE DU: 01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2016	NET 2015
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	3.682.533	3.649.182	33.351	38.963
Immobilisations corporelles	0	0	0	0
Terrainsx	22.690.080	0	22.690.080	22.690.080
Bâtiments	690.756.180	235.408.980	455.347.200	411.676.364
Autres immobilisations corporelles	2.126.058.493	1.478.945.306	647.113.188	709.475.103
Immobilisations en concession	0	0	0	0
Immobilisations encours	0	0	0	30.131.288
Immobilisations financières	0	0	0	0
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
Autres titres immobilisés	0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	10.171.753	0	10.171.753	7.367.956
Impôts différés actif	0	0	0	0
Comptes de liaison	406.952.737	0	406.952.737	105.444.666
TOTAL ACTIF NON COURANT	**3.260.311.775**	**1.718.003.467**	**1.542.308.308**	**1.286.824.420**
ACTIF COURANT	0	0	0	0
Stocks et encours	865.644.603	0	865.644.603	801.059.543
Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Clients	32.651.884	0	32.651.884	24.428.385
Autres débiteurs	47.577.747	0	47.577.747	20.080.304
Impôts et assimilés	88.939.493	0	88.939.493	105.547.562
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
Placements et autres actifs financiers courants	0	0	0	0
Trésorerie	926.693.655	0	926.693.655	514.139.108
TOTAL ACTIF COURANT	**1.961.507.382**	**0**	**1.961.507.382**	**1.465.254.902**
TOTAL GENERAL ACTIF	**5.221.819.157**	**1.718.003.467**	**3.503.815.690**	**2.752.079.322**

الملحق رقم (02)

SPA SGEM GUEDILA

GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: **21/03/2023 9:24**

EXERCICE: **01/01/18 AU 31/12/18**

PERIODE DU: **01/01/18 AU 31/12/18**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2018	NET 2017
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	5.797.583	4.495.061	1.302.522	1.892.679
Immobilisations corporelles				
Terrainsx	22.690.080	0	22.690.080	22.690.080
Bâtiments	783.155.670	376.224.917	406.930.753	466.245.043
Autres immobilisations corporelles	2.252.200.862	1.890.786.531	361.414.332	478.461.260
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	45.081.975	0	45.081.975	38.073.971
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	7.700	0	7.700	0
Autres titres immobilisés	420.000.000	0	420.000.000	420.000.000
Prêts et autres actifs financiers non courants	282.341.638	0	282.341.638	289.774.821
Impôts différés actif	0	0	0	0
Comptes de liaison	488.171.054	0	488.171.054	489.578.624
TOTAL ACTIF NON COURANT	**4.299.446.562**	**2.271.506.508**	**2.027.940.053**	**2.206.716.478**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1.237.791.666	0	1.237.791.666	1.031.225.214
Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Clients	38.214.300	0	38.214.300	44.636.744
Autres débiteurs	73.804.584	0	73.804.584	81.539.740
Impôts et assimilés	131.027.374	0	131.027.374	155.323.407
Autres créances et emplois assimilés	0		0	0
Disponibilités et assimilés	0		0	0
Placements et autres actifs financiers courants	0		0	0
Trésorerie	435.099.296	0	435.099.296	989.710.094
TOTAL ACTIF COURANT	**1.915.937.221**	**0**	**1.915.937.221**	**2.302.435.199**
TOTAL GENERAL ACTIF	**6.215.383.783**	**2.271.506.508**	**3.943.877.274**	**4.509.151.678**

الملحق رقم (03)

SPA SGEM GUEDILA
GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: 21-03-2023 9:24
EXERCICE: 01/01/16 AU 31/12/16
PERIODE DU: 01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	162.619.800	162.619.800
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	65.885.323	65.885.323
Ecart de réévaluationx	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1.057.341.518	1.069.965.386
Autres capitaux propores - Report à nouveau	929.965.386	358.531.852
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)	0	0
TOTAL I	**2.215.812.027**	**1.657.002.361**
PASSIFS NON-COURANTS	0	0
Emprunts et dettes financières	544.414.317	689.591.468
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions et produits constatés d'avance	0	0
TOTAL II	**544.414.317**	**689.591.468**
PASSIFS COURANTS:	0	0
Fournisseurs et comptes rattachés	605.144.561	238.630.618
Impôts	52.104.879	48.058.370
Autres dettes	86.339.906	118.796.504
Trésorerie passif	0	0
TOTAL III	**743.589.346**	**405.485.492**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**3.503.815.690**	**2.752.079.322**

الملحق رقم (04)

SPA SGEM GUEDILA

GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: **21-03-2023 9:24**

EXERCICE: **01/01/18 AU 31/12/18**

PERIODE DU: **01/01/18 AU 31/12/18**

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	162.619.800	162.619.800
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	65.885.323	65.885.323
Ecart de réévaluationx	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1.308.194.175	1.407.585.237
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1.622.494.297	1.651.306.904
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)	0	0
TOTAL I	**3.159.193.595**	**3.287.397.264**
PASSIFS NON-COURANTS	0	0
Emprunts et dettes financières	254.060.015	399.237.166
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions et produits constatés d'avance	0	0
TOTAL II	**254.060.015**	**399.237.166**
PASSIFS COURANTS:	0	0
Fournisseurs et comptes rattachés	344.555.418	637.164.167
Impôts	70.912.005	67.961.187
Autres dettes	115.156.242	117.391.893
Trésorerie passif	0	0
TOTAL III	**530.623.665**	**822.517.247**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**3.943.877.274**	**4.509.151.678**

الملحق رقم (05)

SPA SGEM GUEDILA

GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: 21/03/2023 9:24
EXERCICE: 01/01/16 Au 31/12/16
PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	2016	2015
Ventes et produits annexes	4.349.744.735	3.914.191.795
Variation stocks produits finis et en cours	-6.884.406	6.048.153
Production immobilisée	0	0
Subventions d'exploitation	0	0
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**4.342.860.329**	**3.920.239.948**
Achats consommés	-2.481.567.409	-2.066.672.108
Services extérieurs et autres consommations	-108.664.561	-59.691.523
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-2.590.231.970**	**-2.126.363.631**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**1.752.628.359**	**1.793.876.317**
Charges de personnel	-180.844.746	-155.506.150
Impôts, taxes et versements assimilés	-29.239.522	-28.848.108
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1.542.544.091**	**1.609.522.059**
Autres produits opérationnels	10.539.541	11.192.281
Autres charges opérationnelles	-66.282.137	-67.592.435
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-300.136.366	-350.066.520
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	0
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**1.186.665.129**	**1.203.055.386**
Produits financiers	8.322.548	2.745.245
Charges financières	-22.874.634	-20.803.364
VI-RESULTAT FINANCIER	**-14.552.086**	**-18.058.119**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**1.172.113.043**	**1.184.997.267**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-114.771.525	-115.031.881
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**4.361.722.418**	**3.934.177.475**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-3.304.380.900**	**-2.864.212.089**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1.057.341.518**	**1.069.965.386**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0	0
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0	0
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0	0
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1.057.341.518**	**1.069.965.386**

الملحق رقم (06)

SPA SGEM GUEDILA

GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: 21/03/2023 9:24
EXERCICE: 01/01/18 AU 31/12/18
PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	2018	2017
Ventes et produits annexes	5.496.097.700	4.979.901.450
Variation stocks produits finis et en cours	1.010.504	3.780.073
Production immobilisée	0	0
Subventions d'exploitation	0	0
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**5.497.108.204**	**4.983.681.522**
Achats consommés	-3.290.171.726	-2.725.075.062
Services extérieurs et autres consommations	-118.995.542	-116.368.246
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-3.409.167.268**	**-2.841.443.308**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**2.087.940.936**	**2.142.238.214**
Charges de personnel	-242.641.173	-203.998.464
Impôts, taxes et versements assimilés	-26.889.719	-34.319.939
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1.818.410.047**	**1.903.919.811**
Autres produits opérationnels	47.691.099	31.051.732
Autres charges opérationnelles	-111.734.919	-56.867.916
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-353.874.555	-342.411.081
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0	0
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**1.400.491.672**	**1.535.692.546**
Produits financiers	1.633.829	4.600.605
Charges financières	-21.328.261	-26.045.008
VI-RESULTAT FINANCIER	**-19.694.433**	**-21.444.403**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**1.380.797.240**	**1.514.248.143**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-72.603.065	-106.662.906
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**5.546.433.132**	**5.019.333.859**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-4.238.238.957**	**-3.611.748.622**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1.308.194.175**	**1.407.585.237**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0	0
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0	0
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0**	**0**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1.308.194.175**	**1.407.585.237**

الملحق رقم (07)

SPA SGEM GUEDILA

GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: 21/03/2023 9:24

EXERCICE: 01/01/16 AU 31/12/16

PERIODE DU: 01/01/16 AU 31/12/16

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5.076.943.604	3.212.868.985
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-3.363.733.170	-2.330.365.668
Intérêts et autres frais financiers payés		-27.978.411	-18.307.420
Impôts sur les résultats payés		-107.363.089	-147.817.687
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1.577.868.933	716.422.617
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		781.813	0
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**1.578.650.746**	**716.422.658**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		0	0
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-244.659.696	-115.068.469
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		665.000	0
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-15.209.600	-8.486.800
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		11.832.415	6.799.490
Intérêts encaissés sur placements financiers		8.322.548	1.921.672
Dividendes et qoute-part de résultats reçus		0	0
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-239.049.333**	**-114.834.107**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements		0	0
Encaissements suite à l'émission d'actions		0	0
Dividendes et autres distributions effectuées		-325.198.667	-479.955.000
Encaissements provenant d'emprunts		57.789	20.086
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-601.869.760	-718.640.123
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-927.010.638**	**-1.198.575.037**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités		0	0
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**412.590.775**	**-596.986.486**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**514.139.108**	**474.552.621**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**926.693.655**	**359.897.376**
Variation de la trésorerie de la période		**412.554.546**	**-114.655.245**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-644.786.972**	**-863.631.016**

الملحق رقم (08)

SPA SGEM GUEDILA

GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: 21/03/2023 9:24

EXERCICE: 01/01/18 AU 31/12/18

PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/18

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		6.562.076.577	5.939.240.724
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-5.252.658.962	-4.266.242.511
Intérêts et autres frais financiers payés		-20.613.346	-30.300.092
Impôts sur les résultats payés		-106.648.571	-99.777.676
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1.182.155.698	1.542.920.445
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		9.731.015	145.047
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**1.191.886.713**	**1.543.065.493**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		0	0
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-169.314.432	-224.813.736
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2.030.000	2.940.000
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-141.267.700	-700.715.750
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		141.085.000	1.028.682
Intérêts encaissés sur placements financiers		0	3.994.596
Dividendes et qoute-part de résultats reçus		0	0
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-167.467.132**	**-917.566.209**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements		0	0
Encaissements suite à l'émission d'actions		0	0
Dividendes et autres distributions effectuées		-1.426.213.168	0
Encaissements provenant d'emprunts		38.535	60.588
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-152.855.747	-570.959.141
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-1.579.030.379**	**-570.898.554**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités		0	0
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-554.610.798**	**54.600.730**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**989.710.094**	**926.693.655**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**435.099.296**	**989.710.094**
Variation de la trésorerie de la période		**-554.610.798**	**63.016.440**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-1.862.804.973**	**-1.344.568.797**

الملحق رقم (09)

SPA SGEM GUEDILA
GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: **26/03/2023 8:44**

BALANCE GENERALE

SOLDE AU 31/12/17

COMPTE	LIBELLE	DEBITE	CREDIT
401	fournissers de de stocks et services	0	493.758.486
404	fournisseurs d'immobilisation	0	44.756.306
421	Personnel, rémunérations dues	0	26.130
425	Personnel, avances et acomptes accordés	13.455.050	0
431	Sécurité sociale	0	5.958.497
444	Etat, impôts sur les résultats	0	3.305.534
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	93.922.260	0
447	Autres impôts, taxes et versements assimiles	0	3.254.506
467	Autres comptes débiteurs ou créditeurs	0	55.952
752	Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0	14.539.376
TOTAL GENERAL		107.377.310	565.654.787

الملحق رقم (10)

SPA SGEM GUEDILA
GUEDILA ROUTE DJEMORAH BISKRA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:000307024248170

EDITION DU: **26/03/2023 8:44**

BALANCE GENERALE

COMPTE	LIBELLE	SOLDE AU 31/12/18 DEBITE	CREDIT
401	fournissers de de stocks et services	0	216.602.856
404	fournisseurs d'immobilisation	0	27.028.057
421	Personnel, rémunérations dues	0	26.130
425	Personnel, avances et acomptes accordés	13.555.290	0
431	Sécurité sociale	0	5.966.478
444	Etat, impôts sur les résultats Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	30.739.972	0
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	31.766.784	0
447	Autres impôts, taxes et versements assimiles	0	2.523.307
486	Charges constatées d'avance	749.317	0
627	Services bancaires et assimilés	3.752.962	0
661	charges d'intérêt	13.555.290	0
752	Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0	17.153.609
4457	tva déductible à reporter	0	1.041.863.831
4456	tva récupérables sur achat	1.677.296.424	0
TOTAL GENERAL		1.771.416.039	1.311.164.268

الملحق رقم (11)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (12)

SPA SGEM Guedila
des Eaux Minérales
ش.ذ.أ شركة قديلة للمياه المعدنية

FICHE TECHNIQUE DE L'ENTREPRISE

SPA SGEM Guedila des Eaux Minérales

Version 2022

IDENTIFICATION DE L'ENTREPRISE :

- ***Raison Sociale* : SPA SGEM Guedila des Eaux Minérales**
- ***Forme juridique* : SPA**
- ***Capital Social* : 232 314 000 DA**
- ***Date de création* : 29 Avril 2003**
- ***Secteur d'activité* : Agroalimentaire**
- ***Activité principale* : Embouteillage d'eau minérale naturelle non gazeuse**
- ***Code d'activité CNRC* : 107505**
- ***N° d'identification fiscale* : 000 307 024 248 170**
- ***N° de registre de commerce* : 07/00 – 0242481 B03**
- ***Localisation d'entreprise* : RN 87, Guedila Daïra de Djamoura Wilaya de BISKRA**
- ***Nombre d'effectif* : 412**
- ***Superficie* : 63 881 m^2**
- ***Contact* :**
  - *Adresse : RN 87, Guedila / Daïra de DJAMOURA / Wilaya de BISKRA, Algérie*
  - *Téléphone : 00 213 (0)33 62 18 22/23*
  - *Fax : 00 213 (0)33 62 18 20/21*
  - *Service consommateur : 00 213 (0)561 66 66 78*
  - *Site Web: www.guedila.com*
  - *E-Mail : info@guedila.com ou consommateur@guedila.com*

ACTIVITES :

La SPA SGEM Guedila des eaux minérales dispose de 04 lignes de production avec une capacité de 129000b/h

- Principaux Produits Fabriqués :

- *Bouteille 0.33 litre normale et sport.*
- *Bouteille 0.5 litre normale et sport.*
- *Bouteille 01 litre normale et sport.*
- *Bouteille 1.5 litre.*
- *Bouteille 02 litre.*

Perspectives et Objectif de Développement de la société :

Notre objectif principal consiste à satisfaire les exigences de nos clients en matière de qualité à la hauteur de leurs attentes, et les exigences de ce secteur d'activité (agroalimentaire) dont la certification de l'entreprise par plusieurs normes ISO.

SPA SGEM BP 73 Guedila commune de Djemourah -07110 Biskra- Algérie
E-mail: info@guedila.com Fax : +213 (0) 33 62 18 20/21 Tél: +213 (0) 33 62 18 22/23

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 334 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في :
إلى السيد : مدير مؤسسة قديلة للمياه
المعدنية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب :

1 – نقاز وفاء

المسجل بالسنة : **ثانية ماستر** تخصص : **محاسبة**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السابع في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "

تحت إشراف : **د/ زعرور نعيمة**

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

HAYOUNI ABDENNOUR
DIRECTEUR GENERAL
ش.ذ.أ. قديلة للمياه المعدنية
الإدارة
SPA Société Guedila des Eaux Minérales

ع/ عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة
بالطبعة
د. غربي وهيبة

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): نقاز وفاء الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 2090.53.873 والصادرة بتاريخ 2023.03.23

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: أهمية المجال المحاسبي الدولي السابع في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة قنوات المياه المعدنية جمورة - بسكرة -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023.06.03

توقيع المعني (ة)

Negaz